

قياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي دراسة حالة (ولاية شمال كردفان)

محمد الناير محمد النور¹

مستخلص

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود معايير علمية لقياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي بالسودان، بالرغم من أهمية الصمغ العربي كسلعة إستراتيجية ساهمت في توفير عملات أجنبية كان السودان في أمس الحاجة لها قبل دخول النفط ضمن منظومة سلع الصادر. لذلك تأتي أهمية قياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي بإتباع نظم التكاليف الحديثة. لأغراض البحث ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفروض التي تتمثل في تكلفة إنتاج صمغ الهشاب منخفضة مقارنة بسعر البيع، استخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد (Jit) يؤدي إلى خفض تكلفة تصنيع صمغ الهشاب وتعظيم أرباح المنشأة، والرسوم والضرائب الحكومية المفروضة على الصادر تضعف القدرة التنافسية لصمغ الهشاب في الأسواق العالمية.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن تكلفة إنتاج قنطار صمغ الهشاب 6.32 جنيه، أي 140.6 جنيه، للطن وقد بلغت تكلفة التسويق بالداخل (تعبئة، ترحيل) 2.91 جنيه للقنطار، أي 64.7 جنيه للطن، وبذلك تصبح تكلفة مبيعات (إنتاج + تسويق) قنطار صمغ الهشاب 9.23 جنيه أي بواقع 205.4 جنيه للطن، وأن أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد يعد من أفضل أنظمة التكاليف الحديثة القابلة للتطبيق على صناعة الصمغ العربي، مما يؤدي لخفض تكلفة التصنيع وتعظيم أرباح المنشأة. كما أكدت النتائج أن الرسوم والضرائب المفروضة على الصمغ العربي من قبل الحكومة تمثل 40% من سعر الصادر، مما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية لصمغ الهشاب في الأسواق العالمية.

¹ قطاع الشؤون المالية والإدارية، وزارة العلوم والتكنولوجيا

كما خُتِمت الدراسة بتوصيات أهمها: ضرورة الإهتمام بزيادة حجم إنتاج الصمغ العربي من خلال توفير التمويل اللازم للمنتجين، مع التزام الدولة بشراء كل الإنتاج كمخزون إستراتيجي، ومنح المُنتج سعر مجزٍ للوصول إلى الطاقة الإنتاجية الحقيقية لإنتاج الصمغ بالسودان، والتي تقدر بمئات الآلاف من الأطنان.

الكلمات المفتاحية: إنتاج الصمغ العربي، تصنيع الصمغ العربي، نظم التكاليف الحديثة، بدرة رذاذية - ميكانيكية.

المقدمة

ظل الصمغ العربي يُصدَّر إلى الخارج خام ولم تستطع شركة الصمغ العربي أثناء فترة الإمتياز خلال الفترة من 1969 إلى 2009، تطوير الصادرات وتصدير الصمغ العربي مُصنَّعاً وبذلك فقد السودان قيمة مضافة، كان من الممكن تحقيقها خلال الفترة الماضية إذا ما تم تصدير الصمغ العربي مُصنَّعاً. وقد أُجريت عدة محاولات لتصنيع الصمغ بكميات محدودة في الربع الأخير من القرن العشرين، وكانت البداية بالتصنيع بمصنع ألبان بابنوسة، وفي العام 1994 تم إنشاء شركة الخرطوم لتصنيع الصمغ العربي، كأول شركة متخصصة في تصنيع الصمغ العربي، وإستوردت مصنع تم تركيبه ببورتسودان ولكنه لم يعمل بطاقته القصوى، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين أهتمت الدولة بتصدير الصمغ المصنع للإستفادة من القيمة المضافة، ومنحت الدولة حوالي 30 تصديقاً لإنشاء مصانع، ولكن معظمها متوقف والعامل منها يصنع البدرة الميكانيكية والحبيبات منتظمة الشكل، ويوجد مصنع واحد فقط يصنع البدرة الرذاذية، ويدخل السودان عالم تصنيع الصمغ العربي أصبح من الضرورة قياس تكلفة إنتاج الصمغ الخام، وتكلفة تصنيعه إلى بدرة ميكانيكية، وبدرة رذاذية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود بحوث لقياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي بالمكتبات السودانية التي تخلو تماماً من أي بحث علمي يوضح تكلفة إنتاج الصمغ العربي، وحتى شركة الصمغ العربي صاحبة إمتياز تصدير الصمغ العربي منذ العام 1969م، لم تجر أي دراسة علمية لقياس تكلفة الإنتاج علماً بأن عدم وجود قياس للتكلفة يؤثر سلباً على سياسات التسعير وأن كل البحوث المتاحة لم تتجاوز البعد الاقتصادي والتسويقي للسلعة واستخداماتها.

ولمعالجة هذه المشكلة كان لابد من إعداد ورقة علمية تحدد تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي وتوضح إمكانية تطبيق نظم التكاليف الحديثة في مصانع الصمغ العربي بالسودان.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الآتي:

1. زيادة الاهتمام بقياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي بغرض تسعير المنتجات (خام - مصنع).
2. يعتبر الصمغ العربي من أهم السلع النقدية التي ينتجها السودان بكميات وفيرة وجودة عالية مما يمنحه ميزتين نسبية وتنافسية.
3. تطور البنية الصناعية وحاجتها إلى نظم تكاليف حديثة تواكب هذا التطور.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. عرض بيانات تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي.
2. دراسة المشكلات التي تواجه إنتاج وتصنيع الصمغ العربي والتوصل إلى حلول لها.
3. دراسة نظم التكاليف الحديثة للتوصل إلى النموذج المحاسبي الملائم لصناعة الصمغ العربي.
4. بيان حجم الرسوم والضرائب الحكومية المفروضة على الصمغ العربي.

فروض البحث

يسعى البحث إلى اختبار مدى صحة الفروض الآتية:

1. تكلفة إنتاج صمغ الهشاب منخفضة مقارنة بسعر البيع.
2. استخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد يؤدي إلى خفض تكلفة تصنيع صمغ الهشاب وتعظيم أرباح المنشأة.

منهجية البحث

بغرض إنجاز هذا البحث يتم الاعتماد على المناهج التالية:

1. المنهج الاستنباطي في صياغة فروض قابلة للاختبار.
2. المنهج الاستقرائي لإختبار فروض البحث.
3. المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.
4. المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

حدود البحث

أولاً: الحدود المكانية:

1. مناطق حزام الصمغ العربي بالتركيز على مناطق إنتاج صمغ الهشاب بولاية شمال كردفان.
2. مصنعان لإنتاج البدرة الميكانيكية والبدرة الرذاذية بالخرطوم.

ثانياً: الحدود الزمانية:

بالنسبة لقياس تكلفة الإنتاج والتصنيع فيغطي البحث موسم واحد فقط نسبة لعدم وجود دراسات أو بيانات لفترات سابقة (2007 – 2008).

مصادر جمع البيانات

مصادر أولية: المقابلات، البيانات الفعلية عن الصمغ العربي المتحصل عليها من شركة الصمغ العربي والمنتجين.

مصادر ثانوية: الكتب والمراجع والدوريات والبحوث العلمية.

الدراسات السابقة

دراسة: حلمي عبد الفتاح مصطفى البشبيشي 1979م

تناولت الدراسة المشكلة التي تتمثل في أن الربح يعد الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية، ومن المعلوم أن الربح يمثل الفرق بين سعر بيع المنتجات وتكلفة إنتاجها، إلا أن سعر البيع غير منطلق في سوق حرة بل أن السوق مقيد بتسعيرات جبرية، لذلك لابد من الاتجاه نحو خفض التكاليف. وقد توصلت الدراسة لنتائج وتوصيات أهمها ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية المختلفة بخفض التكاليف لأنه الخيار متاح الذي عن طريقه يمكن زيادة الكفاءة وتحقيق الأرباح المستهدفة في ظل تزايد حدة المنافسة وتراجع سعر البيع. وأن تكون عملية خفض تكاليف الإنتاج عملية دائمة ومستمرة. مع ضرورة دعم برنامج خفض التكاليف بنظام رقابة فعال وتضافر عوامل الإنتاج المادية والبشرية لتخفيض تكلفة الإنتاج. بالرغم من أن هذه الدراسة قد أعدت في السبعينيات في ظل التسعير الجبري للمنتجات، إلا أن الدراسة اتجهت نحو تخفيض تكلفة الإنتاج، وهذا نفس اتجاه الباحث نحو تخفيض تكلفة تصنيع الصمغ العربي بالإضافة إلى تعظيم أرباح المنشأة بفضل تطبيق نظم التكاليف الحديثة (1).

دراسة: Marshall 1995م

تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه نظم التكاليف في توفير المعلومات الملائمة للإدارة، لتمكينها من قياس معدلات الأداء، وقد اتضح من خلال البحث أنه في خلال خمس سنوات أصبح منهج التكلفة المبنية على النشاط جزءاً من عملية توفير المعلومات اليومية اللازمة للإدارة، وقد توصل الباحث إلى أن التكلفة المبنية على النشاط لا تزال تلعب دوراً هاماً في العملية الإدارية داخل تلك الشركات، سواء في إدارة الربحية أو في قياس الأداء والذي أضاف قيمة كبيرة للعملية الإدارية. أما أوجه الاختلاف بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وما توصل إليه الباحث أن هذه الدراسة اعتمدت على نظام التكلفة المبنية على النشاط، أما الباحث فقد استبعد هذا النظام لعدم ملائمته لعملية تصنيع الصمغ العربي (2).

دراسة: هشام محمد حسن 2000م

تناولت هذه الدراسة مشكلة طريقة تحديد سعر التركيز للصمغ العربي حيث أن معيار تكاليف الإنتاج يعد من أهم وأفضل المعايير لتحديد سعر التركيز إلا أنه بسبب غياب المعلومات الدقيقة عن تكلفة الإنتاج جعل القائمين على أمر تحديد سعر التركيز يعتمدون على معايير أخرى. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها أن تكلفة إنتاج قنطار صمغ الهشاب بالنهود والأبيض 11 جنيه في حالة المنتج المستأجر وليس المالك وهي تعادل نصف قيمة سعر التركيز المعلن آن ذاك والمحددة بمبلغ 22 جنيه للقنطار، وإذا أضيفت تكلفة التسويق بواقع 2 جنيه للترحيل، ومبلغ خمسون قرشاً للعتالة، وتكلفة الماء والطعام بواقع 2.5 جنيه للقنطار، تصبح التكلفة الكلية حتى وصول المنتج إلى سوق المحاصيل حوالي 16 جنيه، وأن سعر التركيز هو المحدد لمستوى الأسعار في السوق المحلي ويساهم بشكل كبير في تحديد تكلفة وسعر الصادر وبذلك يصبح المحدد الأساسي للعرض والطلب بالنسبة للصمغ العربي. وبالرغم من أن الدراسة تعد الوحيدة التي توصلت إلى تحديد تكلفة إنتاج صمغ الهشاب إلا أن الدراسة استهدفت سعر التركيز وتناولت التكلفة بصورة مختصرة وكان ذلك في العام 2000م أي قبل تسعة أعوام كما أنها أدرجت مصروفات الماء والطعام ضمن التكلفة الكلية للإنتاج وهذه المعالجة غير صحيحة. أما الباحث فقد توصل إلى تكلفة إنتاج صمغ الهشاب في العام 2008م وقد تم حساب التكلفة الرأسمالية لشجرة الهشاب وتحميلها خلال سنوات عمرها الإنتاجي حيث بلغت تكلفة إنتاج القنطار 6,32 جنيه وتكلفة مبيعاته 9,23 جنيه وتشمل (تكلفة الإنتاج، تكلفة التسويق بالداخل)، كما أن الباحث توصل إلى نتائج أخرى لم تتناولها الدراسة وهي تحديد تكلفة تصنيع وتسويق الصمغ العربي⁽³⁾.

دراسة: إيمان أحمد أمين 2003م

اهتمت الدراسة بموضوع تبني إستراتيجية خفض التكلفة حيث أن خفض التكلفة وبرامجها يعتبر من أهم أهداف النظم الإدارية الحديثة، باعتبار أن خفض التكلفة مسار أساسي إلى تحسين الكفاءة، وزيادة هامش الربح أو تخفيض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة كمية

المبيعات وتحقيق ميزة تنافسية بصورة تساهم في تدعيم وتقوية المركز التنافسي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإدارة الإستراتيجية للتكلفة تعتمد على العديد من الأساليب والأدوات الحديثة التي تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية، وبالتالي المحافظة على تدعيم وتحسين الموقف التنافسي للشركات المطبقة لتلك الأساليب. كما تتميز بيئة الأعمال العالمية بتطوير نظم الإنتاج بشكل ملحوظ ومهم لتحقيق أهداف رئيسة أهمها خفض تكلفة المنتجات وزيادة جودتها وتمثلت أهم هذه النظم في استخدام الحاسب في عملية التصميم، ونظام التصنيع بمساعدة الحاسب، ونظام التصنيع المرن، ونظام رقابة العمليات الإحصائي، ان استخدام الحاسب الآلي في عملية التصميم والتصنيع أصبح ضرورة ملحة، وتعد هذه النتيجة من أهم نتائج هذه الدراسة وقد تناول الباحث هذا الموضوع لأهميته وبذلك هناك اتفاق بين نتائج الدراسة وما توصل إليه الباحث حول هذا الموضوع (4).

نظم التكاليف الحديثة

يتناول الباحث أهم نظم التكاليف الحديثة وأثرها على تكلفة الإنتاج ومستوى جودة المنتج. أولاً: نظام التكاليف القائم على الأنشطة:

يعتبر التكاليف القائم على الأنشطة نقطة البداية لتنفيذ نظام التحسين الذاتي المستمر بالمنشأة لما يقوم به النظام من دون فهم في قياس تكلفة واداء الأنشطة والموارد وعناصر التكلفة المختلفة. وبأخذ في الاعتبار العلاقة السببية بين كل من عناصر التكلفة ومسببات التكلفة ومن الوظائف الرئيسية المبتغاة من نظام تحديد التكلفة على أساس الأنشطة ما يلي (5):

1. تحديد وقياس موارد المنشأة وتقييم قدرتها الفعلية على أداء الأنشطة المختلفة.
2. تحليل الأنشطة التي تم أدائها بالفعل.
3. تصنيف الأنشطة ما بين أنشطة مضيعة للقيمة وأنشطة غير مضيعة للقيمة من ناحية، وأنشطة ضرورية وأنشطة غير ضرورية من ناحية أخرى.
4. تحديد تكلفة الأنشطة المختلفة وكذلك تكلفة الطاقات غير المستغلة.
5. تحديد مسببات التكلفة التي لها علاقة سببية ملائمة مع عناصر التكلفة.

6. تخصيص التكلفة على العوامل الملائمة المختلفة (مثل المنتجات، العملاء،

القنوات، والعمليات) وباستخدام مسببات التكلفة.

ويرى البعض أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة يقوم على فلسفة أن الأنشطة تستهلك الموارد، ومن ثم فهي المسببة للتكلفة وليس المنتجات. وأن المنتجات هي التي تستهلك الأنشطة، وبالتالي يجب أن تنسب التكاليف المختلفة بالمنشأة إلى أنشطة معينة ثم يتم تحميل هذه الأنشطة على المنتجات على قدر استهلاك كل منتج من هذه الأنشطة⁽⁵⁾. ويرى آخرون أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة يقوم على افتراض مؤداه أن المنتجات النهائية لا تستهلك موارد المنشأة وإنما تستهلك أنشطة (فحص جودة المنتجات، إعداد وتجهيز الآلات، طلبات الشراء، إستهلاك مواد)، وأن هذه الأنشطة هي التي تستنفذ موارد المنشأة من خامات وعمالة وغيرها، لذلك فإن تحميل المنتجات بالتكاليف الصناعية غير المباشرة يجب أن يكون على أساس الأنشطة التي استهلكتها هذه المنتجات، وهو يؤدي إلى دقة تخصيص التكاليف بما يحقق العدالة والدقة، حساب التكلفة⁽⁶⁾.

مما سبق يستنتج الباحث أن تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة قد أحدث نقلة في أنظمة محاسبة التكاليف. حيث توصل هذا النظام إلى أن المنتجات لا تستهلك موارد بل تستهلك أنشطة، وأن هذه الأنشطة هي التي تستهلك الموارد لذلك تم التركيز على الأنشطة أو الأحداث التي تسبب إستهلاك الموارد. وقد أدى ذلك إلى ترشيد كافة التكاليف. ويرى الباحث أن دواعي ظهور هذا النظام تعود إلى التطور الحالي في أنظمة التكاليف وما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية حديثة وحرية التجارة العالمية، وارتفاع درجة المنافسة بين المنشآت للحصول على أكبر حصة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ثانياً: نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

إن مدخل الإنتاج في الموعد المحدد يهدف إلى تحقيق مفهوم المخزون الصغرى، (Zero stock). أي أن فلسفة هذا المدخل مساوياً للصفر - أو يكاد يقترب من الصفر - في كل وقت. حين يعد الاحتفاظ بالمخزون السلعي تعطيلاً لا مبرر له للموارد الاقتصادية ويؤدي لزيادة التكلفة، وخلق العديد من المشاكل. وحتى تحقق المنشأة هدف تخفيض المخزون

من الخام والإنتاج التام وغير التام إلى أدنى حد ممكن، فإنها تعمل بكل أقسامها وقطاعاتها نحو تحقيق الهدف على مراحل وخطوات متتابعة. وإن كان تحقيق الهدف كاملاً - أي المخزون الصفري - يعتبر في نظر البعض مستحيلاً، ويتحقق الهدف من خلال ما يسمى بنظام السحب أو التدفق المستمر وفي هذا النظام تتحكم آخر مرحلة في العملية الإنتاجية في تدفق المواد الخام أو الإنتاج غير التام فيما بين الأقسام أو المراحل السابقة، ويحدد القسم الأول حجم التوريد من الموردين. أما احتياجات المرحلة الأخيرة، والتي تحدد بدورها الإنتاج في المراحل السابقة فتتحدد بالطلب النهائي من العملاء (7).

يرى البعض أن نظام تكلفة الإنتاج في الوقت المحدد هو أسلوب إداري يعتمد على مدى المرونة في عملية تصنيع المنتج ولا مركزية خدمات الإنتاج كالتخزين والصيانة واستخدام الموردين كشركاء من الخارج. وهو يقوم على إنتاج وتسليم المنتجات النهائية في لحظة بيعها، والانتهاء من التجميع في نفس لحظة تجميع المنتج النهائي، وإتمام وتصنيع الأجزاء في نفس لحظة بدء التجميعات الفرعية، وإستلام المواد المشتراة في نفس لحظة بدء عمليات تحويلها إلى أجزاء مصنعة. فهو إذن يتضمن هدفاً استراتيجياً هو الوصول بحجم المخزون بكل أنواعه إلى صفر، مما يعني تخفيض التكاليف، ولكن في نفس الوقت المحافظة أو تحسين مستوى جودة الإنتاج وبذلك يمكن القول إن هذا الأسلوب يؤدي إلى تخفيض المخزون إلى المستوى الصفري وإلغاء وظيفة فحص المخزون وتخفيض وقت الأعطال وتخفيف أوقات التسليم مما يؤدي على تخفيض تكاليف الإنتاج ومحاولة الوصول إلى تحقيق الرضا الكامل للمستهلك وذلك بالاستجابة له وتحقيق طلباته بسرعة (8).

مما سبق يرى الباحث أن نظام تكاليف الإنتاج في الوقت المحدد يعتمد على عدم وجود مخزون للمواد الخام، والإنتاج تحت التشغيل، والإنتاج التام أي أن المواد الخام يتم شراؤها عند البدء في العملية الإنتاجية، ويتم تسليم العملاء والإنتاج التام فور الانتهاء من العملية الإنتاجية، وبذلك يؤدي هذا النظام إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من جهة، وتعظيم الأرباح من جهة أخرى، حيث أن تخفيض الإنتاج يأتي من خلال إلغاء تكلفة التخزين للمواد الخام والإنتاج التام، كما أن تعظيم الأرباح يأتي من خلال عدم تجميد رأس المال وذلك بإلغاء

الأموال المستمرة في مخزون المواد الخام والإنتاج التام، وبالتالي يمكن توظيفها في مجالات أخرى، أو زيادة حجم الإنتاج مما يجعل هذه الأموال تحقق عائداً مجزياً بدلاً عن تجميدها في شكل مواد خام ومنتج نهائي لفترات طويلة.

ثالثاً: مدخل التكلفة المستهدفة:

تعرف التكلفة المستهدفة بأنها نشاط يهدف إلى تخفيض تكاليف المنتجات الجديدة، ويضمن جودة المنتج، وفي متطلبات المستهلك، وذلك عن طريق فحص جميع الأفكار المحتملة التي تعمل على خفض التكلفة في مرحلة تخطيط وبحوث تطوير المنتج، بالإضافة إلى مرحلة إنتاج النموذج وهذا النشاط ليس أسلوباً لتخفيض التكلفة فحسب ولكنه جزء من إستراتيجية شاملة لنظام يرمي إلى إدارة الأرباح.

كما تُعرف التكاليف المستهدفة بأنها: ذلك النظام الذي يعاون في عملية تخفيض التكلفة في مرحلة تطوير وتصميم منتج جديد تماماً، أو إجراء تغيير شامل أو بسيط في منتج قديم. ولقد إرتكزت الصناعة اليابانية على مدخل التكلفة المستهدفة كبديل للتكاليف المعيارية، نظراً لأن المحاسبة الإدارية اليابانية، لا تركز على الأمثلة في ضوء القيود الموجودة، ولكن تهتم بتحفيز العمال لتحقيق التحسين المستمر، حيث أن التكاليف المعيارية تعد إدارة موجهة بالتكنولوجيا، تهدف إلى خفض الانحرافات بين الأداء المعياري والفعلي، للحصول على أفضل أداء متاح، في حين أن الإدارة الموجهة بالسوق تركز على ما يجب أن نفعل لنصل إلى مستوى الأداء المرغوب في ظل ظروف السوق (7).

قد عرّف البعض التكاليف المستهدفة بأنها النشاط الذي يهدف إلى تخفيض تكاليف دورة حياة المنتج الجديد، وذلك مع ضمان تحقيق جودة المنتج وإشباع حاجات المستهلك من خلال فحص كافة الأفكار المتعلقة بتخفيض التكاليف أثناء مراحل التخطيط وإجراء البحوث والتطوير المتعلقة بالإنتاج. ويعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة من أهم الأساليب التي تستخدمها إدارة التكلفة في مجال خفض التكاليف والتحسين المستمر والتسعير بما يؤدي إلى تحسين الموقف التنافسي للشركة. وتقوم فلسفة هذا المدخل على أنه لا يتم تصميم المنتجات في ضوء الإمكانيات والتقنيات الصناعية المتاحة بهدف تحقيق

الاستخدام الأمثل لتلك الإمكانيات فحسب، ولكن يتم تصميم المنتجات التي سوف تقابل بالسعر المطلوب والذي يحقق نجاحاً متوقفاً في السوق⁽⁴⁾.
 مما سبق يخلص الباحث إلى أن مدخل التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مع تحسين وتحقيق جودة المنتج، وهذا بالطبع يدعم القدرة التنافسية للمنشأة ولكن الوصول للتكلفة المستهدفة يمر عبر بوابة السعر المستهدف، أي بعد معرفة السعر المستهدف الذي يستطيع المستهلك دفعه، وفي حالة صعوبة الوصول إلى السعر المستهدف لن نستطيع تحديد التكلفة المستهدفة، لذلك يعتمد هذا المدخل على تناغم عمل المنظومة الداخلية، المنشأة وتشمل هذه المنظومة أقسام الإنتاج والتسويق، المحاسب الإداري، وغيرها من الأقسام المختصة.

خصائص أشجار الصمغ العربي

1. خصائص أشجار الهشاب

تعتبر أشجار الهشاب أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، إذ أن لها مميزات كثيرة ومتعددة بجانب إنتاج الصمغ العربي فمن الناحية البيولوجية يمكن أن تنمو شجرة الهشاب نمواً طبيعياً أو بالبذور أو الشتول مما يجعلها سهلة التكاثر مع إمكانية تنميتها بأقل التكاليف الممكنة، أو بدون تكاليف على الإطلاق، أما من الناحية الوقائية ترتبط شجرة الهشاب بحماية التربة من الانجراف، والمساعدة في وقف الزحف الصحراوي، وترتبط أيضاً بتحسين التربة وذلك بإضافة النايتروجين والفسفور ونترات الأمونيا والمواد العضوية للتربة مما يؤدي إلى زيادة خصوبتها. لذلك نستطيع أن نؤكد أن شجرة الهشاب تساعد في الإنتاج الزراعي وذلك إما بوقاية المحاصيل الأخرى من الرياح أو بتحسين التربة وزيادة خصوبتها وحمايتها من الانجراف هذا بالإضافة إلى أن هذه الشجرة يمكن أن تأكل أطرافها الماشية لذلك تساعد في تحسين المرعى، كما أنها كأى شجرة أخرى تساهم في توفير منتجات الغابات في الأرياف والمدن كحطب الحريق والفحم النباتي وأعمدة المنازل ثم يأتي دورها الرئيسي في إنتاج الصمغ العربي لتحقيق دخلاً مجزياً للمنتجين وعائد بالعملة الصعبة للدولة وبأقل تكلفة ممكنة⁽⁹⁾.

2. خصائص أشجار الطلح

يُعد الصمغ المنتَج من شجرة الطلح أو ما يعرف (صمغ الطلحة) قليل التكلفة إذ لا يخضع لعمليات الطق حالياً بل يعتمد على إفرازه بشكل طبيعي. إلا أن هناك عاملان يؤثران سلباً على إنتاج صمغ الطلحة. العامل الأول يتمثل في أن مواقع الطلح في حزام الصمغ تعتبر من المواقع المفضلة للتوسع الزراعي مما يعني إبادة الطلح لإفساح المجال لزراعة المحاصيل، أما العامل الثاني يتمثل في استخدام أشجار الطلح كمورد أساسي للوقود مما يضر بالإنتاج بالقطع المتواصل للأشجار. هذان العاملان يحدان من إمكانيات مساهمة الطلح في سوق الصمغ. وعن سوق صمغ الطلحة نجد أن هذه السلعة لم تكتسب الأهمية المطلوبة حتى الآن، ويعتبر صمغ الطلح متدني الجودة والقيمة الاقتصادية (مقارنة بصمغ الهشاب) كما أنه يدخل في صناعات أخرى بخلاف الأطعمة. وتنتشر أشجار الطلح عادةً في السهول الطينية الوسطى التي تغطي مساحات شاسعة (10).

مما سبق يستنتج الباحث أن فوائد وخصائص شجرة الهشاب ومنتجاتها من الصمغ العربي الذي يتمتع بمميزات لا توجد في أي منتج آخر فضلاً عن فوائد الهشاب البيئية والأثر الإيجابي لها على المناطق الزراعية المجاورة كما أن إنتاج الصمغ العربي من شجرتي الهشاب والطلح يعد قليل التكلفة بل وتتنعدم تكلفته أحياناً إذا ما تم حساب عائدات كل منتجات أشجار الهشاب والطلح.

مراحل إنتاج الصمغ العربي

يمر إنتاج الصمغ العربي بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى: تُعرف المرحلة الأولى من إنتاج الصمغ العربي بعملية الطق حيث تبدأ عملية طق الهشاب في شهر أكتوبر وهي الفترة التي تبدأ فيها أوراق أشجار الهشاب في الإصفرار ثم التساقط وذلك باستعمال (الفرّار) كأقدم آلية تقليدية لطق أشجار الصمغ العربي لإحداث جرح في ساق الشجرة أو في الفروع وذلك بإزالة اللحاء الكاسي للفرع أو الساق وغالباً ما يُصنع (الفرّار) بمواصفات خاصة لهذا الغرض.

المرحلة الثانية (مرحلة الجني):

بعد إنتهاء مرحلة الطق تحتاج الأشجار لمدة تتراوح بين ثلاثين إلى خمسة وأربعين يوماً حتى تبدأ عملية الجني وتسمى في بعض المناطق باللقطة وفي مناطق أخرى تسمى (الضمي) وفي المرحلة الأولى يكون الإنتاج لزجاً ويميل إلى اللبونة وبعد عدة لقطات يبدأ الصمغ في أخذ شكل أكثر قوة ويسمى في بعض المناطق (كعكول).

المرحلة الثالثة (مرحلة إعداد المنتج للبيع):

بعد أن يتم جمع الصمغ العربي في مجموعات صغيرة من المنتجين تبدأ مرحلة بيعه إلى تجار التجزئة ثم إلى تجار الجملة بعدها يباع إلى الشركات ليصدر خارج القطر⁽⁹⁾. مما سبق يرى الباحث أن عملية طق شجرة الهشاب ستواجه بصعوبات كبيرة في المرحلة القادمة حيث أن خبراء طق الصمغ أصبحوا من كبار السن ولم يتم نقل خبراتهم للشباب ربما لأن الشباب يعتبرون هذه المهنة طاردة وغير جاذبة وعائدها متدني كما أن الشباب يتطلع إلى التعليم والهجرة إلى المدن والسفر للعمل بالخارج. ومن المشكلات الأخرى عدم وجود معدات طق حديثة تسهل عملية الطق وتخفف من المشقة التي يواجهها (الجنانة) وأن عدم وجود آلات حديثة للطق يصعب من دخول المرأة في دائرة الإنتاج.

أولاً: التكلفة الرأسمالية لشجرة الهشاب:**جدول رقم (1): التكلفة الرأسمالية لشجرة الهشاب/ المبالغ بالجنيه السوداني**

عناصر التكاليف	التكلفة
تكلفة شراء عدد ألف شتلة	10
تكلفة ترحيل ألف شتلة من الأضحية أو النهود إلى مواقع الإنتاج	80
تكلفة أجور العمال لزراعة ألف شتلة	300
تكلفة الحماية من الحرائق والرعي الجائر خلال مرحلة النمو	1.080
إجمالي التكلفة الرأسمالية لعدد ألف شجرة	1.470

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على البيانات الميدانية

ولتوضيح طريقة الوصول للأرقام الواردة بالجدول أعلاه نجد أن الشتول يتم شراؤها من الهيئة القومية للغابات بمكتب النهود أو مكتب الأضحية بمبلغ 10 جنيهاً للألف، ثم يتم ترحيلها من النهود أو الأضحية إلى مواقع الإنتاج بواقع 80 جنيهاً للألف شتلة، وتحتاج عملية زراعة ألف شتلة إلى 4 عمال، لمدة 5 أيام، بواقع 15 جنية أجرة العامل في اليوم، وبذلك تكلفة أجور العمال لزراعة ألف شتلة

$$= 4 \text{ عمال} \times 15 \text{ جنية أجرة العامل في اليوم} \times 5 \text{ أيام} = 300 \text{ جنيهاً}$$

أما بخصوص تكلفة الحماية من الحرائق والرعي الجائر خلال مرحلة النمو التي تقدر (بثلاث سنوات) فيرى المنتجون أنهم يدفعون مرتباً شهرياً لحراسة جنيحة الهشاب، والتي تبلغ مساحتها 20 فدان، علماً أن الفدان يحتوي في المتوسط على 500 شجرة هشاب ولذلك تحسب تكلفة الحماية كالتالي:

$$300 \text{ جنيهاً شهرياً} \times 12 \text{ شهر} \times 3 \text{ سنوات}$$

$$= 1.080 \text{ جنيهاً}$$

تتخفف التكلفة الرأسمالية لعدد ألف شجرة هشاب إلى 1.080 جنية فقط بدلا من 1470 جنية في حالة زراعة الشجرة بذرة، خاصة إذا تمت زراعتها مخلوطة مع حبوب أخرى (حب بطيخ، كركدي) لأن تكلفة العمالة ستحمل على الزراعة الرئيسية، كما تتخفف أيضاً إلى نفس المبلغ في حالة قطع الشجرة بغرض إحلالها، لأن التكلفة في الحالتين ستقتصر على الحماية من الحرائق والرعي الجائر خلال ثلاث سنوات. ويرى الباحث أن التكلفة الرأسمالية يجب أن تحمل على تكلفة الإنتاج طيلة فترة العمر الإنتاجي للشجرة، وبذلك يمكن تحميلها كما يلي:

نصيب ألف شجرة من التكلفة الرأسمالية خلال الموسم =

$$= \frac{\text{التكلفة الرأسمالية لعدد ألف شجرة}}{1470 \text{ جنيهاً}} = 98 \text{ جنيهاً}$$

ثانياً: تكلفة طق وجني صمغ الهشاب

سيتم تضمين ما يخص العام من التكلفة الرأسمالية ضمن النموذج المقترح لقياس تكلفة طق وجني صمغ الهشاب وبذلك يتم تطبيق النموذج كآلاتي:

جدول رقم (2): قياس تكلفة طق وجني صمغ الهشاب/ المبالغ بالجنيه السوداني

التكلفة	عناصر التكاليف
	التكلفة الرأسمالية:
98	- ما يخص العام من التكلفة الرأسمالية لعدد ألف شجرة
	تكلفة إيجار جنيّة الهشاب:
200	- إيجار 2 فدان تحتوي (ألف شجرة)
	تكلفة الأجور:
300	- تكلفة أجور العمال لطق ألف شجرة (4 عمال $\times$ 15 جنيه أجره اليوم $\times$ 5 أيام فترة الطق)
350	- تكلفة أجور عمال جني الصمغ من عدد ألف شجرة (عامل واحد $\times$ 10 جنيه أجره اليوم $\times$ 5 أيام فترة اللقطة الواحدة $\times$ 7 لقطات خلال الموسم)
948	إجمالي تكلفة طق وجني الصمغ لعدد ألف شجرة

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على البيانات الميدانية

ربط عناصر التكاليف بوحدات الإنتاج

يرى الباحث ضرورة تحويل إرتباط عناصر التكاليف إلى الوحدات المنتجة من صمغ الهشاب خلال الموسم بدلاً عن ربطها بشجرة الهشاب وذلك كما يلي:

1. متوسط إنتاج الشجرة الواحدة من صمغ الهشاب 15 رطلاً بالتالي يصبح

$$\text{متوسط إنتاج ألف شجرة} = 15 \text{ رطلاً} \times 1000 \text{ شجرة} = 15000 \text{ رطل.}$$

2. يتم تحويل الأبطال إلى قناطر وبذلك يصبح إنتاج الألف شجرة =

$$15000 \text{ رطلاً} \div 100 \text{ رطلاً للقنطار} = 150 \text{ قنطاراً.}$$

3. وبالتالي تصبح تكلفة إنتاج قنطار صمغ الهشاب = تكلفة طق وجني الصمغ لعدد ألف شجرة ÷ الكمية المنتجة من عدد ألف شجرة

$$= 150 \div 948 = 6.32$$
 جنيه للقنطار.

ثالثاً: تكلفة إنتاج وتسويق صمغ الهشاب
تعد هذه الخطوة الأخيرة للوصول إلى تكلفة مبيعات قنطار صمغ الهشاب ويتم تطبيق الخطوة الأخيرة من النموذج كما يلي:

جدول رقم (3): قياس تكلفة إنتاج وتسويق قنطار صمغ الهشاب
المبالغ بالجنيه السوداني

عناصر التكاليف	جزئي	كلي
تكاليف الإنتاج:		
التكلفة الإنتاجية لقنطار صمغ الهشاب	6.32	
تكاليف التسويق:		
التكلفة التسويقية لقنطار الصمغ	2.91	
تكلفة مبيعات قنطار صمغ الهشاب		9.32

المصدر: إعداد الباحث

مما سبق يستنتج الباحث الآتي:

1. تعتبر تكلفة إنتاج قنطار صمغ الهشاب منخفضة جداً حيث تبلغ 6.32 جنيهاً فقط، مقارنة بسعر البيع في سوق النهود حيث يتراوح بين 120 إلى 130 جنيهاً موسم 2007-2008م كما أن شركة الصمغ العربي تشتري من التجار بواقع 167 جنيهاً للقنطار، مع ملاحظة أن أسعار صمغ الهشاب قد ارتفعت لأكثر من 450 جنيهاً قبل عامين، قبل أن تهبط إلى الأسعار الحالية وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى (تكلفة إنتاج صمغ الهشاب منخفضة مقارنة بسعر البيع) وحتى

بعد إضافة تكلفة التسويق لإستخراج تكلفة المبيعات تظل التكلفة منخفضة حيث تبلغ 9.32 جنيهاً.

2. عملية إنتاج صمغ الهشاب تتم بدون مدخلات إنتاج، أي لا توجد تكلفة مواد خام كما يحدث في العملية الصناعية، والزراعية. وأن تكلفة المدخلات تدفع مرة واحدة كل خمسة عشر عاماً، وتتمثل في التكلفة الرأسمالية لشجرة الهشاب وهي تكلفة منخفضة حيث تبلغ 1.47 جنيهاً لشجرة الهشاب الواحدة، وتحمل على سنوات عمرها الإنتاجي.

قياس تكلفة تصنيع صمغ الهشاب بمصنع (س) للصمغ العربي الذي ينتج البذرة الرذاذية: وفقاً لما توصلت إليه الدراسة فإن تكلفة إنتاج صمغ الهشاب منخفضة جداً مقارنةً بسعر البيع، كما أن هناك وفرة كبيرة في الإنتاج، فضلاً عن أن منطقة شمال كردفان لم يستطع المنتجون بها طق سوى 30% فقط من أشجار الهشاب المنتجة للصمغ العربي خلال الموسم 2008/2007م. ومن خلال المسح الميداني الذي قام به الباحث اتضح أنه من الممكن الاتفاق مع الموردين لإمداد المصانع بصمغ الهشاب المنتج قبل عام عالي الجودة بواقع 150 جنيهاً للقنطار أي 3.337.5 جنيهاً للطن تسليم المصنع. وبذلك تصبح تكلفة المواد الخام المستخدمة بالمصنع خلال العام كما يلي:

جدول رقم (4): قياس تكلفة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج بمصنع (س) للصمغ العربي لمدة عام

المبالغ بالجنيه السوداني	البيان
7.283.760	تكلفة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج (تسليم المصنع) (2182.4 طن × 3.337.5 جنيه تكلفة الطن تسليم المصنع)
7.283.760	إجمالي تكلفة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج

المصدر: إعداد الباحث

وُضِعَت تكلفة المواد الخام على أساس أنها ستسلم للمصنع على مراحل خلال العام، بحيث لا يوجد مخزون للخام أول وآخر الفترة، وأن الإمداد يكون باستمرار حسب طاقة المصنع الفعلية بواقع 7.04 طناً يومياً لمدة 310 يوماً في السنة. كما أن الدولة إذا تعاملت مع الصمغ العربي كسلعة إستراتيجية دخلت حيز الصناعة حديثاً وخفضت عبء الرسوم والضرائب المفروضة عليها من الممكن الاتفاق مع الموردين على سعر أقل يعادل 100 جنيهاً للقنطار.

قياس تكلفة الأجور

سيتم تصنيف الأجور إلى مباشرة وغير مباشرة، مع إضافة أجور الإدارة العليا والإدارة المالية بمقدار إشرافهم وإدارتهم على مصنع الصمغ العربي، حيث أن هذه التكلفة لم تحمل للإنتاج بل تتحملها المجموعة، وفقاً لبيانات مصنع هينلي للصمغ العربي.

جدول رقم(5): قياس تكلفة الأجور بمصنع (س) للصمغ العربي لمدة عام

البيان	جزئي	كلي
الأجور المباشرة:		
* تكلفة أجور عمال الإنتاج (16 عامل × 300 جنيهاً للعامل شهرياً × 12 شهر)	57600	
* تكلفة أجور مهندسي الإنتاج (8 مهندسون × 1200 جنيه شهرياً للمهندس × 12 شهر)	115200	
* تكلفة أجور فنيي تشغيل الأجهزة المساعدة للإنتاج (فنيان × 500 جنيهاً شهرياً للفني × 12 شهر)	12000	
* تكلفة أجور فنيي الصيانة (فنيان × 800 جنيهاً شهرياً للفني × 12 شهر)	19200	
* إجمالي تكلفة الأجور المباشرة		204000
الأجور غير المباشرة:		
* تكلفة أجرة مدير الإنتاج (2400 جنيهاً مرتب شهري × 12 شهر)	28800	

	92750	* تكاليف إدارية (الشئون الإدارية، الإدارة المالية)
	10800	* تكلفة أجور عمال النظافة (3 عمال نظافة × 300 جنيهاً مرتباً شهرياً للعامل × 12 شهراً)
	4200	* تكلفة أجور عمال الصرف الصحي
	14400	* تكلفة أجور أفراد الأمن (الحراسة) (4 حراس × 300 جنيهاً مرتباً شهرياً للحارس × 12 شهراً)
	2400	* أجرة الجنائني (200 جنيهاً شهرياً × 12 شهراً)
153.350		* إجمالي تكلفة الأجور غير المباشرة
357.350		إجمالي تكلفة الأجور السنوية

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على بيانات مصنع هينلي للصمغ العربي
المبالغ بالجنيه السوداني

جدول رقم (6): قياس تكلفة المصروفات غير المباشرة بمصنع (س) لمدة عام

كلي	جزئي	البيان
	225.288	* تكلفة الطاقة (الكهرباء) (متوسط الاستهلاك الشهري للمصنع 18.774 جنيه × 12 شهراً)
	28.000	* العوائد العمومية والرسوم المحلية (تشمل العوائد العمومية ورسوم الصحة والرسوم المحلية الأخرى)
253.288		إجمالي المصروفات غير المباشرة الأخرى

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على بيانات مصنع هينلي للصمغ العربي
المبالغ بالجنيه السوداني

جدول رقم (7): قياس تكلفة تصنيع صمغ الهشاب (بدره رذاذية)

عناصر التكاليف	جزئي	كلي
التكاليف المباشرة:		
تكلفة مواد مباشرة مستخدمة في الإنتاج	7.283.760	
تكلفة الأجور المباشرة	204.000	
إجمالي التكاليف المباشرة		7.487.760
التكاليف غير المباشرة:		
تكلفة الأجور غير المباشرة	153.350	
تكلفة المصروفات غير المباشرة	253.288	
إجمالي التكاليف غير المباشرة		406.638
إجمالي التكاليف الإنتاجية		7.894.398
+ تكلفة التسويق المباشرة		556.500
إجمالي تكلفة الصادر	8.450.898	

المصدر: إعداد الباحث

المبالغ بالجنيه السوداني

من خلال تطبيق النموذج على مصنع (س) للصمغ العربي يستنتج الباحث الآتي:

1. إن تكلفة الإنتاج في ظل العمل بالطاقة المتاحة (إنتاج 1855 طن بدره رذاذية في العام) قد انخفضت من 8.021.961.2 جنيهاً إلى 7.894.398 جنيهاً بنسبة 2% علماً أن الباحث أضاف تكلفة الإدارة العليا والإدارة المالية إلى تكلفة الإنتاج، وبالتالي تنخفض تكلفة إنتاج طن البدره الرذاذية من 4.324.5 جنيهاً إلى 4.255.7 جنيهاً وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني بأن استخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب يؤدي إلى خفض تكلفة تصنيع صمغ الهشاب.

2. الاعتماد على مورد يقوم بإمداد المصنع بخام صمغ الهشاب بصورة منتظمة ويسعر ثابت يؤدي إلى عدم تجميد مبلغ 6.7 مليون جنيهاً هو عبارة عن قيمة الخام من صمغ الهشاب بالمخازن لمدة عام. ويتطبيق النموذج يمكن استثمار هذا المبلغ بعائد سنوي حوالي 15% أي مليون جنيهاً وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث بأن استخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب يعظم أرباح المنشأة.
3. إن تكلفة تصنيع طن البدرة الرذاذية بدون تكلفة الخام تبلغ 329 جنيهاً للطن في حالة تشغيل المصنع بالطاقة المتاحة: وقد تم استخراج هذه التكلفة كما يلي:

$$\text{تكلفة تصنيع طن البدرة الرذاذية مع إستبعاد قيمة الخام} = \text{إجمالي التكاليف بعد إستبعاد تكلفة الخام} \div \text{عدد الوحدات المنتجة} = 610.638 \div 1855 \text{ طناً} = 329 \text{ جنيهاً للطن.}$$
وتأتي أهمية هذه الخطوة في أن سعر الخام قد يتغير من عام لآخر حسب الإتفاق مع المورد.
4. إن تكلفة تصنيع وتصدير طن البدرة الرذاذية (فوب بور تسودان) إجمالي تكلفة التصنيع والتصدير $\div$ عدد الوحدات المنتجة والمصدرة = $8.450.898 \text{ جنيهاً} / 1855 \text{ طناً} = 4555.7 \text{ جنيهاً.}$
5. أن تكلفة الإنتاج غير المباشر بلغت 406.638 جنيهاً. مقارنة بإجمالي التكاليف الإنتاجية البالغة 7.894.398 جنيهاً أي بنسبة 5% مقابل 95% للتكاليف المباشرة، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث بإستبعاد تطبيق نظام تحديد التكلفة على أساس الأنشطة.
6. تمثل تكلفة الخام (صمغ الهشاب) 92% من إجمالي تصنيع البدرة الرذاذية وتشكل التكاليف التصنيعية الأخرى فقط 8%.
7. لقد تم حساب تكلفة صادر طن صمغ الهشاب المصنع بواقع 300 جنيهاً وأن معدل الإنتاج السنوي 1855 طناً بالتالي تصبح تكلفة التسويق المباشر (الصادر) 556.500 جنيهاً حسب ما ورد بالجدول أعلاه.

النتائج والتوصيات:**أولاً النتائج:**

من خلال الإطار النظري الذي تم عرضه في الجزء الأول من الدراسة بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية على النموذج المقترح لقياس تكلفة إنتاج وتصنيع الصمغ العربي بالسودان توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. توصلت الدراسة إلى أن تكلفة إنتاج قنطار صمغ الهشاب 6.32 جنيهاً أي 140.6 جنيهاً للطن. وقد بلغت تكلفة التسويق بالداخل (تعبئة، ترحيل) 2.91 جنيهاً للقنطار أي 64.7 جنيهاً للطن وبذلك تصبح تكلفة مبيعات (إنتاج + تسويق) قنطار صمغ الهشاب 9.23 جنيهاً أي بواقع 205.4 جنيهاً للطن وبالتالي فإن تكلفة إنتاج صمغ الهشاب تعتبر منخفضة مقارنة بسعر البيع.
2. آخر سعر تركيز أعلنته وزارة التجارة للموسم 2008 - 2009م بلغ 90 جنيهاً للقنطار، وسعر السوق 120 جنيهاً وشركة الصمغ العربي تشتري القنطار بمبلغ 167 جنيهاً. وبالتالي فإن النتائج أعلاه تؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن تكلفة إنتاج صمغ الهشاب منخفضة مقارنة بسعر البيع.
3. وفرة إنتاج صمغ الهشاب، وإستقرار الأسعار عاملان مهمان يدعمان إستخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب.
4. يتم إستبعاد التكلفة التي لا تضيف قيمة للمنتج، وأهمها تكلفة التخزين، وهذا يدعم تطبيق أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب.
5. لقد توصلت الدراسة ومن خلال تطبيق النموذج إلى خفض تكلفة تصنيع طن البذرة الرذاذية من 4.324.5 جنيهاً إلى 4255.7 جنيهاً للطن. كما توصلت الدراسة إلى أن تكلفة تصنيع طن البذرة الرذاذية باستبعاد تكلفة الخام تبلغ 329 جنيهاً للطن.
6. تطبيق أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب يساعد على إستبعاد التكلفة التي لا تضيف قيمة للمنتج، وأهمها تكلفة التمويل الناتجة عن الاحتفاظ بالمخزون من

المواد الخام، والمنتج النهائي. وبالتالي تتخفض تكلفة تصنيع صمغ الهشاب في ظل أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب.

7. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النموذج يؤدي إلى تقادي تجميد مبلغ 6.2 مليون جنيهاً خلال العام. وهي قيمة الخام من صمغ الهشاب لتصنيع البدرة الرذاذية وبالتالي يمكن استثمار، هذا المبلغ بواقع 15% على الأقل في شهادات شهامة أو أي استثمار آخر لتحقيق عائد يقدر بمليون جنيهاً بالإضافة للعائد الناتج عن استثمار المبالغ المجمدة في الإنتاج التام في حالة التسليم مباشرة فور الإنتهاء من عملية التصنيع، وبالتالي يتم تعظيم أرباح المنشأة. ومن خلال النتائج (6، 7، 8، 9، 10) يتضح أن كل هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن استخدام أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد يؤدي إلى خفض تكلفة تصنيع صمغ الهشاب وتعظيم أرباح المنشأة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بزيادة حجم إنتاج الصمغ العربي من خلال توفير التمويل اللازم للمنتجين، مع التزام الدولة بشراء كل الإنتاج عبر المخزون الاستراتيجي لمدة 5 سنوات على الأقل، مع منح المنتج سعر مجزٍ لتشجيعه على زيادة الإنتاج، للوصول إلى الطاقة الإنتاجية الحقيقية لإنتاج الصمغ بالسودان والتي تقدر بمئات الآلاف من الأطنان، مع ضرورة الالتزام بإمداد مستمر من خام صمغ الهشاب لصناعة الصمغ العربي بالسودان.
2. التوسع في عملية التصنيع للاستفادة من القيمة المضافة، مع وضع برنامج متكامل لتوعية المستهلك بالداخل والخارج بفوائد استخدام الصمغ العربي.
3. البحث عن شراكات إستراتيجية من الخارج للدخول في عملية تصنيع الصمغ العربي، وذلك لضمان فتح منافذ جديدة بالأسواق العالمية لاستيعاب الصمغ المصنع بالسودان (بدرة رذاذية وبدرة ميكانيكية).

4. إلغاء كافة الرسوم والضرائب الحكومية المفروضة على الصمغ العربي بإعتباره منتج زراعي، وإلغاء الطريقة التي تحصل بها الزكاة حالياً حيث تحصل من التاجر ويسعر السوق لذلك يجب تحصيلها من المنتج وعيناً وقت اللقيط.
5. ضرورة أن تحتفظ الهيئة القومية للغابات بسجلات إنتاج الصمغ العربي، وأن تعد تقاريراً سنوية بذلك، على أن يخضع التقرير للتحليل والتقييم والتقييم لمعرفة مؤشرات، ومعدلات إنتاج الصمغ العربي من حيث النوع ومنطقة الإنتاج.
6. ضرورة التوسع في زراعة الهشاب للاستفادة من فوائده المتنوعة من إنتاج أجود أنواع الصمغ، وحماية التربة من الانجراف، والمساعدة في وقف الزحف الصحراوي، وتحسين التربة بزيادة خصوبتها وفوائده الأخرى.
7. ضرورة سعي الدولة لإلغاء مواصفة الفاو التي ساوت بين صمغ الهشاب وصمغ الطلح. والعمل على تسجيل خصائص صمغ الهشاب المنتج بالسودان عالمياً لتأكيد إنفراد السودان بإنتاج هذا النوع الجيد من الأصماغ.
8. لابد من تطوير عملية طق أشجار إنتاج الصمغ العربي بتوفير المعدات الحديثة لذلك، مع تدريب المنتجين على أفضل طرق الطق، والاستفادة من خبرات كبار السن لنقل تجاربهم للأجيال القادمة.
9. يجب أن لا تدخل الدولة في سياسات وشؤون شركة الصمغ العربي، إلا بمقدار ما تملكه من أسهم، لأن سيطرة الحكومة الإدارية على الشركة أفقدتها سمعتها العالمية وتخوف المتعاملين معها لاعتقادهم بأنها شركة حكومية.
10. أن يحصل المنتج على نسبة مقدرة لا تقل عن 50% من عائد صادر الصمغ العربي. وذلك لرفع الظلم الواقع على المنتجين بحصولهم على 20% فقط من عائد الصادر، حسب تقرير منظمة الفاو.
11. إيقاف دفع نسبة الـ 5% من سعر التركيز للولايات المنتجة للصمغ العربي ومثلها للهيئة القومية للغابات على أن يتم توجيه نسبة الـ 10% مباشرة إلى تنفيذ مشروعات خدمية وتنموية بمناطق إنتاج الصمغ العربي التي تعاني العطش، والفقر، ويتم تنفيذ ذلك إذا كان خيار الدولة الإبقاء على الامتياز.

12. ضرورة إستمرار الرقابة على التكاليف وفقاً للمفهوم الحديث من خلال الرقابة المستمرة للإحتفاظ بالتكاليف الفعلية في حدود التكاليف المخططة، وذلك لخفض التكلفة من خلال دراسة العمليات، وتطويرها لزيادة مخرجات النشاط مع ثبات المدخلات، أو ثبات المخرجات مع تخفيض المدخلات.
13. ضرورة إتباع نظم التكاليف الحديثة لتخفيض تكلفة الإنتاج والدقة في تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة، في ظل تزايد نسبة التكاليف غير المباشرة، وتراجع المباشرة بسبب الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التصنيع.
14. ضرورة تطبيق أسلوب الإنتاج في الوقت المناسب في صناعة الصمغ العربي بل وفي كل الصناعات السودانية إذا توفرت العوامل المساعدة على تطبيقه.
15. ضرورة تنفيذ توصية القطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء في جلسته رقم 25 بتاريخ 1/سبتمبر 2002 والقاضي بتخفيض الضرائب والرسوم على الصمغ العربي لأقل حد ممكن وتعميم ذلك على كل شركات صادر الصمغ العربي.
16. ضرورة تطبيق قرار رئيس الجمهورية القاضي بإعفاء الإنتاج الزراعي من كافة الرسوم والضرائب، باعتبار أن الصمغ العربي منتج غابي، وليس منتج زراعي.

المراجع:

1. حلمي عبد الفتاح مصطفى البشبيشي، (1980)، طرق تشخيص مجالات خفض التكلفة ووسائل التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
2. Marshall, (1995) Activity Based Costing at Waving, Management Accounting, U.K.
3. هشام محمد حسن، (2000)، فاعلية ومحددات آلية سعر التركيز، بحث من إعداد إدارة البحوث بشركة الصمغ العربي، الخرطوم.
4. إيمان أحمد أمين، (2003)، تفعيل دور الإدارة الإستراتيجية للتكلفة في ظل متطلبات البيئة الصناعية الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر الدول، بعنوان تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 22 - 24 أبريل 2003.
5. عبد الحي عبدالحى مرعي، صلاح الدين عبد المنعم مبارك، عطية عبد الحي مرعي، (2002)، محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط والرقابة، الإسكندرية، الدار الجامعية.
6. Drueycalin, (1992) , Management and Cost Accounting, Chapman and Hall.
7. سمير أبو الفتوح صالح، (2000)، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية مدخل معاصر لدعم القرارات في البيئة التنافسية، المنصورة، بدون تاريخ.
8. سهام محمد علي حسن، (2002)، تخفيض التكاليف في قطاع الأعمال العربي المنظم في ظل إتفاقيات الجات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي بعنوان تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 16 - 18 أبريل 2002.
9. الحاج مكي عووضة، (1974)، الصمغ العربي ومستقبله، الخرطوم، المطبعة الحكومية.
10. عبد العظيم ميرغني إبراهيم، ورقة مقدمة في ندوة إنتاج وتسويق الصمغ العربي، المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول، الخرطوم، بدون تاريخ.

ABSTRACT

The absence of scientific standards to measure the cost of Gum Arabic production and manufacturing in Sudan represents the problem of this research. Gum Arabic, as strategic commodity, contributed to providing foreign currencies that Sudan badly needed before entering oil into the exports system, yet the Sudanese libraries shelf no scientific research that explains the Gum Arabic cost.

The researcher depended on the descriptive, deductive, historical and analytical methodology for the purpose of the research; and to realize the study's objectives, the following hypotheses are tested:-

1. The Hashab gum production costs are low compared to the prices of selling.
2. The use of the just-in-time technique of production leads to a decrease in manufacturing costs of the hashab gum, besides maximizing the profits of the firm.
3. The government taxes and tariffs imposed on exports weaken the hashab gum's capacity to compete on global markets.

The researcher has reached some findings that approved the truth of the above hypotheses; these are:

- a. The cost of producing one ton of the hashab gum is SDG 1400.6, with domestic marketing costs amounting to SDG 64.7 per ton, hence the cost of selling the ton of the hashab gum amounts to SDG 205.4.
- b. The just-in-time technique of production is regarded as one of the best modern costing system that is applicable to the gum Arabic manufacturing and can maximize the firm's profitability.
- c. The findings stressed that the taxes and fees imposed by the government on gum Arabic represent 40% of exports price, a matter which has resulted in a weak competitive ability on world markets.

The study concluded with some recommendations among which:

The need to pay attention to the increase of the size of the necessary financing to producers, with the state's commitment to purchasing the whole production through the Strategic Reserve Cooperation, besides giving producers encouraging price in order to reach the real productive capacity to produce gum in Sudan.

بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على أساليب محاسبة التكاليف (دراسة تحليلية نظرية)

أيمن طه حمد النيل النور²

مستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التطور والتغير في بيئة التصنيع الحديثة يجعل الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف غير ذات جدوى للتطبيق في تلك البيئة وذلك لعدم دقتها وعدالتها في توزيع التكاليف غير المباشرة. وبالتالي فإن ذلك حتماً سيؤدى الى ظهور أساليب حديثة لمحاسبة التكاليف. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نظم التصنيع الحديثة توفر العديد من المزايا كتحسين جودة الإنتاج وقدرتها على إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات بدون زيادة في تكاليف التجهيز. وإنعدام المخزون وقلة دورة حياة (فترة) المنتج. وكل ذلك يصب في خفض تكلفة الإنتاج. وأن هذا التطور أدى لظهور أساليب حديثة لمحاسبة التكاليف. وهذه الأساليب الحديثة توفر معلومات تكاليفية دقيقة تلبي حاجة المنشآت الحديثة.

لقد تمثلت أهم التوصيات في ضرورة تطبيق النظم الحديثة في بيئة الأعمال المعاصرة من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها المنشآت في تلك البيئة. والإستفادة القصوى من المزايا العديدة التي تحققها. وعدم إتباع أساليب محاسبة التكاليف التقليدية في تحميل التكاليف كما يجب تطبيق اسلوب التكلفة على أساس النشاط في تلك البيئة لأنه يوزع التكاليف بصورة أكثر دقة وعدالة وبالتالي يوفر معلومات تكاليفية جيدة يمكن الإستفادة منها في أداء وظائف المنشأة كالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

² مركز البحوث والاستشارات والصناعية

مقدمة

يعتبر علم المحاسبة بصفة عامة من العلوم المهمة في حياة الإنسان وذلك لإرتباطه الوثيق بنشاطات الإنسان المختلفة. لذا نجد أن هذا العلم قد تطور بتطور الحياة العلمية والعملية للإنسان. ويمكن أن نتلمس ذلك منذ عهد الثورة الصناعية، حيث كبر حجم المشروعات الصناعية والمعاملات التجارية الى التطور الذي يشهده عصرنا هذا. فانتسح نطاق علم المحاسبة ليساير العلم الحديث وبيئة الأعمال الحديثة، فظهرت محاسبة التكاليف وإن كان في بداية نشأتها كانت تهتم بتحديد تكلفة وحدة الإنتاج بغرض التسعير وتستخدم فقط في المنشآت الصناعية، إلا أنه بعد ظهور نظم الإنتاج الحديثة تطور الهدف من محاسبة التكاليف لتخدم كافة المنشآت في تلك البيئة الحديثة فأصبحت تمد إدارة المنشأة بالمعلومات التكاليفية التي تساعد في أداء مهامها كالتخطيط والرقابة على الموارد واتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الأداء.

مشكلة البحث

نسبة للتطور والتغير الكبير الذي شهدته بيئة التصنيع الحديثة، تصبح أساليب محاسبة التكاليف التقليدية ليست ذات جدوى في تلك البيئة. ويلاحظ هذا التغير خاصة في عنصر العمل حيث إعتمدت النظم الحديثة على عنصر الآلة مما أدى الى إنحسار كبير لدور العنصر البشري فيها. كذلك إنخفاض أو إنعدام المخزون في بعض هذه النظم الحديثة. وإنعدام الفاقد والتالف بإتباعها لفلسفة صفرية العيوب. لذا كان لهذا التطور والتغير أثر كبير على أساليب محاسبة التكاليف التقليدية مما أدى الى ظهور العديد من أساليب محاسبة التكاليف الحديثة التي تلائم وتلبى حاجة تلك المنشآت الحديثة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على بيئة التصنيع الحديثة وذلك من خلال نظم الإنتاج الحديثة والفوائد التي تحققها، فيما يختص بزيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح. وقياس أثر تلك البيئة على أساليب محاسبة التكاليف التقليدية من خلال الوقوف على مدى القصور في الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف وعدم إمكانية إستخدامها في تلك البيئة،

وماهية وطبيعة الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف التي تلائم وتلبى حاجة منشآت تلك البيئة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في الوقوف على مدى تطور بيئة التصنيع من خلال النظم الإنتاجية الحديثة. والوقوف على الآثار التي تعكسها تطبيقات النظم الحديثة على أساليب محاسبة التكاليف التقليدية، وإبراز مدى مواكبة أساليب محاسبة التكاليف لتلك التطورات وتلبيتها لحاجة المنشآت المعاصرة.

فرضيات البحث

يسعى هذا البحث لإختبار الفرضيات التالية:

- 1- التطور في نظم الإنتاج الحديثة يؤثر على كفاءة وفعالية أساليب محاسبة التكاليف التقليدية.
- 2- تطبيق أساليب محاسبة التكاليف التقليدية في بيئة التصنيع الحديثة غير ذا جدوى.
- 3- تطبيق أساليب محاسبة التكاليف الحديثة يوفر معلومات دقيقة تلبى حاجة المنشآت في تلك البيئة الحديثة.

أدوات جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة بالإعتماد على المصادر المتمثلة في الكتب والدوريات العلمية والمخطوطات والرسائل الجامعية والتقارير الرسمية والمقالات والوثائق المتعلقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

1- دراسة نصر ورشيد 1997م:

تمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على نظام التكاليف المبني على أساس النشاط وإمكانية إستخدامه كبديل للنظم التقليدية لمحاسبة التكاليف. وقد أوضحت هذه الدراسة أن التغيرات في بيئة التصنيع الحديثة أدت الى التغير في هيكل التكلفة حيث إرتفعت نسبة التكاليف غير المباشرة الى التكاليف الإجمالية للوحدة المنتجة.

دراسة: عبدالرازق 2000م:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في تصميم قاعدة بيانات تمكن من تطبيق نظم التكاليف الهادفة الى دعم القرارات وفق منهج يساهم في تخفيض تكاليف القياس المرتبطة بتطبيق هذه النظم. ولقد أوضحت الدراسة أن نظم التكاليف التقليدية غير قادرة على تحقيق الأهداف الإدارية الملقاة على عاتقها. وأن النظام الجديد لمحاسبة التكاليف والمعروف باسم محاسبة التكاليف الأنشطة والمعروف اختصاراً بـ (ABC) هو تطور مهم في مجال تصميم نظم معلومات التكاليف. ويقوم مدخل النظام الجديد على الربط بين التكاليف غير المباشرة والتي تسمى تكاليف الصنع المساندة وفق نظام (ABC) والأنشطة التي سببت نشوء هذه التكاليف.

دراسة: صلاح 2007م:

تلخصت هذه الدراسة في أن العالم في الوقت الحاضر شهد تحولاً جذرياً في بيئة الأعمال. فقد أصبحت تتسم بالتقدم السريع في تقنية المعلومات. والتسارع في مجال ابتكار منتجات جديدة وتقديم خدمات متميزة. وامتدت المنافسة بين الصناعات لتصبح على المستوى العالمي، مما فرض على المنشآت تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة وبأقل تكلفة ممكنة مع توفير البدائل المتجددة. الأمر الذي يبرز من خلاله واضحاً الأهمية المتزايدة لتبنى أنظمة حديثة لمحاسبة التكاليف تكون قادرة على مواكبة المستجدات في بيئة الأعمال الحديثة.

تختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسات السابقة في أنها تدرس أى تقيس مدى تأثير أنظمة الإنتاج الحديثة على أساليب محاسبة التكاليف التقليدية وذلك من خلال التعرف على أنظمة التصنيع الحديثة وأوجه القصور والانتقادات الموجهة لأساليب محاسبة التكاليف التقليدية. وكذلك التعرف على أساليب محاسبة التكاليف الحديثة.

نظم الإنتاج الحديثة:**أولاً: نظم التصنيع المرنة: (FMS) Flexible Manufacturing Systems**

يعرف نظام التصنيع المرنة بأنه نظام متكامل من مجموعة من العمليات بواسطة مجموعة من الآلات حيث يتم التحكم فيها بالحاسبات الآلية بالإضافة الى استخدام مجموعة من

التجهيزات والمعدات لمناولة المواد والأجزاء آلياً بين العمليات الصناعية المختلفة. ووفقاً لهذا النظام يمكن إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة والتي تشترك فيما بينها في بعض الخصائص مثل الشكل المادى والوظيفة أو الإحتياجات من المواد أو طبيعة العمليات الصناعية اللازمة. ويتم تبويب هذه المجموعات فى شكل خلايا إنتاجية صغيرة يتم تشغيلها والتحكم فيها باستخدام الحاسبات الإلكترونية. ويؤدى هذا التكامل بين نظام الإنتاج والحاسبات الإلكترونية الى:

- 1- التدفق الأوتوماتيكي للمواد والأجزاء بين الخلايا الإنتاجية أثناء عمليات التصنيع.
- 2- الإعداد السريع والأوتوماتيكي للآلات للانتقال من منتج الى آخر وهذا الأمر يحقق:
- أ- تخفيض وقت الإنتاج (أى طول الفترة الزمنية اللازمة لتحويل المواد الخام الى منتجات).

- ب- تخفيض تكلفة الإنتاج وذلك يؤدى الى أن تتمتع المنشأة بميزة تنافسية.
- 3- زيادة جودة المنتجات نتيجة للتصميم الجيد لهذه المنتجات وسرعة إكتشاف العيوب وإصلاح الأسباب التى أدت الى وجودها مما يقلل من الوحدات المعيبة.

ثانياً: نظام الإنتاج المتكامل مع الحاسب الآلى:

هو تقانة تعنى بإستخدام الحواسيب الرقمية لأداء وظائف معينة التصميم والإنتاج. وهى تتجه الى التكامل الكبير فى التصميم والتصنيع. وهى تؤدى نشاطين منفصلين فى الهيكل الإنتاجى، وتؤكد أن هذا النظام أو التقنية أساس الصناعة فى المستقبل.

ثالثاً: تكنولوجيا المجموعات وتطبيقاتها فى نظم التصنيع:

يمكن إعتبار تكنولوجيا المجموعات كإستراتيجية وسيطة تحاول أن تجمع بعضاً من المزايا التشغيلية لخطوط التجميع (خطوط السريان) مع المحافظة على بعض المزايا الإستراتيجية لنظام الإنتاج بالطلبية. فى مخطط تكنولوجيا المجموعات توزع القطع المراد تصنيعها إلى أسر، حيث توجد مجموعة ماكينات مقابلة لكل أسرة يتم فيها تصنيع القطع المنتمية لهذه الأسرة.

العوامل الرئيسية التي أدت لظهور أوجه القصور فى الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف:

تسببت مجموعة من العوامل الرئيسية خلال القرن العشرين فى إبراز مدى تخلف محاسبة التكاليف عن مسايرة التغيرات والتطورات الإنتاجية والإدارية الحديثة وهى كالاتى:

أ- الإعتقاد على قوانين الهيئات المالية والضريبية ولوائحها ونشراتها فى تطوير أنظمة التكاليف.

ب- إن كثيراً من المحاسبين لديهم خلفية فى المحاسبة المالية إعتادوا عليها فى وظائفهم وطبقوها فى الوظائف الجديدة، ولذا فإن إحتمال حدوث أخطاء نتيجة لإستخدام بيانات التقارير المبنية على أساس التكلفة فى إتخاذ قراراتهم لايتضح لهم.

ج- الإعتقاد بعدم جدوى الإحتفاظ بنظامين للتكلفة وأن الفوائد المرجوة من النظام الثانى لاتعادل تكاليفه الإضافية وأن تطوير نظام التكاليف فقط لدعم النظام المحاسبى المالى.

د- نظم التقارير الحالية مصممة على أساس توفير تقارير دورية لفترات طويلة نسبياً ولكن البيئة الحالية للمنشأة الحديثة تتعلق بالمنافسة الشديدة لايناسبها التقارير المستمدة من التقارير المالية نظراً لتقادمها.

أوجه القصور والإنتقادات الموجهة لنظريات التحميل التقليدية:

أولاً: نظرية التكاليف الكلية أو (الإجمالية):

من شأن أتباع هذا الرأى أن يتم تحميل الوحدات المنتجة بكافة التكاليف كما تحمل الوحدات المباعة بكافة المصروفات التسويقية والإدارية والتمويلية. وعلى ذلك يصير تحميل المنتجات النهائية المختلفة للمنظمة بالتكاليف الإجمالية.

بالرغم من الميزات التى حققتها هذه النظرية إلا أنه وجهت إليها عدة إنتقادات أهمها:-

1- إن تحميل عناصر التكاليف بصورة كلية على وحدات الإنتاج يؤدى الى تحميل المنتج بتكاليف الطاقة غير المستغلة ممايؤدى الى عدم إظهار المنتجات بتكلفتها الحقيقية.

2- إن إتباع طريقة التكاليف الكلية يؤدي الى صعوبة كبيرة في تحميل عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على وحدات الإنتاج بما تخضع له من حكم شخصي وتقدير جزافي.

3- عدم جدوى الإعتماد على طريقة التكاليف الكلية في تسعير المنتحات النهائية للوحدة الإقتصادية خاصة في الأجل القصير.

4- لا تساعد هذه الطريقة إدارة المنشأة في تحقيق الكفاية الإنتاجية والإقتصادية من إستخدام عوامل الإنتاج كما لاتستطيع إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة للمفاضلة بين البدائل ورسم السياسات والخطط المستقبلية.

ثانياً: نظرية التكاليف المباشرة:

ومن شأن إتباع هذا الرأي أن تقتصر مكونات تكلفة المنتجات على العناصر المباشرة فقط، أما العناصر غير المباشرة فلايتم الدخول في مشاكل توزيعها وتحميلها على المنتجات إنما تجنب بعيداً عن المنتجات وتحمل كأعباء عامة على المنظمة في حساب الأرباح والخسائر. ولقد واجه أصحاب هذا الرأي إنتقادات شديدة أهمها:

1- أن وجود صعوبات ومشاكل في تحميل العناصر غير المباشرة على المنتجات المستفيدة منها لا يتم حلها بإستبعاد تلك العناصر من التحميل على المنتجات وسحب صفة التكلفة عنها أو إعتبارها أعباء. 2- إن تكلفة المنتجات المستخرجة بإتباع هذا الرأي لن تكون معبرة عن مقدار التضحيات التي تحملتها المنظمة في سبيل إخراج هذه المنتجات لعدم تضمنها للعناصر غير المباشرة.

3- إن إتباع هذا الرأي في تقييم المخزون من شأنه أن يعمل على عدم دقة نتائج الأعمال المستخرجة من الحسابات الختامية حيث تعمل هذه الحسابات بالعناصر غير المباشرة كلها.

4- أن نتائج الأعمال المستخرجة بإتباع هذا الرأي لاتتفق مع النتائج المستخرجة من الحسابات المالية والتي تطبق مبدأ التحميل الشامل.

5- تكون المعلومات المستخرجة عند إتباع هذه الطريقة غير صحيحة لتجاهلها تحميل التكاليف غير المباشرة، وبالتالي تكون قرارات إدارة المنشأة المبنية على تلك المعلومات غير جيدة وخاطئة.

ثالثاً: نظرية التكاليف المتغيرة (الحدية):

طبقاً لهذا الرأي (نظرية التكاليف المتغيرة) يقتصر تحميل وحدات النشاط بالعناصر المتغيرة فقط دون العناصر الثابتة. فتحمل الوحدات المنتجة بعناصر التكاليف الصناعية المتغيرة فقط، ثم تحمل الوحدات المباعة بعناصر التكاليف التسويقية المتغيرة وعناصر التكاليف الإدارية والتمويلية المتغيرة إن وجدت. أما العناصر الثابتة فلا تحمل على المنتجات طبقاً لهذا الرأي على المنتجات وإنما تعتبر أعباء عامة تحمل على المنشأة بصفة عامة في حساب الأرباح والخسائر.

بالرغم مما تحققه هذه النظرية من ميزات إلا أنه يؤخذ عليها مايلي:

1- تحسب تكلفة وحدة النشاط على أساس التكلفة المتغيرة فقط، ولا تعبر التكلفة المتغيرة للوحدة وحدها على التكلفة الحقيقية لها. وذلك لأن النشاط يستفيد بشكل أو بآخر (مع اختلاف نسب الاستفادة) من التجهيزات والطاقات المتاحة واللازمة لمزاولة المنشأة لنشاطها واستمرار هذا النشاط.

2- إن الإعتماد على طريقة التكاليف المتغيرة في تسعير المنتجات لا يصلح في الأجل الطويل. وإلا ترتب على ذلك عدم المحافظة على الطاقة المتاحة والأموال المستثمرة.

3- تواجه طريقة التكاليف المتغيرة صعوبة الفصل بين البنود المتغيرة والبنود الثابتة أو شبه المتغيرة التي يلزم دراسة سلوكها تجاه تقلبات حجم النشاط ومحاولة تبويبها ضمن البنود الثابتة أو ضمن البنود المتغيرة، أو تقسيمها الى شقيها وضم الشق المتغير مع البنود المتغيرة وضم الشق الثابت مع البنود الثابتة.

رابعاً: نظرية التكاليف المستغلة:

ينادي أنصار هذا الرأي (نظرية التكاليف المستغلة) بضرورة تحميل المنتجات بعناصر التكاليف التي إستفاد منها فعلاً هذه المنتجات. وهي تمثل كل التكاليف المتغيرة بالإضافة

الى جزء من العناصر الثابتة يتناسب مع مقدار الإستفادة الفعلية التي حصل عليها النشاط من الطاقة المتاحة.

على الرغم مما يحققه إتباع هذا الرأى إلا أنه يواجه عدة إنتقادات أهمها:

1- أن هذا الرأى لم يحل مشكلة التكاليف الصناعية غير المباشرة، حيث مازال النشاط يحمل بالتكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة. كما يحمل بالتكاليف الثابتة المستغلة.

2- إن التكلفة المستخرجة بإتباع هذا الرأى لاتصلح للتسعير فى الأجل الطويل، كما أنه فى الأجل القصير وفى حالات الكساد أيضاً فى حالة تلقى المنشأة عروضاً لإستغلال الطاقة العاطلة.

3- أن التكاليف المستغلة لاتصلح لتخطيط المشروعات الجديدة حيث يتطلب تقييم المشروع الجديدة عدم الإقتصار على التكاليف التى يتوقع أن تكون مستغلة فقط.

إنتقادات أسس توزيع تكاليف مراكز الخدمات على المراكز المستفيدة:

تتمثل الإنتقادات الموجهة لأسس توزيع تكاليف مراكز الخدمات على المراكز الإنتاجية المستفيدة منها فى الآتى:

1- أسس تخصيص التكلفة غير المباشرة يمكن أن تكون أو لاتكون محركات أو مسببات للتكلفة.

2- أسس تخصيص التكلفة غير المباشرة غالباً تمثل متغيرات مالية مثل تكاليف العمالة المباشرة.

3- إن المدخل التقليدى لتحديد التكلفة غالباً ما يستخدم مجموعات قليلة للتكاليف غير المباشرة وبالتالي فإن تخصيص التكلفة عادة ما يتم على أساس متوسطات عريضة، وهو ما قد يقود الإدارة الى إتخاذ قرارات خاطئة خاصة بالأنشطة أو المنتجات أو المستهلكين.

4- تبرز أيضاً مشكلة تخصيص التكاليف المشتركة بين المنتجات المختلفة فى بعض المراحل الإنتاجية خاصة إذا كانت هذه الوحدات غير متجانسة.

5- أن نظم التكاليف التقليدية تعتبر غير كافية ولاتتلاق التطورات الحديثة المتواصلة في الأنشطة المختلفة كالإنتاج والتسويق. فهي لاتوفر المعلومات الملائمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية لمختلف أنشطة الوحدة الإقتصادية.

6- لقد أدت هذه النظم للتكاليف وطرق التخصيص الى عدم دقة بيانات تكلفة المنتجات نظراً لعدم وجود علاقة سببية واضحة بين تكلفة المنتج وبين الموارد التي إستخدمتها الشركة.

7- تختلف الشركات التي تعمل في بيئة عمل مقاسة بسرعة العمال في إختيارها لأسس التخصيص عن الشركات التي تعمل في بيئة العمل المقاس بسرعة الآلة.

النتائج المترتبة على إستخدام أساس تخصيص غير مناسب:

تتمثل النتائج المترتبة على إستخدام أساس تخصيص غير مناسب فيما يلي:

1- قد يفرط مدير المنشأة في الإستعانة بموردين خارجيين للأجزاء التي تتضمن تكاليف عمالة صناعية مرتفعة.

2- قد يفرط رجال الإدارة في الإهتمام برقابة ساعات العمالة الصناعية المباشرة بالمقارنة بإهتمام في رقابة مجموعات أكثر تكلفة متعلقة بالمواد والآلات.

3- قد تحاول الإدارة تبويب بعض العمالة المباشرة كعمالة غير المباشرة، ونتيجة لهذا فإن جزء من تكاليف هذه العمالة سيتم تخصيصها (خطأ) الى منتجات أخرى.

4- قد يتم تحديد تكاليف المنتجات بأكثر أو أقل من اللازم، والخطورة تكمن في أن الشركة قد تحاول زيادة حصتها في السوق بالنسبة للمنتجات التي تعتقد أنها مربحة في حين أنه تحقق خسائر.

الانتقادات الموجهة لطرق توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج:

أولاً:- الإنتقادات الموجهة لطريقة التوزيع الإجمالي:

تقضى هذه الطريقة بتجميع تكاليف مراكز الخدمات مع بعضها البعض وتوزيع الإجمالي مرة واحدة على مراكز الإنتاج بإستخدام أحد أسس التوزيع التي يقررها محاسب التكاليف

كأن يكون ساعات دوران الآلات أو ساعات العمل المباشر أو عدد العمال في كل مركز أو أى أساس آخر يقرره محاسب التكاليف.

من هذا يتضح أن توزيع تكاليف مراكز الخدمات كلها على أساس واحد يعتبر توزيعاً خاطئاً حيث أنه لايراعى طبيعة الخدمات المؤداة من كل مركز على حده. فلاشك أن معظم مراكز الخدمات تختلف عن بعضها البعض في طبيعتها وعددها وفقاً لحجم المنشأة، وبالتالي تختلف التكاليف الخاصة بكل مركز ولايوجد تجانس بين بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، عليه يمكن أن يكون هناك عدم تجانس بين بنود التكاليف على المركز الواحد فضلاً عن بقية المراكز، وبالتالي لا يكون إختيار أساس توزيع واحد لهذه البنود في المركز الواحد وجميع المراكز دقيق. كذلك أن هذه الطريقة أهملت مبدأ الإستفادة التبادلية بين المراكز الخدمية ومن المعروف أن محاسبة التكاليف تهتم بالأنشطة والخدمات المتبادلة بين المراكز لأغراض التخطيط والرقابة على عناصر التكاليف. كما أن هذه الطريقة تعطل جميع الأنشطة الأخرى غير نشاط الإنتاج، غير أن الأنشطة التسويقية والإدارية لا تتحمل بأى تكلفة مقابل إستفادتها من أى خدمات.

ثانياً: الإنتقادات الموجهة لطريقة التوزيع الإنفرادى (المباشر):

وفقاً لهذه الطريقة يتم توزيع تكلفة كل قسم من أقسام الخدمات بصفة مستقلة على أقسام الإنتاج المستفيدة منه فقط بإستخدام أساس يتناسب مع طبيعة الخدمات المقدمة منه لأقسام الإنتاج وبالتالي فإن هذه الطريقة تتغلب على عيوب طريقة التوزيع الإجمالى.

يعاب على طريق التوزيع المباشر أنها تتجاهل تماماً الخدمات المتبادلة بين أقسام الخدمات وبعضها البعض والإستفادة بين أقسام الخدمات. بمعنى أنه لن يقوم أى قسم من أقسام الخدمات بتوزيع أى جزء من التكاليف الصناعية غير المباشرة على أي من أقسام الخدمات الأخرى.

أيضاً تشترك هذه الطريقة في إختيار أساس توزيع لمجموعة بنود مختلفة من التكاليف الصناعية غير المباشرة دون مراعاة لطبيعة هذه البنود وليست هناك علاقة بين الأجر

غير المباشرة وخدمات الكهرباء والإيجارات والإهلاكات وغيرها. فإختيار أساس قد يصلح للبعض دون الآخر أو قد لا تكون هناك علاقة أصلاً.

ثالثاً: الإنتقادات الموجهة لطريقة التوزيع التنازلي:

عند استخدام هذه الطريقة فإنه يجب تحديد ترتيب لتوزيع مصاريف أقسام الخدمات أى تحديد القسم الذى نبدأ بتوزيعه والقسم الذى يليه وهكذا الى أن نصل الى قسم الخدمات الأخير. ويبدأ التوزيع بقسم الخدمات الذى يؤدي خدمات الى أكبر عدد ممكن من الأقسام التى يخدمها.

تنشأ بعض الصعوبات عند تطبيق طريقة التوزيع التنازلي وخاصة فى حالة وجود أكثر من قسم من أقسام الخدمات يؤدون خدمات لنفس العدد من الأقسام. فأى الأقسام سيتم توزيعه أولاً؟ عموماً فى حالة تساوى عدد الأقسام التى يخدمها أكثر من قسم من أقسام الخدمات فإننا نبدأ بالقسم الذى تكون تكاليفه أكبر. ولو أن هناك بعض الكتاب ينتقدون هذه الطريقة على أساس أن العبرة ليست بالرصيد النهائى لمصاريف قسم الخدمات ولكن العبرة بالمبالغ المحولة الى أقسام خدمات من هذا القسم ومدى زيادة المحول من الأقسام عن المحول من القسم موضوع الإعتبار.

يلاحظ أن طريقة التوزيع التنازلي ليست سليمة من الناحية النظرية، على أساس أنها لاتأخذ فى الإعتبار الخدمات المتبادلة بين أقسام الخدمات أو الخدمات العكسية التى تؤديها بعض أقسام الخدمات.

2- أيضاً تشترك هذه الطريقة فى إختيار أساس توزيع لمجموعة بنود مختلفة من التكاليف الصناعية غير المباشرة. كما فى الطريقتين السابقتين دون مراعاة لطبيعة هذه البنود وليست هناك علاقة تربط بين هذه التكاليف. فليست هناك علاقة بين الأجور غير المباشرة وخدمات الكهرباء والإيجار والإهلاكات وغيرها فإختيار أساس قد يصلح للبعض دون الآخر وقد لاتكون هناك علاقة أصلاً.

رابعاً: الإنتقادات الموجهة لطريقة التوزيع التبادلية:

وهي الطريقة الشائعة الإستخدام في الحياة العملية حيث أنها جاءت لتكمل النقص الموجود في الطرق السابقة. تقوم هذه الطريقة بإتباع نفس المبادئ المستخدمة في طريقة التوزيع التنازلي من حيث إستخدام مبادئ إختيار المركز الأول للتوزيع من المراكز الحرفية ولكنها تختلف عن سابقتها بأنها تعترف بوجود تبادل للخدمات والمنافع بين المراكز الحرفية نفسها. ولكن يعاب عليها مايلي:

- 1- صعوبة تحديد الإستفادة المتبادلة بين المراكز بالدقة والسهولة المطلوبتين مما يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً.
- 2- تشترك هذه الطريقة في إختيار أساس توزيع لمجموعة بنود مختلفة من التكاليف الصناعية غير المباشرة كما في الطرق السابقة دون مراعاة لطبيعة هذه البنود والعلاقة تربط بين هذه التكاليف.
- 3- بالرغم من أن معدلات التحميل المستخرجة وفقاً لهذه الطريقة أكثر دقة من معدلات التحميل وفقاً للطرق السابقة ولكنها أيضاً لا تعبر عن حقيقة تكلفة الوحدة من الخدمة في مركز التكلفة المعين، وذلك لعدم وجود علاقة بين بنود التكلفة وأساس التوزيع. وبالتالي لا يمكن الإعتماد على هذه المعدلات في قياس كفاءة القائمين على أمر هذه المراكز، كما أنها لا تفيد كثيراً في توفير المعلومات التي تعين الإدارة على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقويم الأداء.

أسلوب التكلفة على أساس النشاط (ABC):

مفهوم أسلوب التكلفة على أساس النشاط:

يقوم أسلوب التكلفة على أساس الأنشطة على فلسفة أن الأنشطة تستهلك الموارد ومن ثم فهي المسببة للتكلفة وليس المنتجات. وأن المنتجات هي التي تستهلك الأنشطة وبالتالي يجب نسبة التكاليف المختلفة للمنشأة الى أنشطة معينة ثم تحميل هذه الأنشطة على المنتجات على قدر إستهلاك كل منتج من هذه المنتجات. ويفيد نظام التكاليف على أساس الأنشطة إدارة المنشأة في مجال التخطيط، فالتحليل حسب الأنشطة يمكن من

دراسة كل نشاط تقوم به المنشأة بشكل مستقل ويؤدى الى تصنيف المنشأة الى قسمين، فالقسم الأول معها هى أنشطة تصنيف قيمة للمنتج ينبغى العمل على تطويرها وتحسينها. أنشطة أخرى لاتصنيف قيمة للمنتج وبالتالي ينبغى العمل على إستبعاد أو تخفيض حجم هذه الأنشطة.

تعريف اسلوب التكلفة على أساس النشاط:

يعتبر نظام التكلفة المبني على أساس الأنشطة أكثر دقة فى تحديد المصروفات غير المباشرة للمنشآت والمنتجات وخطوط الإنتاج والأقسام وقنوات التوزيع والعملاء هم الذين يستفيدون من منافع هذه المصادر .

أهمية اسلوب التكاليف على أساس النشاط:

تتمثل أهمية تطبيق اسلوب التكلفة على أساس النشاط فى الآتى:

- 1- تحديد الأنشطة والموارد اللازمة لتحقيق الأنشطة وتحديد مسببات التكلفة التى تؤثر فى حجم ومقدار إستغلال كل مورد داخل كل نشاط لتحقيق خطة أو موازنة معينة.
- 2- قياس تكلفة المنتج بشكل أكثر دقة عن طريق قياس تكاليف الأنشطة التى تقوم بها المنشأة، وتحميل تلك التكاليف على المنتجات بإستخدام مقاييس تعبر عن إحتياجات تلك المنتجات من الأنشطة المختلفة.
- 3- يوفر نظام التكاليف على أساس الأنشطة معلومات تكاليفية أكثر دقة وتتصف بالموضوعية وتمكن الإدارة من إتخاذ قرارات أفضل.
- 4- يتيح هذا النظام للإدارة معرفة حجم التغيرات التى تطرأ على خدمات نشاط معين نتيجة لإتخاذ قرارات معينة.

أركان اسلوب التكلفة على أساس النشاط:

- 1-الأنشطة: وهى مجموعة العمليات فى دورة الإنتاج والتى تقوم بإستهلاك موارد الشركة لإنتاج وتقديم مخرجات الشركة سواء سلع أو خدمات.

2- **مسبب التكلفة:** وهى العمليات والإجراءات أو الأسباب التى أدت بشكل مباشر الى حدوث التكلفة.

3- **وعاء التكلفة:** ويمثل أقل مستوى من التفصيل يتم عنده تجميع وتوزيع التكاليف.

4- **وحدة التكلفة:** وهى وحدة يتم تحميل التكاليف عليها وتشير الى وحدة المنتج.

مقومات اسلوب التكاليف على أساس النشاط:

- 1- **الموارد:** تمثل الموارد مدخلات الأنشطة ولا يمكن بدونها أداء الأنشطة المختلفة.
- 2- **الأنشطة:** وهى مجموعة من العمليات والإجراءات التى تشكل فيما بينها جوهر العمل الذى يتم أدائه داخل المنشأة ويمكن تقسيمها الى أنشطة على مستوى وحدة الإنتاج وأنشطة على مستوى الدفعة الإنتاجية وأنشطة على مستوى المنتج وأنشطة التسهيلات.
- 3- **المخرجات:** تحتاج الإدارة الى معرفة تكاليف مخرجاتها لخدمة القرارات الإدارية وترشيدها. وهو ما يعرف بغرض أو وحدة حساب التكلفة.
- 4- **مسببات التكلفة:** يعد مسبب التكلفة وسيلة للربط بين تكلفة النشاط والمخرجات من النشاط والمخرجات من المنتجات أو الخدمات وعليه فهو مقياس كمى يعكس مخرجات النشاط.

الفروض الأساسية التى يقوم عليها نظام التكاليف على أساس النشاط:

أولاً: فروض تتعلق بطبيعة المنشأة محل تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة وهى الفروض التى يمكن من خلالها التحقق من أن نظام التكاليف المبني على الأنشطة يتناسب وطبيعة نشاط المنشأة والظروف المحيطة بها وتتمثل هذه الفروض فى فرض التنوع والتباين فى تشكيلة منتجات المنشأة، وفرض تعقد وتشابك العمليات أو الأنشطة الإنتاجية.

ثانياً: فروض تتعلق بإجراءات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة وهى الفروض المتعلقة بتأمين سلامة ودقة وإجراءات تطبيق النظام ومن بين هذه الفروض تحديد العدد

المناسب لمجمعات التكاليف، إمكانية تحديد المسبب الرئيسى للتكلفة. تضمين مجمع التكلفة لبنود تكلفة الأنشطة المتجانسة، الإتساق بين عناصر التكلفة المكونة لمجمع التكلفة. ثالثاً: فروض تتعلق بإقتصاديات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة وهى الفروض التى تهدف الى التحقق من أن العائد من تطبيق النظام يفوق التكلفة أو الجهد المستغرق فى تنفيذ إجراءات أو خطوات النظام. وتتضمن هذه المجموعة فروض إقتصادية النظام وفرض الأهمية النسبية.

متطلبات تطبيق اسلوب التكاليف على أساس النشاط:

- 1- زيادة فهم المستخدمين لمفاهيم النظام مما يترتب عليه زيادة قبوله وإستخدامه.
- 2- دعم الإدارة العليا فكلما كانت كانت الإدارة لديها رغبة فى الحصول على المعلومات الدقيقة.
- 3- توفر أنظمة معلومات محاسبية فعالة وإعداد موازنات تخطيطية تعتمد على أسس علمية.
- 4- إستخدام الوسائل التقنية الحديثة لتشغيل البيانات ومعالجتها.
- 5- مراعات الخصائص المميزة لأنشطة المنشآت عند التطبيق والأخذ بعين الإعتبار طبيعة مخرجاتها من الخدمات.

خطوات تصميم نظام التكاليف المبني على أساس النشاط:

- هناك خمس خطوات لتصميم اسلوب التكاليف المبني على أساس النشاط يمكن أن نتناولها على النحو التالى:
- 1- تجميع الأعمال على هيئة أنشطة: تعتبر الخطوة الأولى عند تصميم نظام التكاليف على أساس الأنشطة هى التعرف على الأعمال المختلفة التى تقوم بها المنشأة.
 - 2- تحديد تكلفة النشاط: تحديد مستوى التجميع الذى يستخدمه النظام عند التقرير عن تكلفة كل نشاط أى تجميع عدد معين من الأعمال فى نشاط واحد مع التقرير عن تكاليف هذه الأعمال بصورة مستقلة.

- 3- تحديد مراكز الأنشطة: يقصد بها ذلك القطاع من العملية الإنتاجية الذى يقوم بتأدية عمل معين يخدم فى تحقيق وظيفة من وظائف المنشأة.
- 4- إختيار المستوى الأول لمسببات التكلفة: يقصد بها المسببات التى تستخدم فى تخصيص الموارد المتاحة على الأنشطة.
- 5- إختيار المستوى الثانى لمسببات التكلفة: يقصد بها المسببات التى تستخدم فى تخصيص وتتبع الأنشطة على المنتجات.

تخصيص التكاليف غير المباشرة على أساس الأنشطة:

يعتبر استخدام مدخل الأنشطة فى توزيع التكاليف غير المباشرة من المداخل الحديثة التى تؤدى الى تخصيص التكاليف غير المباشرة بطريقة أكثر دقة وعدالة، وتوفير معلومات أكثر دقة عن علاقة السببية، حيث يستخدم النظام التقليدى أساس واحد لتخصيص التكاليف غير المباشرة (ساعات مثلاً) ويفترض وجود علاقة سببية بين هذا الأساس والتكاليف غير المباشرة.

تجدر الإشارة الى أن عناصر التكاليف غير المباشرة فى منشآت الخدمات قد ترتبط بالعديد من العلاقات السببية مثل ساعات العمل وساعات العمل على الحاسب أو عدد العاملين أو عدد الملفات أو عدد مرات الفحص، أو أيام الإقامة أو ساعات التمريض، ويؤدى توزيع التكاليف غير المباشرة على الخدمات على أساس الأنشطة التى توفر معلومات أكثر دقة عن علاقة السببية مما يؤدى الى تحقيق الدقة والعدالة فى حساب تكلفة الخدمات.

يقوم مدخل التكلفة على أساس النشاط على تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة أولاً ثم تخصيص تكلفة هذه الأنشطة بعد ذلك على الخدمات المستفيدة منها. أى أن هذا المدخل يتطلب أولاً توزيع التكاليف غير المباشرة على الأنشطة المسببة لحدوث هذه التكاليف، ويقصد بالنشاط هو ذلك القطاع أو المركز الذى يقوم بأداء عمل معين يخدم فى تحقيق وظيفة معينة من وظائف المنشأة ويتم تخصيص التكاليف غير المباشرة

فى مشروعات الخدمات على الأنشطة المسببة لحدوث هذه التكلفة وفقاً لمسبب التكلفة أى السبب الأساسى فى حدوث التكلفة داخل كل نشاط. بعد توزيع التكاليف غير المباشرة على الأنشطة المسببة لحدوثها يتم بعد ذلك توزيع تكاليف الأنشطة على الخدمات المستفيدة منها فقط، بمعنى أنه إذا كان هناك خدمة معينة لم تستفيد من نشاط معين فإنها لا تتحمل بأى تكاليف خاصة بهذا النشاط ويتم توزيع تكاليف الأنشطة على الخدمات المستفيدة منها وفقاً لمسببات التكلفة. أى أن هناك مسببين للتكلفة المسبب الأول يستخدم فى توزيع التكاليف غير المباشرة على الأنشطة، فى حين يستخدم المسبب الثانى فى توزيع تكاليف الأنشطة على الخدمات المستفيدة منها.

تقويم نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

مزايا استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط:

- 1- التركيز على الأنشطة والأحداث التي تسبب إستهلاك الموارد يمكن أن يؤدي إلى الترشيح في إدارة تكاليف المنشأة.
- 2- التقسيم إلى أنشطة يفيد في توضيح العلاقات المترابطة بين الأنشطة الموجودة في الإدارات المختلفة وفي مقارنة أنشطة وتكاليف إدارة معينة مع الإدارات الأخرى.
- 3- تحليل الأنشطة إلى أنشطة ذات قيمة مضافة وأنشطة لاتضيف قيمة للمنشأة، يساعد على إستبعاد أو تخفيض حجم الموارد المخصصة للأنشطة الأخيرة بالشكل الذى يؤدي إلى تخفيض الإستهلاك من موارد المنشأة وبالتالي تخفيض التكاليف.
- 4- إلغاء الضوء بشدة أكبر من ذى قبل أمام الإدارة على الطاقات غير المستعملة.
- 5- استخدام العديد من مسببات التكلفة Cost drivers التى تربط بين حجم الموارد التى تم إستهلاكها بواسطة النشاط وبين تكلفة هذه الموارد الأمر الذى يؤدي إلى تفهم أعمق لسلوك التكاليف.
- 6- يساعد هذا النظام فى تحديد تكاليف المنتجات بدرجة أكبر من الدقة والعدالة عن ذى قبل.

7- يؤدي تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة الى زيادة فاعلية الرقابة، حيث يربط بين ثلاثة متغيرات هي: النشاط والموارد التي يستهلكها والمسئول عن هذا النشاط .

8- يمكن نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة من إستخدام الحاسبات الآلية وقواعد البيانات، مما يدعم من القرار الإداري في إختيار وتخصيص الموارد بين الأنشطة لتدعيم المنفعة.

المشاكل التي تواجه تطبيق اسلوب التكلفة على أساس النشاط ومعالجتها:

المرحلة الأولى: الرغبة في التغيير: تدنى المنافع المرتقبة من النظام ومحدودية مساهمته في ترشيد القرارات. ويمكن التغلب على تلك العقبات من خلال تقويم مدى الإعتمادية والواقعية ومحددات نظام التكاليف الحالي وتحديد المنافع المرتقبة ومدى مساهمة النظام المقترح في ترشيد القرارات.

المرحلة الثانية: الإختيار: قصور الموارد الداخلية والإعتقاد بأن نظام ABC معقد جداً. ويمكن ضحد هذه الدعاوى من خلال الحصول على الدعم الكافي من الإدارة العليا لتنفيذ النظام مع تحديد واضح للأهداف المزمع تحقيقها من تطبيق نظام ABC.

المرحلة الثالثة: التحليل: عدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح وصعوبة تحقيق التنسيق الكافي بين الأقسام المختلفة. ويمكن مواجهة تلك الصعوبات من خلال دعم فريق العمل بالتدريب الكافي بإجراء زيارات ميدانية لبعض المنظمات أو من خلال إستشارات الخبراء وتحديد أهداف ومجال تطبيق النظام.

المرحلة الرابعة: الموافقة والقبول: قد يؤدي نظام ABC الى تقليص بعض الوظائف أو المناصب الوظيفية كذلك قد تحدث زيادة في التكاليف المتوقعة عن النتائج المتوقعة. ويمكن مواجهة تلك العقبات بتكوين لجنة داخلية للوقوف على إنعكاسات تطبيق نظام ABC على الوظائف الحالية والمتوقعة وبالبحت عن طرق بديلة لإتمام سبل الحصول على المعلومات.

المرحلة الخامسة: التنفيذ: عدم قدرة نظام المعلومات على إستيعاب قاعدة بيانات نظام ABC بشكل إقتصادي، وكذلك ظهور بعض الضغوط نتيجة لتطبيق نظام ABC. ويمكن التغلب على تلك العقبات من خلال تحديد المؤثرات الخارجية المحيطة بالمنظمة وتحديد التقارير المالية التي تحتوى على مسببات التكلفة التي يتمخض عنها تطبيق نظام ABC.

القيود والإنتقادات الموجهة الى اسلوب التكاليف على أساس النشاط:

على الرغم من مزايا اسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط المتمثلة في توفير معلومات تتصف بالدقة وتساعد الإدارة في إتخاذ قراراتها وتخطيط ورقابة التكاليف إلا أن هنالك بعض الإنتقادات الموجهة الى اسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط وهى:

- 1- إن نظام محاسبة تكاليف النشاط ماهو إلا تطوير لنظم التكاليف المتعارف عليها والتي تعتمد فى تحميل وتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على علاقة السبب والنتيجة مع إجراء تفاصيل أكثر فى مركز الأنشطة.
- 2- إن كفاءة إستخدام نظام تكاليف النشاط تعتمد بصفة رئيسية على الإختيار السليم لمسببات التكلفة، وذلك ليس الأمر السهل ومن الضرورى تحديد أفضل مسبب لتكلفة النشاط ودراسة الآثار السلوكية لها.
- 3- إن تطبيق نظام تكاليف النشاط يتطلب تكلفة مرتفعة وجهد كبير. وهذا ما يجعل العديد من المنشآت الصناعية تتردد فى إستخدامه.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

- توفر نظم التصنيع الحديثة العديد من المزايا كتحسين جودة الإنتاج وقدرتها على إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات بدون زيادة فى تكاليف التجهيز. وإنعدام المخزون وقلة دورة حياة (فترة) المنتج. وكل ذلك يصب فى خفض تكلفة الإنتاج.
- لقد أدى التطور والتغير فى نظم الإنتاج الحديثة الى التغير فى أساليب محاسبة التكاليف التقليدية وبالتالي ظهور أساليب حديثة لمحاسبة التكاليف.

- تطبيق أساليب محاسبة التكاليف الحديثة يوفر معلومات تكاليفية دقيقة تلبي حاجة المنشآت الحديثة بغرض مساعدتها في أداء وظائفها والمقابلة المنافسة التي تشهدها هذه المنشآت في تلك البيئة.
- لا يمكن تطبيق أساليب محاسبة التكاليف التقليدية في بيئة التصنيع الحديثة وذلك لعدم دقتها وعدالتها في توزيع التكاليف غير المباشرة.
- أساليب محاسبة التكاليف التقليدية لا تلبي حاجة المنشآت الحديثة وذلك لعدم تحقيقها متطلبات هذه المنشآت في توفير المعلومات التكاليفية التي تحتاجها بغرض أداء وظائفها والمنافسة.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة تطبيق النظم الحديثة في بيئة الأعمال المعاصرة من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها المنشآت في تلك البيئة. والإستفادة القصوى من المزايا العديدة التي تحققها.
- في حالة تطبيق نظم الإنتاج الحديثة يجب عدم إتباع أساليب محاسبة التكاليف الحديثة في تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة.
- يجب تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط لأنه يوزع التكاليف بصورة أكثر دقة وعدالة وبالتالي يوفر معلومات تكاليفية جيدة يمكن الإستفادة منها في أداء وظائف المنشأة كالتهخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

1. د. هاشم أحمد عطية، محاسبة التكاليف فى المجالات التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
2. د. حسام الدين حسين، محاسبة التكاليف، نظم معلومات محاسبية، مكتبة نانسي، دمياط، 2006-2007م.
3. د. حنفى زكى عيد، الإصول العلمية والعملية لمحاسبة التكاليف الفعلية، ح ن م م، جامعة القاهرة: مصر، 1985م.
4. د. محمد توفيق بلع وآخرون، أساسيات محاسبة التكاليف، دن، مركز كمبيوتر - كلية الصيدلة - جامعة القاهرة، 1993م.
5. د. صلاح الدين بسيونى عيد و د. عبد المنعم فليح عبدالله، محاسبة التكاليف، مركز توزيع الكتب، جامعة القاهرة، ط2، 2006م.
6. تشارلز ت هونجرن وآخرون، محاسبة التكاليف: مدخل إدارى، ترجمة د. أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003م.
7. د. عبدالحى مرعى ود. عطية عبدالحى مرعى، مقدمة فى أساسيات محاسبة التكاليف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، د.ت.
8. د. السيد عبدالمقصود ديبان، ود. ناصر عبداللطيف، مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002م.
9. د. على محمود عبدالرحيم، دراسات فى محاسبة التكاليف: التكاليف غير المباشرة، دراسة نظرية تطبيقية، دن، القاهرة، 1970م.
10. د. أحمد محمد نور ود. شحاتة السيد شحاته، مدخل معاصر فى مبادئ محاسبة التكاليف: لأغراض القياس والرقابة فى بيئة التصنيع المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005م.

11. د. أحمد نور، و د. السيد عبدالمقصود دبيان، مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989م.
12. د. محمود على الجبالي و د. قصي السامرائي، محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.

ثانياً المراجع الإنكليزية:

1. Robert. S. Kaplan, Cost System Design –Management Accounting, February 1990.
2. D.M Dilts, and G. w. Russell, “Accounting for the Factory of the Future" Management Accounting, (April 1985), p35
3. Mikell P.Groover, Emory W. Zimmers, JR, CAD / CAM: Computer-Aided Design and manufacturing, Department of Industrial engineering Lehigh University, Prentice ' Hall of India private Limited, New Delhi-1999

ثالثاً الرسائل الجامعية:

1. سالم عبدالله صالح بن كليب، إمكانية تطبيق الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في الشركات الصناعية اليمنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
2. طلعت ممدوح بارود، مدى توافر مقومات تطبيق نظام التكاليف المبنية على الأنشطة في المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2007م.
3. صلاح مجدى عدس، إطار مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبنى على الأنشطة (ABC) في الجامعات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، 2007م.

رابعاً) الدوريات:

1. د. عبد الرزاق محمد قاسم، إستخدام قواعد البيانات فى تصميم نظم التكاليف الهادفة لدعم عمليات صنع القرارات الإدارية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثانى، 2000م.
2. نصرعبدالكریم محمد و رشید فائق الكخن، مستلزمات تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط فى بعض الشركات الصناعية الفلسطينية (دراسة نظرية وميدانية) مجلة الإدارة العامة، المجلد 36، العدد4، معهد الإدارة العامة، الرياض، مارس 1997م.
3. د. خازم فرح، التكاليف المبنية على الأنشطة إدارة إستراتيجية هامة للإدارة، مجلة المحاسب القانونى العربى، الإتحاد العربى للمحاسبين القانونيين، العدد (72)، 1995م.

خامساً) أخرى:

1. د.أحمد محمد عيشونى، نظم التصنيع الحديثة:
From [http:// www.hctmanufacturing. traipod. com](http://www.hctmanufacturing.traipod.com).

Abstract:

Due to the recent development and progress of the industry the traditional methods of cost accounting become malfunctioning compared with the modern cost accounting techniques. The significant effect of the modern technology on the production cost are result of production of good quality products, production of diverse products as well as short production cycle and progressively, the production cost in many industries seemed to be reduced indeed the modern industrial control system offer accurate data for determination of the production cost.

The aim of this study is to compare the tradition cost accounting methods with the modern cost accounting techniques, so as to justify the results obtained by other researchers, taking in view the industrial modernizations, after analyzing the results the study recommending the application of the modern cost accounting techniques which basically absorbs the overheads according to the real activities affecting the production cost instead of the estimated traditional cost accounting methods.

مجالات الملكية الخاصة وأبعادها التنموية في الإقتصاد الإسلامي

أياد فوزي حمدان³

الملخص

هذه الدراسة تعالج موضوعاً في غاية الأهمية، وهو مجالات الملكية الخاصة وأبعادها التنموية في الإقتصاد الإسلامي. وقد اشتملت الدراسة على تعريف للإقتصاد الإسلامي لغة واصطلاحاً، والأصول التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي - الثابت منها والمتغير بتغير الأحوال والزمان. وكذلك تناولت الدراسة مجالات الملكية الخاصة في الإسلام وأوجه التنمية فيها بالإضافة إلى بعض القيود التي تهذب استخدام الملكية الخاصة.

المقدمة

هذه الدراسة تعالج موضوعاً في غاية الأهمية، وهي مجالات الملكية الخاصة في الإقتصاد الإسلامي وأبعادها التنموية. وقد أشتملت الدراسة على تعريف للإقتصاد الإسلامي لغة واصطلاحاً، والأصول التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي - الثابت منها والمتغير بتغير الأحوال والزمان. وتشير الدراسة إلى بعض القيود على الملكية الخاصة في الإسلام. وكذلك تناولت الدراسة مجالات الملكية الخاصة في الإسلام وأوجه التنمية فيها بالإضافة إلى بعض القيود التي تهذب استخدام الملكية الخاصة. وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً، مع اتباع شروط الكتابة العلمية في جمع المادة العلمية وعرضها وتوثيقها.

³ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تعريف الاقتصاد الإسلامي

في اللغة: الاقتصاد من القصد وهو التوسط. يقال: هو على قصد أي رشد. وقصدت قصده أي: نحوه ⁽¹⁾، إذا فالإقتصاد له طرفان هما ضدان له: تقصير ومجازفة، فالمقتصد قد أخذ بالوسط وعدل عن الطرفين ⁽²⁾.

أما عند الفقهاء: فهو بمعنى التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط قال تعالى: ﴿واقصد في مشيك﴾ ⁽³⁾ أي توسط فيه ⁽⁴⁾ قال العز بن عبد السلام: الاقتصاد رتبة بين رتبتين ومتزلة بين متزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما، ... وأحسنه ما توسط بين الإسراف والتقصير فخير الأمور أوسطها ⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح: فهو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من الكتاب والسنة، والبناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر ⁽⁶⁾، ويعتبر نقطة الانطلاق في مسيرة التنمية الاقتصادية بإرساء الشريعة الغراء وجهاً ثابتاً للاقتصاد الإسلامي لا يجوز الخروج عليه وآخر متغير ⁽⁷⁾.

الأصول التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي:

أولاً : الاصل الثابت. وهو ما يتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية فهي خالدة بخلودها، وتنصب على الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

ومن هذه الأصول:

(أ) أصل أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه. قال تعالى ﴿وَأَنذَرُكُمْ مِنَ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ⁽⁸⁾ وقوله: ﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ ⁽⁹⁾ فإذا كان المال مال الله - لأنه ميسر أسباب تحصيله ⁽¹⁰⁾ - فهو ودیعة إذاً في أيدي البشر، وعليهم أن يطيعوا أمره سواء في كسبه أو طرق انفاقه، والمال بهذه الصفة ليس بملك خالص لصاحبه يفعل فيه ما يشاء بل هو تخويل منه سبحانه وتمليك. أما مجئ المال في بعض الآيات مضافاً إلى البشر ومنسوباً إليهم كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ⁽¹¹⁾ وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ ⁽¹²⁾ فهو من

قبيل المجاز لا الحقيقة لوجود المال في أيديهم وتداوله بينهم، أما المالك الحقيقي فهو الله سبحانه (13). يقول الرازي: إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها، ثم أنه جعلها تحت يد المكلف وتحت تصرفه لينتفع بها على وفق إذن الشرع، فالمكلف في تصرفه في هذه الأموال بمنزلة الوكيل والنائب والخليفة فوجب أن يسهل عليكم الإنفاق من تلك الأموال كما يسهل على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه (14).

ومن هذا الأصل تنمية للنفس البشرية من نوازع الشح والبخل اللذين هما مثار الاضطراب النفسي والقلق الذهني لما ينجم عنهما من خوفٍ وهلعٍ جراء نقص في المال أو تغير في الحال، ومن جهةٍ أخرى تظل النشاطات الاقتصادية في ظل هذا الأصل تخطو خطوات رشيدة على طريق إقامة كيان اقتصادي متين.

(ب) أصل تحقيق العدالة الاجتماعية بحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (15) أي: دولة بين الأغنياء دون الفقراء، والدولة اسم للشئ تداوله القوم بينهم يكون لهذا مرة ولهذا مرة (16).

وتعتبر هذه الآية الكريمة قاعدة من قواعد التنمية الاقتصادية، فالملكية الفردية معترف بها لكنها محددة بهذه القاعدة، قاعدة ألا يكون المال دولة بين الأغنياء ممنوعاً من التداول بين الفقراء، فكل وضع ينتهي إلى أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم هو وضع يخالف لهذه القاعدة من قواعد التنمية الاقتصادية في الإسلام، كما يخالف هدفاً من أهداف التنظيم الاجتماعي كله، وجميع الارتباطات والمعاملات في المجتمع الإسلامي يجب أن تنظم بحيث لا تخلق مثل هذا الوضع أو تبقى عليه إن وُجد (17).

ولذلك لا يجوز أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة من الناس فيتداولون المال فيما بينهم بينما تبقى فئات واسعة مجردة من مثل ذلك، لذا جاء الإسلام بتشريعات تقي المجتمع الإسلامي من التردّي في هذا المزلق الخطير، وعلى رأس هذه التشريعات

الزكاة، التي قال صلى الله عليه وسلم عنها: (تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) (18).

(ج) أصل احترام الملكية الخاصة والتي هي اختصاص الإنسان بشئ يخوله شرعاً الانتفاع والتصرف فيه وحده ابتداءً وأصاله أو إنباءً إلا لمانع (19). وتقرر هذا الأصل من خلال قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (20)، أي أن الرجال يختصون بما اكتسبوه، والنساء يختصن بما اكتسبن من الأموال (21). وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (22). وقوله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (23).

وكيفية التنمية في تقرير الملكية الخاصة أن ذلك يحقق العدالة بين الجهد والجزاء فضلاً عن مساهمته للفطرة. وتمشياً مع الميول الأصلية في النفس البشرية تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع، وفي الوقت ذاته تتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة، فالفرد مخلوق بفطرة حب الخير لذاته قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (24). ومفطور على حب الحياة والرضى بما يملك قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَنُورًا﴾ (25). ولا ضير من مجارة هذه الميول الفطرية ليبذل الفرد أقصى طاقته وهو نشيط مقبل على العمل والإنتاج، لأنه يملئ أشواقه وحاجات نفسه ولا يحسب أنه مسخر للعمل، ولا يبذل جهده هذا وكده لا سيما وأن الإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه الفائدة، وتضمن كف الأذى من إطلاق حرية الفرد وتقرير حق الملكية الفردية (26).

(د) أصل التنمية الاقتصادية الشاملة. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (27) أي جعلكم عامرينها، فالسين والتاء للمبالغة، بمعنى تعمرونها وتستغلونها بالبناء والغرس والزرع (28). وأعان الإنسان على ذلك بأن أسبغ نعمه ظاهرة وباطنة، وما في السموات والأرض سخره له. قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ﴾ (29).

وقد بلغ من حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها بذلك أجر)⁽³⁰⁾.

(هـ) أصل ترشيد الاستهلاك والإنفاق. فحرم الإسلام التبذير⁽⁴⁾ وهو صرف المال في غير مصارفه المعلومة عند العقلاء⁽³¹⁾، في غير ما ينفعه في دينه ودنياه. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾. (32) وأيضاً جاء بالحجر على السفهاء، قال تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾⁽³³⁾.

فهذه الأصول الثابتة تدل على عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي وصلاحيته لكل زمان ومكان ومسايرته للفترة الإنسانية.

ثانياً: الوجه المتغير:

وهذا خاص بالتطبيق العملي أي إعمال الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع فهي تشمل الأساليب والخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره⁽³⁴⁾. ومن قبيل ذلك:

(أ) بيان مقدار حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة بما يختلف باختلاف الزمان والمكان الذي تسعى الدولة لتوفيره لكل موطن فيها متى عجز أن يوفرها هو نفسه لسبب خارج عن إرادته.

(ب) إجراءات تحقيق عدالة التوزيع وإجراءات تحقيق كفاية الإنتاج ، وإجراءات التخطيط الاقتصادي ومتابعته لتطبيق التنمية الاقتصادية ، فبعد تقعيد هذه الأصول لتكون

⁴ والتبذير: أصله إلقاء البذر وطرحه، فاستعير لكل مضيعٍ لماله.

نبراساً، عمد الشارع الحكيم إلى إرساء ضمانات لنجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها (35).

فكان أن حفز على الإنتاج عن طريق الارتفاع بالتنمية الاقتصادية إلى مرتبة العبادة، فالنشاط الاقتصادي جزء من النشاط الإنساني الذي هو مجال الدين، قال تعالى: ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَاسَعًى * وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يُرَى * ثُمَّ يَجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى﴾ (36) وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (37). وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (38). فبعد أن طرق المسلمون باباً من أبواب العبادة متمثلاً بأداء مناسك الصلاة، وجَّههم الشارع إلى طرق باب آخر من أبوابها هو الابتغاء من فضل الله، فقوله فانتشروا في الأرض أي: للتجارة والتصرف فيما تحتاجون إليه من أمر معاشكم (39). وابتغوا من فضل الله أي من رزقه الذي يتفضل به على عباده بما يحصل لهم من الأرباح والمكاسب (40).

وقد رغب الإسلام بالعمل والإنتاج، فنوّه القرآن الكريم بشرف مسعئين في الحياة الدنيا، مسعى الضاريين في الأرض يبتغون من فضل الله بمعنى يسافرون فيها للتجارة والأرباح يطلبون من رزق الله ما يحتاجون إليه من معاشهم (41)، ومسعى المجاهدين في سبيل الله لإعلاء كلمته، جمع ذلك في قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (42).

فمسمّى الضرب في الأرض للابتغاء من فضل الله فيه إقامة لكيان الأمة عبر تنمية اقتصادها، أما مسعى الجهاد في سبيل الله ففيه حفظ لهذا الكيان عبر الدفاع عن الأمة وحماية حوزتها، وفي ذلك حث على التنمية الاقتصادية إذا اعتبر الشرع السعي لجلب الرزق خدمة للنفس والأهل وذوي القربى والمجتمع من ضروب العبادة.

كما أجزل الله تعالى المثوبة والأجر لمن سلك مسلك تكثير الإنتاج قال صلى الله عليه وسلم: (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (43).

إذا فأولى الناس لنيل وسام العبادة على مفهومها الصحيح هو ذلك الذي يسلك تعمير الدنيا والأخذ بأسباب التنمية في مختلف صورها بعد أدائه للطاعات والعبادات الشرعية الأخرى فيكون قد نهض بحقوق الدين والدنيا (44).

من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عمد الإسلام إلى الإشادة بالمشاركة الشعبية في التنمية واعتبرها من قبيل الجهاد المقدس. إذ المشاركة الشعبية في التنمية هي عصبها كونها تخرج الفرد من طوق السلبية التي يفرضها عليه وضعه الهامشي في المجتمع، وعليه لا بد من تعبئة كل قوى الشعوب وطاقاتها للمعركة ضد التخلف والجمود، فهذا ميدان من ميادين الجهاد فيه تفجر الطاقات المخترنة وتتطلق القدرات المحتبسة في الفرد لتحال إلى ممارسة دينية وواقع إيماني. فقله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (45).

إشارة واضحة بالتعبئة الشعبية من أجل التنمية، فهذا مما يحتمله المعنى. إن إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع وما ينبني عليها من مردود خير فيه هي من صور المعروف المطالبين بتحقيقه والأمر به، كما أن محور التخلف والجمود الاقتصادي الذي هو مدعاة للفقر والضعف والعجز والمسكنة والإحترافات الخلقية والاجتماعية كل ذلك من ضروب المنكر المطالبين باجتنائهم من مجتمعاتنا.

ولإحداث تنمية اقتصادية حض الإسلام على الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة. فقد أمر الإسلام بإتقان العمل الذي من أهدافه تحسين الإنتاج كماً وكيفاً، وعد ذلك من باب الأمانة والمسئولية والقربة إلى الله تعالى. دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْتَسْأَلْنِ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (46). وقوله تعالى ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (47). وقوله صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (48). ولما كان الإتقان في ميادين التنمية لا يتأتى إلا بالأخذ بالأساليب التقنية المتطورة توجب السعي لتحصيله من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (49)، ذلك أن الأخذ بها يسوق إلى بناء هيكل إنتاجي يتسق مع واقع الحياة واحتياجات المواطنين فيه (50). لذا لا مناص من أن تنبيري طائفة من المؤمنين لخوض غمار البحوث العلمية والبرامج الاقتصادية لوضع اليد على التقنية الملائمة ذلك أن التقدم التقني هو نتيجة للتقدم العلمي وليس العكس. ومن أجل

إحداث التنمية وجّه الإسلام إلى ترشيد الاستهلاك وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية. كان ذلك عن طريق قيود وضعها على قرار المستهلك تتمثل في:

(أ) قيد الدخل: وهو ما عبر عنه الفقهاء بحد الكفاية ومستنده قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾ (51) فالآية تدل على أنه من كان رزقه بمقدار القوت، أو مضيق ليس بموسع لينفق مما آتاه الله. أي مما أعطاه من الرزق ليس عليه غير ذلك (52). ولا داعي لأن يثقل على نفسه بوضعها تحت وطأة الديون بل يعتمد مجاهداً إلى تكييف وضعه المعيشي بما يلائم دخله الاقتصادي، أسوته في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليال تباعاً حتى قبض صلى الله عليه وسلم (53).

(ب) قيد الإسراف ومستنده قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (54) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (55). وقال صلى الله عليه وسلم: (كلوا واشربوا وتصدقوا، والبسوا ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة) (56).

(ج) قيد المحرمات: قال صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنة جسد غذي حرام) (57).
(د) قيد الكبر والخيلاء: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (58). وعنه صلى الله عليه وسلم قال: (لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر، فقال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، قال: إن الله جميل يحب الجمال، والكبر بطر الحق وغمط الناس) (59).

فكل هذه قيود تحول دون إهدار المال في غير ما طائل مما يعني بالضرورة عكس ذلك وهو التنمية.

ومما يسهم اسهاماً فاعلاً في ترشيد الاستهلاك أن يجري ضبط الاستهلاك على الراعي والرعية على السواء، لينزاح الستار عن قذوة يحتذى بها كل الناس فتكون رائداهم في الالتزام بذلك .

ووصف حال الرسول صلى الله عليه وسلم خير مثال تقول السيدة عائشة رضي الله عنها: (إنا كنا آل محمد صلى الله عليه وسلم لنمكث شهراً ما نوقد فيه بنار ما هو إلا التمر والماء)⁽⁶⁰⁾ ويقول أنس رضي الله عنه: والذي نفسي بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر وأن له يومئذ تسع نسوة⁽⁶⁰⁾. وعمر رضي الله عنه قال في عام الرمادة: كيف يعنيني أمر رعيتي إذا لم يمسنني ما يمسهن. وكان أن أقسم ألا يذوق سمناً ولا لبناً ولا لحماً حتى يحيي الناس من أول الحياة⁽⁶¹⁾.

مفهوم الملكية ومصادرها وخصائصها الانمائية:

الملكية الخاصة :

تملك الإنسان أمر فطري، وهي إحدى غرائزه التي جبل عليها، والغريزة لا تقتل ولكن يتسامى بها، ومن ثم فلا سبيل إلى قتل حب التملك في النفوس، فالنظام الذي يفعل يقتل نفسه، إذ أن سلب العامل ثمرات جهوده بحرمانه من التملك يجعله والخامل سواء بالتالي يركن النشاط الاقتصادي إلى الركون⁽⁵⁾. هذا ولا تضارب ولا تناقص بين الملكية الخاصة والعامة⁽⁶²⁾ فكل أهدافها ووجهتها ومجالاتها وقيودها، ولتسير مسيرة متوازية في إطار من التساند والتكاتف والتوافق لتحقيق التنمية.

فالملكية الخاصة تحقق التنمية حيث أنها تؤدي إلى إثراء التعاون الدولي عن طريق الأفراد والمؤسسات غير الحكومية، ففي ظلها يتطلع الأفراد إلى نقل نشاطهم الاقتصادي خارج بلادهم مما ينجم عنه زيادة التعاون والترابط الدولي والاستفادة من الخبرات العلمية، وتنفيذ المشروعات المشتركة⁽⁶³⁾. ولا شك أن ذلك يلعب دوراً في توطيد العلاقات وتنقية الأجواء

⁵ الملكية العامة: هي التي تتعلق منفعتها بجميع رعايا الدولة الإسلامية من مسلمين وغيرهم، ويضعها ولي الأمر حيث يرى المصلحة المعتبرة شرعاً، ويدخل في شمول هذه الملكية بيت المال وما يلحق به من موارد.

بين شعوب تلك الدول كما، يهئ - أن يستغل - مناخاً مناسباً لحوار فكري دعوي له ما بعده.

وكذلك تحقيق الملكية الخاصة التنمية من خلال تحقيق الرفاهية والنفع العام عن طرق المنافسة العادلة بين المنتجين، لأنه بحكم حرية الأسواق بين المتعاملين فيها يترك لقوى العرض والطلب التفاعل في السوق بحرية لتحرير السعر بدون وجود مؤثرات سيئة كالاحتكار والغش وتواطؤ البائعين والمشتريين للإضرار بالسوق⁽⁶⁴⁾ لينتج عن ذلك تنمية تؤدي إلى تضيق منابع الفقر والحاجة وتوسيع مصابب الغنى والكفاية فينعم المجتمع بالسعادة وروح الصفاء والنقاء.

وكذلك تحقيق الملكية الخاصة التنمية من خلال عدم إشغال الدولة بأمور إنتاجية بوسع الأفراد تحقيقها⁽⁶⁵⁾، إذ الدولة بالنظر إلى مسؤوليتها ووظيفتها ذات كيان مزدوج، ديني قوامه حراسة الدين، وديني قوامه سيادة الدنيا والكيان الديني هو المهيمن هيمنة كاملة تامة على الكيان المادي، ويؤثر تأثيراً مباشراً في كل عناصره وأجهزته وأوضاعه، وعليه لايعني وجود الكيان المادي للدولة أن تتفرد هي بالإنتاج والأنشطة الاقتصادية المختلفة بل لها أن تنبني للقيام بواجبها الديني المتمثل بحراسة الدين وتفسح المجال في سياسة الدنيا لا سيما في شقها الاقتصادي للأفراد لئلا تشغل بأمور إنتاجية يستطيع الأفراد القيام بها ولكن ليكن لها دور المراقبة عن كثب وسد النقص الحاصل في ذلك فيما يتعلق بالمعدات الحربية الثقيلة التي أصبحت من الضرورات في هذه الأيام⁽⁶⁶⁾. لحماية الإسلام ودياره وأهله، وبذا يسهم التحرك الاقتصادي المنبثق من الملكية الخاصة في تسجيل موقف تنموي.

وكذلك الملكية الخاصة تحقق التنمية من خلال إشباع غريزة حب المال وتوظيفها في المجال الذي فطرها الله عليه، إذ التملك غريزة من الغرائز المتأصلة في الإنسان بل من أقواها، ولا تدانيها إلا غريزة حب البقاء كما كشف ذلك في قوله: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَبَإِ﴾⁽⁶⁷⁾. وعليه فإن حب الشهوات التي من ضمنها حب المال على تعددها والاستئثار بها للانتفاع والتمتع أمر فطري في

الإنسان يدفعه إلى العمل وبذل الجهد وإعمار الأرض لكي يحقق معنى الخلافة الموكلة إليه (68).

أما مجالات الملكية الخاصة فقد فتح الإسلام لها آفاقاً رحبة من أجل تحقيق التنمية، إذ ليس فيها ما من شأنه أن يولد أمراضاً أو يورث عللاً أو يهضم حقوقاً أو يسلب أملاكاً، وتفصيل مجالات الملكية الخاصة تتمثل في:

الأسباب الشرعية للملكية الخاصة ومجالاتها :

أ- الصيد: تعريفه في اللغة: هو مصدر صاد يصيد صيداً فهو صائد، ثم أطلق الصيد على المصيد تسمية للمفعول باسم المصدر. وفي الإصطلاح: هو ما كان ممتنعاً حلالاً لا مالك له (69).

والصيد من أسباب التملك المشروعة سواء أكان من البر أم البحر، وقد رتب الله عليه أهم مقاصد التملك وهو الأكل الذي فيه استمرار حياة المرء واشتداد عوده وسلامته بنيته قال تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (70). فإذا ما قضى المرء نسكه وتحلل من إحرامه عادت له حلية صيد البر.

ب- إحياء الأرض الموات: وهي الأرض غير المملوكة ملكية فردية، وغير منتفع بها ولم يتعلق بها حق للعامة والخاصة (71). قال صلى الله عليه وسلم (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) (72). وإحيائها يكون بعمارتها بالزراعة والغرس أو البناء والإنشاء وبما يهيئ له لما يراد منها ، والمرجع في ذلك العرف (73).

ج- إقطاع الإمام: الإقطاع لغة مأخوذة من أقطع يقطع ، أي أعطى قطعة ، وأقطعه قطيعة أي طائفة من أرض الخراج (74). أما في الإصطلاح فهو تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما أن يجعل له غلة مدة، وهذا ثابت بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل الصحابة الكرام ومن بعدهم مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ولكن في حدود ضيقة، ومن الأرض التي لا مالك لها والأرض الموات (75).

د- العمل بأجر لدى الآخرين: فالعمل بمعناه العام ينصرف إلى نشاط المسلم في هذه الحياة الدنيا. وقد ورد ذكره في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة مرة⁽⁷⁶⁾. كما وقرن العمل بالإيمان في كثير من الآيات فالعمل الصالح جزء من الإيمان والعمل بمعناه الاقتصادي الذي يدل على العمل الجسمي أو اليدوي كما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: (ما أكل أحدكم طعاماً قط ، خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده)⁽⁷⁷⁾.

ه- البيوع: والبيوع في اللغة جمع بيع وهو مصدر بعت يقال: باع يبيع بمعنى ملك وبمعنى اشترى، وفي الاصطلاح هو: مبادلة المال بالمال على الوجه المشروع⁽⁷⁸⁾ ودليل مشروعيتها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽⁷⁹⁾، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)⁽⁸⁰⁾.

و- الزكاة: في اللغة مأخوذة من الذكاء وهو النماء والزيادة، سميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميته، يقال زكي الزرع إذا كثر ريعه⁽⁸¹⁾. وفي الإصطلاح: هي اسم لمخرج مخصوص بأوصاف مخصوصة من حال مخصوص لطائفة مخصوصة⁽⁸²⁾. قال تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾⁽⁸³⁾. وتُصرف على الأصناف الثمانية التي حددها القرآن. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁸⁴⁾.

ز- الزراعة: حض الإسلام عليها وعدها نعمة من نعم الله الجسيمة على خلقه في آيات كثيرة قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾⁽⁸⁵⁾. وجعل الشرع الزراعة من أسباب التملك الفردي، وهي من أفضل الكسب لأن نفعها أعم، يقات من ثمارها وبيع من غلاتها، ومنها ينفق ويتصدق على الفقراء والمساكين. يقول صلى الله عليه وسلم: (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به صدقة)⁽⁸⁶⁾.

ح- الصناعة والاحتراف: وهي من دعائم الاقتصاد القوي ولها دخل وريح عظيم، وهي مهنة شريفة مارسها الأنبياء والصحابه من قبل. روى الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن داود كان زراداً يصنع الزرد والدروع، وكان آدم حراثاً، وكان نوح نجاراً، وكان إدريس خياطاً، وكان موسى راعياً⁽⁸⁷⁾. وإن من أئمة المسلمين وجهابذة علمائه من نسب إلى حرفة وصناعة كانوا يمارسونها⁽⁸⁸⁾. وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض الصناعات فمن ذلك صناعة الحديد في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾⁽⁸⁹⁾. وكذلك المنسوجات قال تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا﴾⁽⁹⁰⁾. فما على المسلم إلا أن يعمل مجداً مجتهداً ملتصقاً بالرزق الحلال في خبايا الأرض وتحت أديم السماء كيفما كان العمل الذي يمارسه والحرفة التي يتقنها فهو بعمله هذا يسد حاجته وحاجة أسرته ويرفد من وراء ذلك أمته⁽⁹¹⁾.

ط- الجعل على السبق والرهان: الجعل والجعالة والجعيلة وهي ما يعطاه الإنسان على أمر يفعله والسبق مصدر سبق يسبق سبقاً والسبق محركه الذي يسابق عليه⁽⁹²⁾ وإما مشروعية الجعالة فمن القرآن قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَفْقَدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾⁽⁹³⁾. فهذه الآية أستنبط منها العلماء جواز الجعالة منهم ابن كثير⁽⁹⁴⁾ والقرطبي⁽⁹⁵⁾ ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه رقية سيد من أحياء العرب بفاتحة الكتاب واشترط الراقي الجعالة بقوله: فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً... فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال: قد أصبتم، اقسوا واضربوا لي معكم بسهم⁽⁹⁶⁾، لذلك يعتبر الجعل من أسباب التملك المشروع فمن أنجز عملاً عليه جعل أستحق هذا الجعل، كما يجوز الجعل على السبق المباح وهو ما كان بنصل أو خف أو حافر، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم شجع على ذلك وأجازه بقوله: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر)⁽⁹⁷⁾ أما المراهنة فجاء في جوازها حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل وراهن⁽⁹⁸⁾.

ي- المهر والصدّاق وكلاهما بمعنى واحد فالصدّاق هو العوض المسمى في العقد وما قام مقامه⁽¹⁾ فهو المال الواجب للمرأة مقابل للإستمتاع بها والصدّاق باب من الأبواب التي فتحتها الشرع أمام المرأة للتملك، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾⁽¹⁰⁰⁾ والصدّاق لأحد لأكثره ولا أقله.

ك- وما يؤخذ من النفقة الواجبة إذا تجب النفقة بسبب الزوجية والقرابة⁽¹⁰¹⁾ ومعنى وجوبها: ملكية من يستحقها شرعاً وتمتعه بها من أنفاق واستهلاك وتصرف، ويترتب على أخذها ما يترتب على سائر أنواع الملكيات من حقوق وواجبات ولذلك النفقة الواجبة سبباً من أسباب التملك المشروعة. وقد بين صلى الله عليه وسلم أولويات النفقة فقال: (إبدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيء فأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا)⁽¹⁰²⁾.

ل- الهبة أو الهدية: وهي التبرع بالمال الموجود المعلوم أو المجهول الذي تعذر علمه في حال الحياة بلا عوض⁽¹⁰³⁾ قال النووي: الهبة والهدية والصدقة والتطوع أنواع من البر متقاربة إلى الله بإعطاء محتاج فهي صدقة، وإن حملت إلى مكان المهدي إليه إعظماً له وإكراماً وتودداً فهي هدية ولا هبة⁽¹⁰⁴⁾. والهبة مستحبة لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا⁽¹⁰⁵⁾ فالهبة من أسباب التملك المشروع وكان صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية وينيب عليها قال صلى الله عليه وسلم: لودعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت ولو أهدي إلى ذراع أو كراع لقبلت⁽¹⁰⁶⁾.

م- اللقطة: وهي في اللغة اسم لما يلقط⁽¹⁰⁷⁾، وفي الاصطلاح هي كل مال معصوم معرض للضياع لا يعرف مالكة⁽¹⁰⁸⁾، والأصل فيها ما جاء عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجل عن اللقطة فقال: أعرف وكاءها أو قال وعاءها، وعفاصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها فإن جاء ربها فادها إليه⁽¹⁰⁹⁾، فإذا انتهت مدة التعريف ولم يتقدم لطلب اللقطة أحد ملكها ملتقطها.

ن- الوصية: وسميت الوصية وصية لأن الميت لما وصى بها وصل ما كان فيه من أيام حياته بما بعده من أيام مماته، أما في الاصطلاح: فهي الأمر بالتصرف بعد الموت، والوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت (110) وأصلها من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (111).

س- الاحتطاب: وهو قطع الحطب وجمعه من أماكن وجوده مما ليست ملكاً لأحد فيصير ملكاً له يتصرف فيه تصرف المالك بملكه من بيع ونحوه، ويأخذ من ثمنه ما يكف به وجه عن سؤال الناس أعطوه أو منعه، وينفق منه على مطعمه ومسكنه وملبسه ومن يعول. قال صلى الله عليه وسلم: (لأن يأخذ أحدكم حبلًا، ثم يذهبوا إلى الجبل فيحتطب فيبيع، فيأكل ويتصدق، خير له من يسأل الناس) (112).

فلاحظ من خلال ما سبق من مجالات الملكية الفردية التي أباحها الشرع أن لها آفاق تنموية ليست بمقصورة على الفرد الذي يطرق أبوابها بل تتعدى إلى المجتمع بالكلية. وأبرز تلك المعطيات التنموية التي تفرزها الملكية الخاصة تتمثل في أن:

- منها ما ينمي في المرء نفسه عالية عزيزة، كمجال الاحتطاب الذي هو قليل في مؤداه لكنه كثير في مغزاه ومرماه لما فيه من صون لكرامة المسلم وعفته بإفلاته من المزالق التي فيها مهانته وذلتة، فيبذله فيما يتسنى له خير له من أن يكون عالة يتكفف الناس.

- ومنها ما يصل المرء بالشفافية الروحية، كمجال الزكاة التي فيها تحرير لأخذها من وهدة الحاجة، وأشعار له أنه ليس نسياً منسياً في مجتمعه، بل مجتمعه يهتم به ويرعاه، وفي ذلك كسب كبير لشخصيته، وزكاة لنفسيته، وهذا الشعور نفسه ثروة لا يستهان بها للأمة كلها، إن رسالة الإنسان على الأرض وكرامته على الله تعالى تقتضيان ألا يترك للفقر الذي ينسيه نفسه وربه، ويذهله عن دينه ودنياه، ويعزله عن أمته ورسالتها، ويشغل عن ذلك كله بالتفكير في سد الجوعة وستر العورة والحصول على المأوى (113).

يقول سيد قطب رحمه الله: يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ليفرغوا لما هو أعظم، ولما هو أليق بالإنسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (114). ولقد كرمهم بالعقل والعاطفة وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ولهذه المجالات الفكرية فقد سلبوا ذلك التكريم (115).

- ومنها ما ينمي جسور المودة والألفة بين القلوب كالهبة والهدية، فهما رمز الصفاء وعنوان الإخاء، وهما مسحة وجدانية تطهر القلب من كثير من العلل.
- ومنها ما ينمي ويكسب البنية الاجتماعية تماسكاً وصلابة ومتانة. كالميراث والصدقات والنفقة والزكاة أيضاً، إذا الحدود بين الفرد والمجتمع متداخلة لكون المجتمع ليس إلا مجموعة أفراد، وبالتالي كل ما يقوي شخصية الفرد وينمي مواهبه وطاقاته المادية والمعنوية هو من غير شك تقوية للمجتمع وترقية له، وكل ما يؤثر في المجتمع بصفة عامة يؤثر في أفرادهم شعروا بذلك أم لم يشعروا (116) وعليه كان للتشريعات التي يملك المرء بموجبها كالميراث والزكاة والصدقات والنفقة آثارها الجليّة ومردوداتها الجميلة في تنمية المجتمع إذ كلها تدفع باتجاه تقوية حائل الود والوصال، وصرف الطاقات والمواهب نحو وجهتها التي أرادها الله تعالى لا يشغلها عن ذلك مشاغل جمع المال الذي يفرضه سوء الوضع والحال، بل يرتقي بأهدافه، ويتعالى بتوجيهاته واهتمامه وهمومه على مستوى الأمة.
- ومنه ما ينمي ويذكى روح التنافس بين أفراد الأمة كالجعالة والسبق والرهان، لما فيها من استفراغ للوسع وبذل للجهد وبعث للهمة للارتقاء بالنفس والأمة صوب القمة كما يلج المرء بها أبواب الخير ويقوى على توصيد أبواب الشر، ويمضي بها قدماً في تحقيق الطموحات والآمال.

• ومنها ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية من خلال التوسعة الاقتصادية على عموم أفراد الرعية، كمجال البيوع، إذ يشتمل على وجه تنموي واضح، ففي تشريعه توسعة من الله على عباده لما يترتب عليه من اتساع أمور المعاش والبقاء، وإخماد للمنازعات، والقضاء على النهب والسرقة والخيانة في قضاء الحاجات وذلك عن طريق تبادل المنافع بين الناس وتحقيق التعاون بينهم.

• ومنها ما يؤدي إلى تنمية الفرد بتعويده على استغلال المعطيات البيئية، كالتملك العائد من جراء صيد الحيوانات والطيور البرية والبحرية، وهذا المجال ينمي في النفس لفته ذكية، فلا يقف المرء عاجز الحيلة، ذا يد قاصرة قليلة عن تدبير أمره وتصريف شأنه، إذا ما ألم به طارئ ضيق عليه معاشه فلا أقل من أن يتقلد فأسه، ويجيد رميه وينسج شباكه، ليسد عوزه ويعيل أهله.

• ومنها ما يدفع باتجاه استنفار الطاقات البشرية واستثمارها في تنمية الموارد الغذائية. كالتملك عبر الزراعة وإحياء الأرض الموات وإقطاع الإمام، فهو فضلاً عن كونه تحفيزاً للطاقات العاملة، ففيها أيضاً حلول ناجحة لمشكلة البطالة، عن طريق استغلال الأراضي الفقراء، وما ينجم عنه من توسيع قاعدة الملكية الخاصة إن للأغنياء أو الفقراء، وبالتالي أحداث وفرة اقتصادية في المجتمعات الإسلامية.

وبالرغم من أن مفهوم التنمية كامن في المجالات التي مهدها الشارع للملكية الخاصة ابتداءً إلا أنه زيادة في توخي الحيلة والوقاية عهد إلى إحاطة الملكية الخاصة بسياج من القيود لئلا تنحرف عن مسارها أو تحيد عن إطارها لذي أبيع لها أن تعمل في ظلاله، وهذه القيود منها ما يهذب طرق التوصل إلى الملكية ومنها ما يهذب استخدامها والتصرف فيها بعد حيازتها واقتنائها.

فمما يهذب التوصل إلى الملكية الخاصة قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾⁽¹¹⁷⁾، فالآية الكريمة حوت أظهر القيود على الملكية الفردية، فبينت أن الروح الحقيقية لنظام الملكية الفردية ما كان قائماً على الحل والطيبة، ففوله تعالى حلالاً أي محلاً لكم تناوله ليست بغصب ولا سرقة

ولا محصلاً بمعاملة محرمة أو على وجه محرم أو معيناً على محرم⁽¹¹⁸⁾ وقوله تعالى: طيباً أي مستطاباً مستلذاً في نفسه غير خبيث ولا ضار للأبدان ولا العقول⁽¹¹⁸⁾. ومن هذه القيود ما يهذب استخدامها والتصرف فيها ، كالزكاة التي جعلت حقاً لازماً في المال لقوله تعالى: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾⁽¹¹⁹⁾. قال قتادة: المراد الزكاة المفروضة⁽¹²⁰⁾ فأخذها ممن تجب عليه ووضعها في يد من تجب له من شأنه أن يحقق لونا من ألوان العدل الاجتماعي واقترباً بالنظام نحو التوازن الذي يحبه الله في كل شئ وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ومن القيود التي تذهب استخدام الثروة والتصرف فيها كذلك قيد الميراث، والميراث هو المال المتخلف عن الميت ويرمي إلى تفتيت الثروة وإحالتها إلى ملكيات صغيرة تؤول إلى أيدي متعددة بدلاً من احتواء يد واحدة لها ومن مزايا نظام الميراث في الإسلام أن توزيعه يجري تبعاً للحاجة، فلما كانت حاجة الأولاد أشد من حاجة الآباء باعتبار أولئك مقبلين وهؤلاء مدبرين كان نصيب الأولاد الأكبر، ولما كانت حاجة الذكر أشد من حالة الأنثى، إذ يقوم هو على عائلة بينما تؤول الأنثى إلى إنخراطها في صفوف عائلة تقوم عليها كان نصيب الذكر أكبر قال تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثِيَيْنِ﴾⁽¹²¹⁾.

وهكذا يمضي نظام الميراث حكيماً ليؤدي وظيفة اقتصادية عظيمة⁽¹²²⁾ يكون التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ثمرة ظاهرة من ثمارها.

ومن القيود على الملكية الخاصة أيضاً منع الضرر قال صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار)⁽¹²³⁾ فبحكم أن ملكية الفرد حق وللآخرين حق وجب امتناع الإنسان عن الضرر والضرار لئلا يطغى حق، بل يقف كل عند حدود حقه بلا إساءة ولا تجاوز ولا اعتداء.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أهم النتائج :

- إن الاقتصاد الإسلامي له وجهان وجه ثابت وآخر متغير. فمن الثابت: أصل أن المال لله وأن البشر مستخلفون فيه، وأصل تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك

احترام الملكية الفردية، وأصل التنمية الاقتصادية الشاملة، وأصل ترشيد الاستهلاك والإتفاق.

ومن الوجه المتغير: بيان مقدار حد الكفاية، وإجراءات تحقيق عدالة التوزيع، والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة. وإن النظام الاقتصادي الإسلامي يقر الملكية بنوعيتها الخاصة والعامة.

- وإن مجالات الملكية الخاصة في الإسلام كلها تحمل معاني التنمية سواء على الفرد في ذاته أو مجتمعه. فالصيد وإحياء الأرض الموات وإقطاع الإمام، والعمل بأجر لدى الآخرين، والبيع، والزكاة، والزراعة، والصناعة، والاحتراف، والجعل على السبق والرهان، والمهر، والنفقة الواجبة، والهبة، واللقطة والوصية والاحتطاب كلها تحمل معاني التنمية في ذاتها أو في أثرها.
- وإن الإسلام فرض قيود تذهب استخدام الملكية الخاصة منها قيد الميراث وتوزيعه العادل، وقيد الإباحة (الحل)، وعدم الضرر.

التوصيات

- (أ) الاهتمام بالاساس النظري في الاقتصاد الإسلامي ليدرس في الكليات المختصة والاستفادة منه في المؤسسات المعنية بالتأصيل.
- (ب) دعوة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للكشف عن مبادئ الاقتصاد اسلامي والنظام المالي الإسلامي على وجه العموم وموضوع الدراسة على وجه الخصوص.
- (ج) مناشدة متخذي القرار الاقتصادي والمالي تطبيق ما جاء به الإسلام في نظامه الاقتصادي والمالي والاستفادة على وجه الخصوص بما يتعلق منها بالملكية الخاصة.
- (د) الدعوة إلى دراسة الاقتصاد الإسلامي من منابعه الاصيلية والانطلاق منه إلى تأسيس اقتصاد إسلامي جديد يجمع بين محكمات الشرع ومقتضيات العصر.

المراجع

1. الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، (1987)، المصباح المنير، بيروت، مكتبة لبنان، ج 2، ص 69.
2. الأصفهاني، الراغب الأصفهاني، (1992)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ص 610.
3. سورة لقمان، الآية 19.
4. الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، (1995)، فتح القدير، بيروت، دار المعرفة، ج 4، ص 300.
5. ابن عبد السلام العز، قواعد الأحكام، بيروت، دار الجيل، 1400 هـ، ج 2، ص 174.
6. العربي، محمد عبد الله، (1981)، الاقتصاد الإسلامي، مصر، مطبوعات الإدارة العامة بالأزهر، 1960م، ص 1، الخطيب، محمد بن إبراهيم، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الرياض، مكتبة التوبة، ط 3، 1997م، ص 12، والفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، عكاظ للنشر والتوزيع، ص 18.
7. الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص 19 وما بعدها.
8. سورة النور، الآية 33.
9. سورة الحديد، الآية 7.
10. ابن عاشور محمد الطاهر، (1984)، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ج 18، ص 221.
11. سورة البقرة، الآية 188.
12. سورة التوبة، الآية 103.
13. علوان عبد الله ناصح، (1983)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، القاهرة، دار السلام، ط 5، ص 35.
14. الرازي محمد فخر الدين، (1990)، التفسير الكبير، بيروت، دار الفكر، ج 15 ص 216.
15. سورة الحشر، الآية 7.

16. الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص243.
17. سيد قطب في ظلال القرآن، (1992)، بيروت، دار الشروق، ط7، ج 6، ص3524.
18. أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ضبط وترقيم وفهرسة مصطفى ديب الغا، ط4، بيروت، دار ابن كثير، 199. كتاب الزكاة، ج 2 ص 507 رقم 1331، مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري، الصحيح بشرح النووي، ضبط وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية. كتاب الإيمان، ج1 ص161 رقم 19.
19. العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، 1397هـ، عمان، ج1 ص150، الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص51.
20. سورة النساء، الآية 32.
21. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 5، ص31.
22. سورة المائدة، الآية 38.
23. مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، ج 4، ص1986.
24. سورة العاديات، الآية 8.
25. سورة الإسراء، الآية 100.
26. سيد قطب، (1958)، العدالة الاجتماعية في الإسلام، مصر، الطبعة 5، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص104.
27. سورة هود، الآية 61.
28. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 12، ص108، الشوكاني، فتح القدير، ج 2، ص634.
29. سورة الجاثية، الآية 13.
30. أحمد بن حنبل، المسند، طبعة المكتب الإسلامي وبهامشها كنز العمال للألباني، ج 3، ص191.

31. يحيى بن شرف النووي، (1980)، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الثانية، بيروت، المكتب الإسلامي، ص200.
32. سورة الإسراء، الآيتان 26 و27.
33. سورة النساء، الآية 5.
34. الفنجري، المذاهب الاقتصادية في الإسلام، ص23.
35. أثر تطبيق الاقتصاد الإسلامي في المجتمع، من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي، الذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود سنة 1396هـ. نشر دار الثقافة، 1981، ص6.
36. سورة النجم الآيات، 39 – 41.
37. سورة الأنعام الآيتان، 162 – 163.
38. سورة الجمعة، الآية 10.
39. الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص278.
40. المرجع نفسه، ج 5، ص 278.
41. المرجع نفسه، ج 5، ص395.
42. سورة المزمل، الآية 20.
43. البخاري، صحيح البخاري، كتاب المزارعة، ج 2، ص817، رقم2195، مسلم صحيح مسلم، كتاب المساقاة، ج 10، ص166، رقم 1553.
44. سليمان عمر الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول الإدارة الحديثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص51.
45. سورة آل عمران، الآية 110.
46. سورة النحل، الآية 93.
47. سورة الكهف، الآية 30.
48. نور الدين علي الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ج 4، ص98.

49. سيف الدين الأمدي، (1980)، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص158.
50. إسماعيل صبري عبد الله، (1976)، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتابات الأزهرية، ص 220.
51. سورة الطلاق، الآية 7.
52. الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص300.
53. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، ج 5، ص2067 رقم 5100، مسلم صحيح، كتاب الزهد، ج 18، ص404، رقم 2970.
54. سورة الفرقان، الآية 67.
55. سورة الأعراف، الآية 31.
56. النسائي، سنن النسائي، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1991، كتاب الزكاة، ج 2، ص540، رقم 2399، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1986، كتاب اللباس، ج 2، ص284، رقم 2904.
57. الهيثمي، مجمع الزوائد، ج 10، ص293.
58. سورة النساء، الآية 36.
59. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، ج 1، ص268، رقم 91.
60. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، ج 1، ص268، رقم 401، رقم 3346.
61. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ج 4، ص 98.
62. علي جريشة، (1988)، دين ودولة، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ص59.
63. الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص52.
64. مصطفى جامع، مبادئ الاقتصاد الكلي، جدة، دار المجتمع، 1399هـ، ص197.

65. محمد عبد الله العربي، (1970)، النظم الاقتصادية، القاهرة، ج 2، ص11.
66. عبد الله مختار يونس، (1987)، الملكية في الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، ص81.
67. سورة آل عمران، الآية 14.
68. محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى الحلبي، ص76.
69. جمال الدين أبي المحاسن بن المبرد، (1991)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، إعداد رضوان مختار، جدة، دار المجتمع، ج 3، ص779.
70. سورة المائدة، الآية 96.
71. حسن علي الشاذلي، (1979)، الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص138.
72. أبو داود، سنن أبي داود مصطفى الحلبي، القاهرة، كتاب الخراج، ج 2، ص584.
73. بهاء الدين المقدسي، العدة شرح العمدة طبعة مطبعة حراء، ص 258.
74. الرازي، مختار الصحاح، ص543.
75. أبو يوسف، (1392هـ)، الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ص61.
76. العربي، الاقتصاد الإسلامي، ص307.
77. البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، ج 2، ص7630، رقم 1966.
78. ابن المبرد، الدرالنقي في شرح ألفاظ الخرقى، ج 2، ص440.
79. سورة البقرة، الآية 275.
80. أحمد بن حنبل، المسند، ج 4 ص9، رقم 9234.
81. عبد الله بن قتيبة، (1977)، غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ج 1، ص184.
82. منصور بن يونس البهوتي، (1961)، كشف القناع، القاهرة، مكتبة العروبة، ج 3، ص166.
83. سورة البينة، الآية 5.

84. سورة التوبة، الآية 60.
85. سورة الرعد، الآية 4.
86. البخاري، صحيح البخاري، كتاب المزارعة، ج 2، ص 817، رقم 2195.
87. أبو عبد الله الحاكم، (1998)، المستدرک على الصحيحين، بيروت، دار المعرفة، ج 2، ص 50.
88. الخطيب، من مبادئ الاقتصاد الإسلامي. ص 66.
89. سورة الحديد، الآية 5.
90. سورة الأعراف، الآية 26.
91. يوسف القرضاوي، (1975)، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، الطبعة الثانية، ص 55.
92. ابن المبرد، الدر النقي، ج 3، ص 560.
93. سورة يوسف، الآية 72.
94. أبن كثير، (1994)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثانية، بيروت، المكتبة المصرية، ج 4، ص 401.
95. القرطبي، (1935)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ج 9، ص 232.
96. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإجارة، ج 2، ص 769، رقم 2156، مسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام، ج 4، ص 201، رقم 2201.
97. ابن المبرد، الدر النقي، ج 3، ص 794.
98. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، ج 2، ص 146، رقم 2326.
99. البهوتي، كشف القناع، ج 3، ص 152.
100. سورة النساء، الآية 4.
101. البهوتي، كشف القناع، ج 4، ص 320.
102. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، ج 7، ص 69، رقم 997.
103. البهوتي، كشف القناع، ج 4، ص 520.

104. النوي، لغات التنبيه، ص58.
105. البخاري، الأدب المفرد، (1994)، باب قبول الهدية، ص221، رقم 462.
106. الإمام أحمد، المسند، ج 2، ص424.
107. ابن المبرد، الدر النقي، ج _558.
108. سيد سابق، فقه السنة، بيروت، دار الكتاب العربي، ج 3، ص231.
109. البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، ج 1، ص46، رقم 91.
110. ابن المبرد، الدر النقي، ج 3، ص565.
111. سورة البقرة، الآية 180.
112. البخاري، صحيح البخاري كتاب الزكاة، ج 2، ص 538، رقم 1410.
113. يوسف القرضاوي، (1991)، فقه الزكاة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ج2، ص875، عيد عبد الحميد، الأمن والأمان، ج 2، ص220.
114. سورة الإسراء، الآية 70.
115. سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة الخامسة، مطبعة عيسى الحلبي، ص132، عيد عبد الحميد، الأمن والأمان، ج 2، ص 220.
116. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ج 3، ص 880.
117. سورة البقرة الآية 168.
118. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 478.
119. سورة المعارج، الآيتان 24 – 25.
120. الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص 358.
121. سورة النساء الآية 11.
122. جريشة، دين ودولة، ص 63.
123. الحاكم، المستدرک، ج2، ص369، وقال صحيح الإسناد على شرط مسلم، ابن ماجه، سنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام، ج 2، ص277.

Abstract

This study .dealing with very important topic which is private property and its developmental aspects in Islamic Economics .The study provides a definition to Islamic economics Linguistic cally and as a term. The origins on which Islamic economics is based are also discussed, the fixed and the changeable according to time and situations. The study also deals with private property in Islam and the development aspects in it. In addition to some limits that organize private property.

Evaluation of a Training program in Communication Skills from Perspective of Livestock Facilitators in Tokar Area

Mahmoud Hassan. Ibnouf⁶

ABSTRACT

This study presents the processes of the planning, implementation, and evaluation of a training program in communication and facilitation skills aimed at enhancement of the capacity of the livestock facilitators in Tokar area, Red Sea State. Facilitators training are used in the processes of adult education to effectively applying the communication and facilitation skills to help local communities to identify their needs and problems. The livestock facilitators have a role to play; they are involved in the process of awareness raising and diffusion of agricultural innovations. They are also expected to facilitate the process of group decision making aiming at improving local rural communities. The participants of this training program were the livestock facilitators. Eleven trainees attended the training program during the period of 27-30/9/2010. the planning of the training program was conducted according to specific limitations included the educational situation, different characteristics of the target groups and the training contents. The training procedure was patterned according to the principles of adult education. An extensive review of literature and consultations with subject-matter specialists were conducted by the researcher to identify the most important competencies in communication and facilitation needed by the livestock facilitator.

The results of the study indicated that 10 competency statements in communication and facilitation skills were determined to build the capacity of the facilitators. The appropriate training methods were selected and the main educational objectives were set up according

⁶ University of Bahri – Khartoum North

to different educational situation. The pre-test and post-test survey was carried out by the researcher to test the trainees knowledge and skills before and after the training program. The questions covered selected competencies in the areas of communication and facilitation skills needed by the livestock facilitators. The results of the pre-test survey indicated that the trainees have limited competencies in the areas related to communication and facilitation skills. The results of the post-test survey indicated that the trainees acquired knowledge, skills and attitudes in different areas of the program. These results reflect the effectiveness of the training program in building the capacity of the trainees and provide them with the important competencies. The findings of the study indicated that the trainees as a group were satisfied with the program; the program was designed according to their needs; the program was worthwhile and very interesting; and the program provided them with different competencies which will help them to improve their communities and the livestock production. The study produced general recommendations to serve as a basis for developing an ideal framework for planning, implementation and evaluation of training programs in communication and facilitation skills to build the capacity of the livestock facilitators.

INTROTION

Experience with agricultural and rural development has revealed that the extent to which farmers possess the knowledge, skills and favourable attitudes concerning the technological advances that can increase production, is one of the most important factors accounting for the success or failure of many development programs. It has been demonstrated that improved agricultural technologies, once made available, are either not used at all or misused by farmers. The critical factor explaining the differences, for example, between obtaining 1000 kg of wheat per hectare or 4000 kg, is not related to objective conditions affecting production such as soil quality, amount of moisture available, temperature during the growing seasons, etc. but rather, it is the qualify of decisions made by

farmers concerning the various steps in the production process and the skillful implementation of these steps. Increasingly, farmers are required to work in groups, and overall farming effectiveness increasingly depends on an individuals ability to facilitate group work⁽¹⁾.

Groups that need to make decisions or engage in a planning process often find that using a facilitator makes this process more efficient and easier for everyone involved. A good facilitator can keep meetings focused on the subject of discussion or on dealing with the problem at hand; remind participants to consider the broader context of the issues; provide a neutral perspective and manage the process; move meetings along in a timely manner; help the group achieve useful meeting outcomes; and give the group a sense of accomplishment ⁽²⁾. Communication skills are critical for a facilitator. How you communicate, a side from the substance of the event can make a difference in gaining support and moving things along efficiently and effectively. Some skill points for communicating include active listening modeling judgmental and focusing attention ⁽³⁾. The livestock extension administrators have realized the importance to build-up facilitation skills of the livestock facilitators and to facilitate group to create an enabling environment for participatory decision making. The livestock facilitators have a critical role to play; they are involved in the process of awareness raising and diffusion of livestock innovations; on-farm trials and data collection. They are also expected that to provide informal support and developing facilitative leadership.

Objectives of the study

The purpose of this study was to develop a training program to contribute to the enhancement of the capacity of livestock facilitators to effectively applying the communication and facilitation skills. The specific objectives of the study were as follows:

1. To develop a list of the most important competencies in communication and facilitation skills needed by the livestock facilitators in Toker area.

2. To develop and organize learning experiences and teaching strategies to effectively applying the communication and facilitation skills to: (a) increase the quality of group decision; (b) increase group commitment to decisions; (c) enhance relationships among team members; and (d) achieve group harmony and collaboration.

METHODOLOGY PARTICIPANTS

The participants of the training program were 11 livestock facilitators in Toker area, Red Sea State. The program was conducted during the period of 27-30/9/2010, as a part of the Sudan Productive Capacity Recovery Program – Capacity Building Components (SPCRP-(BC), which organized by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

Development of the training program

An extensive review of literature and consultation with subject-matter specialists were conducted to identify the most important competencies in the area of communication and facilitation skills strongly needed by the livestock facilitators in Toker area. Boyles (1981)⁽⁴⁾ suggested model for identifying needs was utilized as a basis for determining needs, establishing objectives and developing the training program. The training procedure was patterned according to Freires (1974)⁽⁵⁾ dialogue through operational workshop method. Formative and summative evaluation plans were developed.

Training methods

Literature related to methods of teaching adults was reviewed and consultations with subject-matter specialists were conducted to select appropriate teaching methods and techniques. The main methods and techniques used in the facilitation of each training lesson were summarized as follows:

1. Lecture.
2. Participatory learning.
3. Open discussion.
4. Brainstorming techniques.

5. Revision of the group work.
6. One to one interview.
7. Exchange of experience and opinion.
8. Motivational techniques.

RESULTS AND DISCUSSION

Development of competency statements

The results of this study indicated that 10 competency statements in communication and facilitation skills were identified as important for the livestock facilitators.

These competency statements were classified as follows:

1. Concept and process of facilitation.
2. Importance of the facilitation process to the livestock facilitators.
3. Communication process and its elements.
4. The role of facilitators.
5. Personal traits of the facilitators.
6. Adult education principles.
7. Techniques and tools for facilitating.
8. Guidelines for effective brainstorming.
9. Importance of the body language.
10. Listening techniques.

Development of lessons objectives

The main lessons objectives were set up and summarized as follows: By the end of these lessons the trainees of the livestock facilitators should be able to:

1. Understand the concept of facilitation.
2. Understand the importance of the facilitation process for the livestock activities.
3. Describe "the five" basic roles of the facilitators.
4. Understand the application of fundamental adult education principles.
5. Identify the traits of excellent facilitators.
6. Identify different types of personalities.

7. Understand the techniques of dealing with different types of personalities.
8. Generate ideas quickly.
9. Understand the questioning and summarizing techniques.
10. Understand the importance and application of the body language.

Knowledge and skills gained by participants

Fifteen questions developed and used by the researcher to test the trainees' knowledge and skills before and after the training program. The questions covered selected competencies in the areas of communication and facilitation skills strongly needed by the livestock facilitators. The results of the pre-test survey indicated that the trainees have limited competencies in the areas related to communication and facilitation skills. The results of the post-test survey indicated that the level of knowledge and skills gained by the trainees through the four days is very significant. Table (1) shows that 27.3% of the trainees have basic knowledge and skills about the topics of the training course, 45.4% have good knowledge, while only 27.3% have very good knowledge before the training program. The table also indicated that 100% of the trainees obtained very good knowledge and skills after the training program.

Table No (1): Results of the pre-test and post-test survey

Types of test	Poor	Pass	Good	Very good
Pre-test	0	27.3	45.4	27.3
Post-test	0	0	0	100

Lesson learned and results achieved

The lesson learned of each step of the training program were summarized as follows:

(A) Development of the training materials:

- Ability to plan and prepare training materials.
- Ability to organize and evaluate training materials.

(B) Selection of the participants and venue of the training:

- Ability to select the participants according to the criteria.
- Ability to identify suitable location and training for the program.

(C) Implementation process:

- Ability to help participants to generate ideas.
- Ability to present appropriate information and to obtain feedback.
- Ability to diagnose common problems and to prescribe proper solutions.

(D) Results achieved:

The following is a list of different types of sessions which benefit from the training program:

- Visioning, confidence, flexibility, active listening, intuition and responsiveness.
- Problem solving, open discussion, brainstorming, focus groups and team building.

Program evaluation and observations

The results of overall evaluation for this learning program revealed that the participants were satisfied with the program content and found the topics covered very relevant to their work. Moreover, they highly appreciated the facilitator and the training opportunity given to get the real experience to practice their newly acquired skills from the class.

The most important comments and observations were summarized as follows:

- The location and timing of the program were suitable.
- The training program was well organized.
- The participants are considered somewhat more competent in community relations, farm visits and less educated.
- The participants have the right background to positively interest and obtain new competences.
- The participants as a whole are highly confident in their ability to successfully facilitate different groups.

Recommendations

The researcher recognizes the needs to initiate and established general recommendations to serve as a basis for developing an ideal framework for planning training programs for the livestock facilitators:

1. The livestock facilitators will have to become more knowledgeable in the area related to technical competencies in livestock production.
2. The project staff should continue to develop and enlarge follow-up survey to determine the effectiveness of the training program.
3. The emphasis of the proposed follow-up survey should not merely be on "knowing" but rather on "making use of what is known".
4. A follow-up survey should be considered by the project staff to determine the participation level of the former trainees in the project activities.
5. Additional activities should be organized by the project staff. These activities include: family events, tours, and on-farm instruction.
6. Incentives should be provide to the livestock facilitators to support the sustainability of the facilitation process.
7. The results of this study should be considered in the planning for the future training programs purpose to elaborate of its expertise in this matter.
8. The results of this study should also be shared with the trainees, local leaders, and the administrator of the (SPCRP-CBC).

Acknowledgement

The researcher wishes to express his appreciation and thanks to the administrators of SPCRP-CBC project, FAO for facilitating all logistical support on timely fashion and quality basis.

REFERENCES

1. **Bens, Ingrid (2000).** A step-by-step Guidebook with Customizable Worksheets. Jossey-Bass.
2. **Schwarz, Rager (2002).** A comprehensive Resource for Consultants, Facilitators, Managers, Trainers and Couches. Jossey-Bass.
3. **Pickett Institute Curriculum (2002).** Building Capacity for Community-Based Strategic Planning. Urbana, VA, USA.
4. **Boyle, Patric (1981).** Planning Better Programs. McGraw-Hill Book Company, New York, USA.
5. **Freire Paulo (1974).** Pedagogy of the Oppressed. Herder and Herder, New York, USA.

المستخلص

تستعرض هذه الدراسة عمليات تخطيط وتنفيذ وتقويم برنامج تدريبي في مجال مهارات الاتصال والتيسير يهدف إلى تأهيل قدرات الميسرين الذين يعملون في مجالات تنمية الثروة الحيوانية بمنطقة طوكر، ولاية البحر الأحمر. ويتم استخدام تدريب الميسرين في عمليات تعليم الكبار لتطبيق مهارات الاتصال والتيسير بفعالية لمساعدة المجتمعات الريفية للتعرف على احتياجاتها ومشكلاتها. ويكمن دور الميسر في التوعية ونشر المستحدثات الزراعية وتقديم الدعم غير الرسمي وتيسير عملية إتخاذ القرارات الجماعية بغية النهوض بالمجتمعات الريفية المحلية.

شارك في هذا البرنامج التدريبي عدد 11 ميسر خلال الفترة 27-30/9/2010م. وتم تخطيط البرنامج التدريبي وفقاً لمحددات تتضمن الموقف التعليمي والمجموعات المستهدفة وخصائصها المختلفة وطبيعة المحتوى التدريبي والإهداء بأسس ومناهج تعليم الكبار. وقام الباحث بالإطلاع على المراجع والمصادر والدراسات السابقة وإستشارة الاختصاصيين في مجال مهارات الاتصال والتيسير للتعرف على الكفايات Competencies المهمة والتي يحتاج إليها الميسرين.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن 10 كفايات رئيسية في مجالات الاتصال والتيسير قد تم تحديدها وإختيارها لتأهيل قدرات الميسرين، كما تم أيضاً إختيار الطرق التدريبية المناسبة وصياغة الأهداف التعليمية لكل درس وفقاً لمحددات تتصل بالمواقف التعليمية المختلفة. قام الباحث بوضع الإختبار القبلي والبعدي للمتدربين في بداية ونهاية البرنامج التدريبي، وشمل الإختبار بعض الأسئلة المهمة والمرتبطة بمهارات الاتصال والتيسير التي يحتاج إليها الميسرين في عملهم. وأشارت نتائج الإختبار القبلي إلى أن جميع المتدربين لديهم معارف ومهارات محدودة، كما أشارت نتائج الإختبار البعدي إلى أن المتدربين قد إكتسبوا خلال فترة البرنامج معارف ومهارات وإتجاهات في جميع المجالات المطلوبة مما يوضح فعالية البرنامج في صقل مقدرات المتدربين وإكسابهم الكفايات المهمة.

وأظهرت نتائج تقييم البرنامج أن جميع المتدربين قد أوضحوا بأنهم راضون تماماً عن البرنامج. والذي قد تم تخطيطه وفقاً لإحتياجاتهم وقد حقق رغباتهم واهتماماتهم وأضاف إليهم قدرات متعددة سوف تساهم في النهوض بمجتمعاتهم المحلية وتنمية الثروة الحيوانية. وتوصلت الدراسة إلى صياغة بعض التوصيات العامة والتي تتمثل في أهمية تصميم نموذج مثالي يهدف إلى تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج التدريبية في مجال مهارات الاتصال والتيسير لتأهيل قدرات الميسرين في مجالات تنمية الثروة الحيوانية.

Gender Gap in Employment in Sudan An Empirical Study for Sudan Railways Corporation and Gezira Scheme (1990/2006)

Adel Ali Ahmed Mohamed, Intisar Ali Ahmed Khalid

ABSTRACT

This study investigated the behavior of the gender gap in employment in two corporations in Sudan, namely Sudan Railways Corporation and Gezira Scheme over the period (1990 - 2006). The analyses are based on secondary data collected from the Personnel Affairs Office of Sudan Railways Corporation and Sudan Gezira Scheme. The ordinary least squares (OLS) method is adopted to estimate the trends of males participation (M), females participation (F) and ratio of females to males participation (P). The trend coefficients are then used to compute compound growth rates of these variables. The results of the study reveal that while both males and females participation for Sudan Railways Corporation (SRC) have exhibited negative growth rates, it is the significantly lower growth rate of males participation that has given rise to the positive growth in the ratio of females to males participation. For Sudan Gezira Board (SGB), the results suggest a real improvement in women empowerment since the growth in females to males participation is found to be mainly due to the positive growth in females participation.

INTRODUCTION

Gender refers to different roles that men and women play in a society as well as to the right, and responsibilities associated with these roles. In this sense, gender differs from “sex” which refers to the biological and physiological differences between men and women (Population Report, 1998).

The empowerment of women and improvement of their economic status are highly important. It is estimated that over 40 percent of the world labour force are females. In some regions, such as sub-Saharan Africa, working women are estimated to be 50 percent of the labour force. In other areas, such as China, Vietnam, the Russian Federation and Central Eastern Europe, womens participation rates in different activities are high, reaching almost 50 percent (Ruth Dixon, 2000). Sudan is one of the North African and Middle East countries, which are characterized by very low females participation rates.

Womens increased participation and changing position in the labour force is one of the most significant transformations the world has experienced in recent decaades. Thus the the the International Conference on Population and Development 1994 held in Cairo recognizes that womens empowerment and their political, social, economical and health status are highly important in their own right. According to the ILO (1993) estimates, only one in ten or so of African adults earn a wage in the informal sector or a salary from a formal employment. In addition, women are unequally represented in the modern setting of the economy, where they tend to have mainly low – status occupations or low – paid jobs (Christine Oppong and Rene Wery, 2001). Most of the women registered as economically active are found either in agriculture or in low productivity, home – based activities. This explains the limited economic role played by women in the countries.

Why Gender Gap in Employment?

A ccording to the 1993 population census, the labour force participation rate from tha total population in Sudan is estimated at 51.4 percent for males and 7.8 percent for females making a gender gap of 43.6 percent. The economic activities in which women participate are mainly agriculture, trade and small-scale manufacturing. According to the 2001-population data sheet, the labour force participation rate from the total population was 32.1 percent for both sexes in the northern states of Sudan and 17.8 percent for females. Women engage mainly in agriculture, trade and manufacturing and have little or no access to other jobs. For this

reason, the number of the unemployed was higher for women than for men. In other words, men have an advantage over women in employment opportunities.

The importance of the paper stems from the fact that women play a paramount role in the society through participation in different activities. According to some studies, women's total working time exceeds that of men by two hours or more in most LDCs. So, a reduction in the gender gap in employment (increasing the chances of women in work) may have an important positive impact on the development process.

Objectives:

The main objective of this paper is to shed some light on the gender gap in employment in Sudan. Also beside others specific objectives such as, to estimate the trends of males participation (M), females participation (F) and ratio of females to males participation (P). Furthermore, the paper aims at examining from an empirical point of view the growth in the ratio of females – males participation in the labour force in the Sudan, and the relative importance of each these variables to the growth in this ratio.

Hypotheses:

- The male female participation is equally distributed in Sudanese institutions
- There isn't any gender gap in the employment in SRC institute.
- There isn't any gender gap in the employment in SGB institute

Gender Gap in Sudan and Worldwide:

In the Sudan agriculture constitutes the backbone of the economy and the most important source of family income and employment. It provides employment for approximately 78 percent of the labour force. Modern industry plays a relative smaller role in the economy, accounting for less than 12 percent of the GDP in recent years.

Table No (1): below summarizes the percentage of labour force by sector in Sudan during the period (1980-1995).

Sector	1985	1990	1995	2000
Agriculture	71	68	65	62
Industry	7	8	9	11
Service	21	23	25	27

Source: African Development Report, 2001

Percentage of Labour Force by Sector in Sudan (1985-2000).

It is observed from the above table the most labour force in Sudan is engaged in agriculture sector, while very few are engaged in the industrial sector.

The economic activities in which women participate are mainly agriculture, trade and small-scale manufacturing (Badri,1999). It has been argued that a considerable increase in overall productivity could be achieved if women were given greater recognition, modern tools, training and access to employment in formal sector. Furthermore, womens economic contributions, such as fetching water, gathering wood and producing food for the family, are invariably overlooked by official statistics. Also womens economic remuneration has always been lower than men, resulting partly from sex discrimination and segregation in employment.

Beshir (1977) noted that the educational selsction process in the Sudan not only discourages technical training but also fails to make use of women, a very large potential labour force, who can work effectively at professional, technical and clerical levels. The potential contribution of women in the labour force, however, is probably offset by traditional and religion-oriented sanctions still imposed on women in some parts of the country.

The impact of changing economic conditions on womens involvement in the labour market is mediated by social relations of gender in each society that determine, among other things, the sexual divisions of labour, the distribution of material and social resources, and the nature and degree of male power and privilege. Gender system affects both the supply of and demand for female labour. In turn, social structural changes in the labour market can

challenge the traditional gender system by offering new opportunities to women and girls.

The sex segregation of occupation, which often occurs together with racial and ethnic segregation, is one of the most visible manifestations of labour market segregation. Although declining in some countries, stereotype sex discrimination continues to circumscribe women's opportunities and to steer girls and women into low paid jobs (Omer and William, 1994). This has given rise to a widening gender gap defined as the difference between men and women in benefit, opportunities, and access to resources. Gender gap in employment is defined as the difference between the participation rates of males and females.

The importance of women's contribution to national development was initially articulated at the United Nations International Conferences for women held in Mexico City in 1975 as in conferences at the national levels throughout the United Nations Decade for Women (1975-1985).

In the United States, Canada, the United Kingdom, Italy and Germany the female share of the rapidly growing part – time labour force ranges from 79 to 95 percent (Bardasinal and Gornik, 2000). The high probability of working part – time is found among married mothers, followed by married women without children, single mothers and single women without children. Today in U.S women make up almost half of the workforce. Since 1960, the proportion of single women in the workforce has jumped from 58.6 percent to 66.4 percent. While the proportion of working married women has climbed from 31.9 percent to 59.4 in that time. Also females participation rate in labour force in Buenos Aires has risen rapidly during the past two decades, reaching 46 percent in 1995. Women in Europe also take an increasing proportion of the new jobs (Employment in Europe, 1996). Then between (1980-1997) women's economic activity increased in most of the region. In most European countries, the employment rate of women is significantly lower than that of men. The segregation of women and men in the labour market remains a major concern in all European countries, in particular in Nordic countries, in which women share of the work

force in high. Women still dominate in caring professions and men in the building and agricultural sectors, and in some countries, it is even increasing. In the private sector, women are paid on average 25 percent less than men (World Bank, 1996).

In some regions, such as sub-Saharan Africa, the high visibility of women as workers exceed half of the labour force in recent years. Latin America recorded the largest increase in the share of women in the labour force. In the 1980s little more than a quarter of the labour forces were female in Central and South America. From 1980 to 1997 the proportion of women in labour force also grew in Western Europe and the other developed regions (Rhett Shostak, 2000).

Table (2) below displays the percentage of labour force participation rates for Africa over the period (1980-1999). It is clear from the table that these rates have remained approximately constant.

Table No (2): Participation of Labour in Africa According to Sex (1980-1999)

Sex	1980	1995	1999
Both Sexes	42.9	42.9	43.3
Females	34.2	34.4	35.0
Males	51.7	51.4	51.6

Source: African Development Report, 2001

In North Africa women's share of the labour force increased from 20 percent in 1980 to 26 percent in 1997. Rhett, found that women's activity rate have increased in many regions while men's rates have decreased. Despite this fact the gender gap in economic activity still exists in Third World countries although it differs from one region to another. For example in North Africa the economic activity rate was 21 percent for females compared with 79 percent for males in 1980 making a gender gap of 58 percent, while it was 29 percent for

females in 1997 compared with 77 percent for males with a gender gap of 48percent (Rhett,2000).

According to Manpower and Migration surveys (MMSs) carried out by the Ministry of Manpower in 1990 and 1996 the labour force in Sudan is estimated to have grown from about 6 millions to almost 8 millions within the six-year period. The majority of labour force resides in rural areas. About 17 percent of the labour forces were estimated to be unemployed corresponding to 1 million in 1990 and rising to 1.3 million in 1996. Females are estimated to have suffered higher rates of unemployment

Through the period but the gender differential is estimated to have declined between 1990 and 1996. Unemployment in urban areas appears to have been solidified. Over the six-year period, urban areas replaced the countryside as the higher unemployment locale. Nevertheless, rural areas continued to hold the majority of the unemployed in the country. Throughout the period, however, urban females experienced the highest unemployment rates in the four-way gender and rural/urban residence classification.

The result of both surveys seems to suffer problems of coverage and content with respect to employment, earnings and other household characteristics. For these reasons they have underestimated the participation of women and children in formal economic activity and the rates of employment and unemployment. As we have mentioned earlier, it is widely acknowledged that the labour force approach to measuring participation underestimates the contribution of women to national income. For example, women's domestic activities in the kitchen and home are not counted. Most of the tasks they perform concurrently with these chores, such as carrying water, collecting firewood, working on the household farm and unpaid family labour, largely go unrecognized.

From table (3) below we observe that in 1999, the crude labour force participation rate in Sudan excluding nomadic population, for both sexes was 39.3 percent, while it was 23.2 percent for females and 55.4 percent for males (African Development Report,2001). The overall participation rate of labour force in Sudan changed very little in the period (1980-1999).

**Table No (3): Labour forces Participation Rate in Sudan
According to Sexes (1980-1999)**

Labour Force	1980	1995	1999
Both Sexes	36.6	38.3	39.3
Females	19.7	21.7	23.2
Males	53.4	54.8	55.4

Source: African Development Report, 2001

MODEL AND METHODOLOGY

It is well known that increasing womens participation in the labour force is recognized as one of the important means of improving womens empowerment. The objective of the study is to examine from an empirical point of view the growth in the ratio of females – males in the labour force in the Sudan. Since the ratio may change as a result of non-proportionate changes in the variables to the growth in the ratio. Thus, for example, despite the growth that might have occurred in the ratio, this growth might have been resulting from a decline in males participation rather than a result of a significant growth in females participation. In this way, therefore, we will be able to assess the state of women empowerment relative to men empowerment insofar as their participation in the labour force is concerned.

Two standard measures can be used for computing the growth rate of a variable over a specified period of time. The first measure uses the end points of the data and is criticized in that it is not only influenced by the choice of years, but it also ignores the information lying between the selected end points. In view of this, an alternative measure has been proposed which takes into account the whole set of information and is based on fitting an exponential function in time (Mahran, 2000). The function to be estimated takes the log-linear form:

$$\ln Y = \ln a + bt \quad (1)$$

Where Y is the dependent variable, t denotes the time, a and b are the regression parameters to be estimated.

The above equation will be used to estimate the trends of males participation (M), females participation (F) and the ratio of females to males participation (P) which is calculated as the participation of females deflated by the participation of males and is defined as:

$$P = (F/L) / (M/L) = F/M \quad (2)$$

Where (L) denotes the labour force.

Applying ordinary least squares (OLS) methods to equation (1) we obtain an estimated value of the parameter b, which can then be used to calculate the estimated compound growth rate r of the dependent variable Y, given by the formula:

$$r = (e^b - 1) \times 100 \quad (3)$$

Where (e = 2.71828) is the well – known Eulers exponential constant.

The above formula is used for our purposes to compute growth rates of males participation, females participation and the ratio of females to males participation for the period (1990-2006). Based on these rates, we compute the percentage shares of growth of males and females participation to the growth of their ratios, noting that:

$$P \bullet / P = F \bullet / F - M \bullet / M \quad (4)$$

Where:

$P \bullet / P$ = Growth rate of the ratio of females to males participation

$F \bullet / F$ = Growth rate of females participation

$M \bullet / M$ = Growth rate of males participation

The main sources of data will be the Localities Personnel Affairs Offices and Service Affairs Chamber in Sudan Railway Corporation and Gezira Scheme . From the above source that the study will rely entirely on secondary data.

The Empirical Results

By applying (OLS) technique to the data for females participation, males participation and ratio of females to males participation, we estimated a log-linear form of equation (1) for each corporation. The regression results are summarized in table (4) below.

Table No (4): Estimated Equations for males participation (M), females participation (F) and ratio of females to males participation (P)(1990 – 2006)

Corporation	Variable	Constant a	Coefficient b	t-ratio	F-ratio	R2	D.W.
SRC							
	P	-.876	.040	1.596	2.548	.220	1.14
	M	1.657	-.083	-1.725	2.980	.250	1.35
	F	.812	-.040	-1.877	3.521	.280	1.71
SGB							
	P	-3.23	.03070	2.368	5.605	.384	2.18
	M	4.567	-.001403	-2.827	7.992	.470	2.13
	F	1.335	.02930	2.349	5.519	.380	2.19

Source: Own calculations.

The regression results summarized in table (4) above show that the trend of the ratio of females to males participation (P) is positive, while the trend of males participation (M) is negative in the two corporations. The trend of females participation (F) is positive for (SGB) while it is negative for (SRC).

In view of the estimated equations above and F-ratio, it is clear that the regression equation is significant at 0.05 level for (SGB) while it is significant at 0.10 level for (SRC). Thus, as with simple regression, it is natural to observe that the trend coefficients are significant at 0.05 level for (SGB) while they are significant at 0.10 level for (SRC). Based on Durbin-Watson statistic, we observe that there is no serial correlation in the regression at 0.01 level for (SGB) and also at the same significance level for (SRC) after solving the problem of auto-correlation. In view of the formula in equation (3), and the results of table (4), the compound growth rates of (P), (M) and (F) are computed and reported in table (5).

Table: No (5): The compound growth rates of (P), (M) and (F) (1990 – 2006)

Variable	SRC		SGB	
	Growth rate	% share	Growth rate	% share
F	-3.9	-95.1	2.97	95.5
M	-8.0	-195.1	-.14	-4.5
P	4.1	100	3.11	100.0

Source: Own calculations.

The results in table (5) signify that females participation (F) has increased at the compound growth rate of 2.97 for (SGB) while it decreased by a compound rate of 3.90 for (SRC). Furthermore, for (SRC) the ratio of females to males participation has grown at an annual rate of 4.1 percent. This result, however, is deceptive in the sense that it does not indicate improvements in women's empowerment insofar as employment opportunities are concerned. Thus, while both males and females participation have exhibited negative growth rates, it is the significantly lower growth rate of males participation that has given rise to the positive growth in the ratio (P). This may be attributed to the policy of labour force reduction for both sexes adopted by the corporation since the mid 1990s as a step towards privatization.

Regarding (SGB), the results signify that the ratio of females to males participation (P) has grown at an annual rate of 3.11 percent. This positive growth, in contrast to results concerning (SRC), is due to an improvement in women's empowerment in terms of employment opportunities and not due to the lower growth rate of (M). This is clear from the significant positive growth rate of females participation (F) which is estimated at 2.97 percent and the insignificant decline in males participation estimated at 0.14 percent, giving a real improvement in women's empowerment.

Conclusion

This paper investigated the behavior of the gender gap in employment in two – selected corporations in Sudan, namely Sudan Railways Corporation and Gezira Scheme. The paper used

secondary data collected from the Personnel Affairs Office of Sudan Railways Corporation and Gezira Scheme. An exponential function in time has been used to estimate the trends in (P), (M) and (F) using available time series data for the period (1990 – 2000). These trend parameters were then used to compute the compound growth rates of (P), (M), and (F). The results of the study reveal that while both males and females participation for (SRC) have exhibited negative growth rates, it is significantly lower growth rate of males participation that has given rise to the positive growth in the ratio (P). For (SGB), the results suggest a real improvement in women empowerment since the growth in (P) is found to be mainly due to the positive growth in females participation (F)

REFERENCES

1. **African Development Bank**, African Development Report (various issues).
2. **Badri, B. (1999)**: Reading Materials on Gender and Reproductive Health, Ahfad Univesity for women in Co-operation with United Nations Fund for Population Activities (UNFPA).
3. **Bank of the Sudan, Annual report 1999**, Khartoum, Sudan
4. **Bodua, E. (1999)**: “Gender Disparity in Education, Health and Labour Force Participation in Ghana”, a paper presented for the Annual Conference of Demographic Center. Nov – Dec 1999.
5. **Dixon, R. (2001)**: “Women and the Labour Market in Changing Economies”, International Union for the Scientific Study of Population (IUSSP), France.
6. **Mahrn, H . A. (2000)**: “Food Security and Food Productivity in Sudan, (1970-1995)”, African Development Review. Vol. 12 No. 2- Dec 2000.
7. **Omer, S. E. and William, J. H. (1994)**: Population and Human Resources Development in the Sudan, IOWA State University Press.
8. **Oppong, C. and Wery, R. (2001)**: “Womens Role and demographic Change in Sub-Saharan Africa”, International Union for the Scientific Study of Population (IUSSP), France.
9. **Shostak, R. (2000)**: “The World Women, Trends and Statistics”, United Nations, New York.
10. **UNDPA (1998)**: “Womens Participation in Economic and Political Life”, New York, Oxford University Press for UNDP.
11. **United Nation (1998)**: Population report, “Gender and Reproductive Behavior”, New York.

IFAD ENCCP Contribution to Rural Poverty Reduction And Micro and Macro Level Constraints

Khalid Ali El Amin

ABSTRACT

Despite its ambivalence between a narrow and broader definition of poverty, IFAD in the case of ENCCP, however, adopted a much broader conception of rural poverty reduction in practice than what was primarily held in theory. To a large extent IFAD ENCCP made some relative success in rural poverty reduction in its broader terms; i.e., more than poverty understood only in terms of achieving an increase in cash income. During its ten year duration, ENCCP made some progress in alleviating constraints facing the rural poor through a participatory approach that drew the rural poor into a number of organizations, which enabled them to have access to agricultural credit, farm inputs, technical knowledge, drinking water and light livestock. Despite shortcomings in targeting and credit assistance, IFAD ENCCP in the short term helped the rural poor increase yield levels of food and cash crops, enabled them acquire assets and have access to drinking water. These interventions made some relative but real improvements in the living conditions of some of the rural poor in the Project area.

However, relative ENCCP success was hampered by a combination of micro and macro level socioeconomic and political factors and forces. Limited assistance that left out other rural poverty dimensions, weak community participation and the dominance of local merchants all functioned at the local level to curtail ENCCP potential rural poverty reduction achievements. Forces and factors external to ENCCP; at the Federal, State and Local Council levels, on the other hand, operated more in line with rural poverty generation than poverty reduction. While the Federal government, State and Local Councils siphoned absorbed potential cash income gains that the rural poor could have realized by benefiting from

ENCCP support, all government levels did not deliver development and agricultural services in return; including those necessary for agriculture and the sustainability of ENCCP achievements. Subsequently, the same external forces and structures that largely eroded IFAD ENCCP achievements also made its relative rural poverty reduction successes unsustainable. The dominance of powerful regional and national sectional interests that act contrary to the rural poor interests, do not only generate abject poverty in Sudan's countryside, but moreover, undermine achievements made by successful rural poverty reduction interventions as ENCCP experience shows.

INTRODUCTION

The rural poor make up the majority of more than one billion poor in contemporary world, and have thus become the target of international organizations, non governmental organizations and other humanitarian agencies' projects interventions. Economic and social marginalization of the rural poor is a reflection of their weak power position in developing countries. The dire living conditions of the rural poor is partly but largely a product of the neglect of agriculture that results in low productivity of food and cash crops; leading to hunger and destitution. In many instances, and in the absence of national governments rural development strategies targeting the rural poor, the gap being created by government neglect has been filled in by NGOs and International Organizations' projects and programs that dealt with rural poverty, food security and inequality. NGOs and International Organizations' interventions outcomes to improve poor rural living conditions have often been shaped by the conceptions these organizations held on the one hand, and the socioeconomic and political constraints built into the broader economic and political structures on the other.

This paper examines En Nahud Cooperative Credit Project (ENCCP), which IFAD implemented in one of Sudan's most impoverished regions, aimed at rural poverty alleviation and improvement of rural living conditions. Drawing on the literature on

the success and failure of rural development projects, the objectives of this paper is to examine IFAD conception of poverty, how that conception has contributed to framing ENCCP interventions, its objectives, the operational modalities adopted to implement it, the extent of IFAD's success in achieving those objectives and how a combination of a macro national and micro local level limitations and constraints inherent in the broader macro national level economic and political structures have shaped the Project outcome and restricted its achievements in rural poverty reduction.

The data collected for the writing up of this paper is a combination of secondary material, primary material from reports, interviews and the researchers' own field experience. Field visits to do consultancy work for CARE Sudan, during the late 1990s on food security in West Kordofan, enabled the researcher to collect some data on ENCCP and also this partly influenced the choice of this Project to be the subject of this article. Secondary material extracted from books and articles; both in the form of hard and electronic copies from the web, has been used to piece together a relevant analytical framework to investigate how the performance of rural development and rural poverty reduction projects are conditioned by the wider socioeconomic and political context within which they operate⁽¹⁾.

The examination of this topic from this perspective is important from another standpoint. Actual projects' performance and their outcomes are usually evaluated against their objectives; however, there is a need to evaluate projects from the broader rural development and poverty reduction achievements. ENCCP, which is regarded as one of IFAD's successful of projects, is selected as an example to highlight two issues; one, when such projects make some successes measured in terms of their objectives, in broader development and poverty reduction terms they show substantial shortcomings; and the second is that when relative initial success is achieved it is negated by the wider micro and macro level socioeconomic and political constraints.

The paper is presented in six sections, the first of which provides a brief review of some selected literature on the causes of failure of rural development projects elsewhere in order to frame a broad

analytical outline within which ENCCP is examined. IFAD's conception of poverty that guided its poverty reduction intervention is briefly offered in the second section. The third section presents a general overview of West Kordofan which IFAD targeted with its ENCCP intervention; covering, among others, economic activities and the magnitude of rural poverty. IFAD's ENCCP approach to rural poverty reduction and its achievements are dealt with in the fourth section. The fifth and the sixth sections are consecutively devoted to the micro and macro levels socioeconomic and political limitations that influenced ENCCP rural poverty reduction outcome and the sustainability of some of the successes it was able to achieve. The paper winds up with conclusions and ENCCP experience implications for future similar projects in Sudan and beyond.

Rural development Projects Success and Failure: Some Concepts

Since the 1980s and 1990s many programs and projects, similar to IFAD's, were embarked upon across the developing world to promote rural development and combat rural poverty. However, the record of these Projects has not been impressive in terms of rural development and improvement of rural living conditions. George P S (1976) examined a number of Indian rural development programs and argued that the success of integrated rural development programs depends on; i) the identification of suitable activities based on local resources and comparative advantage; and, ii) the participation of rural communities in evolving the activities of rural development programs⁽²⁾. George sought sources for rural development projects' successes and failures in factors internal to rural communities and the projects designed to aid them; namely economic viability and the participation of the local rural population. George's analysis, which concentrates only on factors and forces internal to rural communities, is of limited use in explaining the sources of failure or success of rural development projects and programs.

Ruttan VW (1975) went a step further to situate rural development within the broader socioeconomic and political context to explain failed and successful outcomes of rural development projects. He dealt with the question of why was it so difficult to find examples of successful rural development projects and programs. Ruttan starting point to answer that question was his hypothesis that it is not possible to isolate development processes in contemporary rural community in a developing society from development processes in society at large. He concluded that that the design of a successful rural development strategy involves a combination of technical and institutional changes; encompassing adaptive responses on the part of cultural, political, and economic institutions as well as technical innovations which could generate substantial new income flows into rural areas⁽³⁾. Implicit in Ruttan's explanation is the inability of cultural, political and economic institutions to adapt in ways that could be conducive to successful rural development and poverty reduction. Also implicit in Ruttan's arguments is that economic and political institutions could be internal, external or both, to the rural communities targeted with rural development projects and programs.

Gustav Nemes's (2005) contribution to distinguish levels is a further advance in understanding the impact of the broader contextual socioeconomic and political factors and forces and the ways in which they could influence rural development projects' outcome. Nemes identified two levels of forces influencing rural development projects; i) the central or external level; and, ii) the internal or local level. According to Nemes, the central or external level comprises the macro level in which state policy design functions top down to allocate resources; and the local level that functions bottom up to articulate local social, economic and political interests. The two levels have to function in harmony to achieve rural development; i.e., interventions addressing the needs of the rural poor and the improvement of rural living conditions. The success of rural development projects, according to Nemes, depends on whether the two levels coincide or diverge. Accordingly, he draws the conclusion that that the failure of rural development projects is

mainly due to the tendency towards divergence between the two basic socio-political levels of rural development⁽⁴⁾.

Implicit in Nemes conclusions is the asymmetrical power relationships between the national and local levels that results in this divergence. It is a relationship in which the national level sectional interests dominate and have primacy over the rural poor interests and shape the outcome of outside interventions designed to help them. In other words, national politics and policy actions do not only diverge from the local level interests of the rural poor but could also subvert and even nullify the gains that rural development projects could make to improve their living conditions. Consequently, the failure of rural development programs could be attributed to the subordination of local interests (incorporated in rural development programs) to powerful sectional national groups' interests dominating the state and the decision-making process. Rural development projects and programs' limited success is subsequently a question of structural power relations in which the rural poor are marginalized and their interests subordinated to powerful sectional national and allied regional interests.

Taking this question of power, Andrew N Parker (1995) examined decentralization and the devolution of power from the national to the local levels in the light of rural development initiatives failures to improve the living standards of the rural poor. He suggests a conceptual model that incorporates essential political, fiscal and institutional decentralization to achieve (successful) rural development outcomes⁽⁵⁾. Although not explicitly stated, Parker seems to suggest that for the success of rural development programs, power needs to be redistributed, devolved and synchronized at all levels to successfully plan and implement rural development programs. Although national policy planning and institutional decentralization is necessary to serve the rural poor interests, however institutional decentralization is not sufficient if the poor remain marginalized within the national and local power structures. National level policy planning and the institutional devolution to the local level would serve the poor, only when the poor from the

grassroots up to the national level assert power and have influence over the decision-making process in their interests.

Institutional decentralization and the devolution of power to the local levels need to be backed up by resources, to be of content and to result in the success of rural development projects. This amounts, in practice, to power redistribution with a shift in national and local power balance in favor of the poor. In as far as the rural poor remain marginalized within the structure of power, not only would the rural sector lack the resources needed to improve agriculture and living conditions, but moreover, the socioeconomic and political dominance of powerful sectional groups would translate into severe limitations on genuine UN Organization's and NGO's projects to combat rural poverty and improve rural conditions as IFAD ENCCP would show.

IFAD's Definition of Poverty and Poverty Reduction Guidelines

During the 1980's and soon after its establishment in 1978, IFAD did not have a clear definition of poverty. As an international institution mainly concerned with agricultural development, its main task was to pool in resources from international donors, in cooperation with developing countries' governments, to work for the stimulation agricultural development. Its main goal was then understood in terms of increasing agricultural productivity and agricultural output of food and cash crops within a general development policy framework based on the conception of development as synonymous with economic growth⁽⁶⁾. Subsequently, IFAD was to function in close collaboration with national governments to support an agricultural growth strategy aimed at increasing agricultural productivity and agricultural output. So despite the absence of a clear definition and a focused concern over poverty, during the early 1980s, IFAD was involved in hard infrastructure for the agricultural sector such as irrigation rehabilitation, land reclamation and rural buildings that obviously had rural poverty reduction implications.

However, by the second half of the 1980s and with the shift in development thinking from defining development as merely

meaning an increase in growth rate to a broader conception that encompasses socioeconomic, political and cultural issues, IFAD's emphasis also took on a broader development perspective. Its focus then shifted from the simple increase in agricultural production and productivity to a holistic development conception that includes, in addition, community development, the promotion of grassroots organizations and the advance of rural financial services that specifically aimed at the rural poor⁽⁷⁾. This new trend in IFAD's thinking accompanied the 1980s redefinition of rural development that refocused from emphasis only on increasing agricultural production and productivity to the combat of rural poverty and the reduction of rural inequalities; i.e., paying more attention to the rural poor⁽⁸⁾.

Conceptualization of poverty in terms of definition and causes guides action and in the case of IFAD, such conceptualization directly feeds into its practical interventions to alleviate rural poverty. Although it recognizes that "poverty [is] broad, multidimensional, partly subjective, variable over time, comprising capabilities as well as welfare, and in part relative to local norms", IFAD adopts the simple poverty measure that defines poverty "as deprivation of sufficient consumption to afford enough calories, or as *dollar poverty*",⁽⁹⁾. The adoption of a one dollar a day criterion could be attributed to the difficulties associated with the use of different, often non-comparable national consumption poverty lines. Moreover, other qualitative poverty attributes are considered to be closely associated with the quantitative poverty attribute; cash income. In this conception, IFAD thinking is that groups and communities poor in terms of income and consumption tend to be poor in other respects⁽¹⁰⁾. Those below the one dollar-a-day poverty line tend to spend at least 60-70% of all income on basic food⁽¹¹⁾. Thus people living on only a dollar a day are usually unable to afford adequate clothing, housing, schooling and health care. Inadequate education and health; common among the children of poor parents, all restrict earning potential and limit the possibilities of exist from poverty⁽¹²⁾.

The ill-being caused by poverty is held to have many dimensions and low consumption is only one of them⁽¹³⁾. Thus, although there has been a recognition that the rural poor welfare depends on other forms of public action; i.e., on schools, clinics and civil order, however, rural poverty reduction, according to IFAD largely depends on an adequate share of public funds to be channeled into agricultural investment⁽¹⁴⁾. Therefore effective rural poverty reduction, according to IFAD, by necessity requires that resources should be reallocated to the agricultural sector and the rural poor⁽¹⁵⁾. IFAD identified constraints that bar the poor from making use of market opportunities to improve incomes and exit from poverty to include; i) the absence of local institutions; ii) the lack of access to technology; iii) the lack of financial institutions that provide badly needed credit; iv) the lack of access to both clean drinking and irrigation water;⁽¹⁶⁾; and, v) the lack of access to physical and social infrastructure such as roads, storage facilities, schools, clinics and training centers⁽¹⁷⁾. IFAD's projects and programs are subsequently designed to tackle some of these constraints and enable the poor improve their living conditions.

As a guide for action, IFAD's 2001 Rural Poverty Report highlights the importance of four aspects of critical importance for rural poverty reduction; i) the importance of food crops in the livelihoods of the rural poor; ii) better distribution of and access to water; iii) tackling inequality by empowering the rural poor through higher shares and control of appropriate assets, institutions plus access to technologies and markets; and, iv) emphasis on the participatory approach and rural community organizations⁽¹⁸⁾. Accordingly the formation of rural institutions and organizations to empower the poor is one important mechanism IFAD has recently adopted in its projects and programs⁽¹⁹⁾. The formation of rural organizations and the empowerment of the rural poor through participation is considered, by IFAD, to be the foundation of rural poverty alleviation⁽²⁰⁾. The rest of this paper would be an examination of the extent to which these general principles in conception have been pursued in practice, in ENCCP, to achieve rural poverty reduction,

and the socioeconomic and political constraints restricting poverty reduction achievements.

Rural Poverty in En Nahud Area and ENCCP Poverty Reduction Objectives

En Nahud District, in West Kordofan, lies in the semi-arid Savannah zone of the Sudan. Rainfall is seasonal, between July and September, and varies from the North to the South but on average it is around 350mm. The district covers around 59 000 km in which a combination of subsistence farming, cash crop production and livestock rearing are pursued as the major economic activities. The majority of the population is composed of settled farmers, around 84%, producing millet, sorghum as food crops in addition to groundnuts, sesame, karkade and water melon seeds as cash crops⁽²¹⁾. The remaining 16% are pastoralists who depend on livestock rearing as the major source of livelihood and thus move with their animals in search of pasture and water. Settled farmers also rear light livestock for milk and for sale to obtain cash in times of need. Farming is seasonal and annual rainfall fluctuates from one year to the next; leading to frequent occurrence of periods of droughts. Drinking water is in short supply and constitutes a major problem for the local communities and a constraint to farming. Infrastructure is weak, paved roads are absent, transport is difficult and costly and access to markets is limited⁽²²⁾.

Estimated average per capita income in the ENCCP area (En Nahud area) was, in 1987/88, in the range of US\$ 131; an indication of very severe rural poverty⁽²³⁾. About 92% of this group of farmers used to borrow cash for agricultural production and consumption, from village merchants on high profit margins "*shail*" and/or goods on credit with an increase in price of over 50%⁽²⁴⁾. This group of the rural poor constituted about 96% of the farming population in the project area and the remaining 4% represented a relatively high-income group of rich farmers who run large-sized farms and earned extra income from involvement in off-farm economic activities; i.e., trade and informal credit. Poor peasant farmer group was composed of household heads that derived livelihoods almost wholly from

farming; having no extra off-farm cash income sources. Being mainly focused on the rural poor, ENCCP targeted this group of small farmers whose estimated per capita income was less than US\$ 125 (less than half a dollar a day) compared to the national average of US\$ 320⁽²⁵⁾. Poor women household heads were also considered part of the target group of the rural poor and were to receive about 15% of the short-term loans, which ENCCP advanced, in addition to loans for women farms (*jubrakas*) cultivated to food crops⁽²⁶⁾. IFAD extended around US\$ 7 million to finance a rural development project based on credit allocation to poor farmers to have access to a technical package and agricultural extension named En Nahud Cooperative Credit Project (ENCCP)⁽²⁷⁾. The main project objective was to improve the living conditions of the rural poor by increasing yield levels of food and cash crops of exiting farm plots through credit to finance the purchase of inputs, agricultural implements together with provision of agricultural extension for improved farming practices⁽²⁸⁾. The Project also supported women farmers by specific targeting of women plots for food production (*jubrakas*) and extended credit to poor communities and community members for the ownership and maintenance of water yards. Credit was also extended to some poor farmers to possess light livestock. ENCCP emphasis was on increasing food and cash crop production by increasing productivity of land already under cultivation and *not* by increasing the size of land put to cultivation. In other words the main objective of the Project was to increase productivity through the intensification of production and not through the horizontal expansion of production. In a drought-prone area this approach is important for land conservation and improved natural resource use and management. Drought resistant high-yielding early-maturing crop varieties were introduced to make use of the short spells of rain to increase yield levels and reduce poverty.

ENCCP Participatory Approach to Poverty Reduction: Achievements

Participation of the target group (poor peasant farmers) was seriously adopted and put to practice in the reformulation of Project

objectives and implementation. Some components which were primarily not part of the Project initial Blueprint Plan were incorporated into the Project in response to farmers' demands. The Baseline Survey conducted prior to the Project implementation, in 1989, which was partly a consultation process, attempted to identify what poor peasant farmers considered the major constraints to agricultural production and a source of their poverty. The Baseline Survey results indicated that farmers identified the major constraints and sources of their poverty as; i) pests and diseases; ii) poverty, low income and indebtedness; iii) shortage of water; and, iv) lack of assets; including livestock⁽²⁹⁾.

Three ENCCP components were subsequently developed in response to the target group's list of constraints and priorities that the baseline survey had revealed, and which ENCCP initially did cover, were incorporated into its interventions. These include; local pest control, livestock restocking program and the provision of drinking water facilities⁽³⁰⁾. Pests attacks is one major factor in productivity decline, poverty and destitution amongst peasant farmers. Pests cause huge damage to crops; contributing to low productivity; in an already drought-affected dry zone, and sometimes lead to complete crop failure of both food and cash crops; causing severe food insecurity and destitution. Rats and locusts attack crops and cause great damage to yield levels⁽³¹⁾. Light livestock form a significant part of poor peasant farmers' livelihoods. Goats and sheep feed on crop residues, provide food (milk) for the family; particularly children and could be sold for cash in times of bad need; e.g. crop failure and illness; thus providing some kind of security against sudden shocks. The scarcity of water, on the other hand, was a huge burden for the majority of the rural population in the ENCCP area. In addition to its impact on health, water tended to consume around 30-50% of poor peasant families' cash income; particularly during the dry season⁽³²⁾.

The participatory approach IFAD adopted in the formulation and implementation of ENCCP gave the poor a voice to state priorities that were considered most important to improve their living conditions. The project plan was accordingly redesigned to respond

to these demands and include poor peasant farmers' needs and priorities. The three components of pest control, drinking water provision and livestock restocking which were incorporated in the Project redesign, later proved to be the most successful of the Project components.

Before 1989, when the Project started, credit provided through the state-owned Agricultural Bank of Sudan (ABS) was inaccessible to poor farmers who lacked the collateral which the ABS required as a condition for credit allocation. Only rich farmers and traders with economic resources to meet ABS credit extension collateral conditionality could have access to credit. Thus the majority of poor farmers resorted to informal credit, with high interest rate, to meet cash needs for both production and consumption. During the time span of the project, (1989-1996), credit cooperatives were formed for the distribution of inputs and agricultural implements to poor farmers on credit. Under the ENCCP, the funds IFAD provided to the ABS made it possible for poor farmers and poor women to have access to credit with the cooperatives and women groups providing collective societal collateral⁽³³⁾. Thus badly needed cheap credit, which before the project was beyond poor peasant farmers' reach, was made available. ENCCP credit extension covered around 23 000 families having membership in 98 cooperatives and 102 women in development groups⁽³⁴⁾.

ENCCP advanced a modern input package of fertilizer, improved seeds, insecticides and promoted improved farming practices through a participatory approach to agricultural extension, to increase yield levels of food and cash crops. Adaptive research to generate improved seeds suited to drought conditions and proper application of inputs, to improve farming practices, was carried out in cooperation with the Agricultural Research Corporation in El Obied. Field demonstration trials on selected farms based on dialogue between extension officers and poor farmers was pursued as a method to communicate adaptive research results. Farmers actively participated in field trials of input application techniques, which researchers developed, and in the verification of the optimum package to recommend for adoption by the rest of fellow farmers.

Around 185 agricultural committees and 600 contact farmers in 600 village communities participated in field trials and the verification of results⁽³⁵⁾. Field demonstration of the success of the new package was pursued to convince other peasant farmers of the effectiveness of the modern farm inputs, implements and advanced farming practices in increasing yield levels and output. Field demonstration methods of the productivity benefits of the mix of the new crop varieties and technical inputs resulted in widespread adoption of the newly-introduced farming technology package and the outcome was a marked rise in yield levels of both food and cash crops. (See Table: 1). Subsequently, in 1998, cash income from millet, sorghum, groundnuts, water melon and sesame increased by 13%, 11%, 115%, 66% and 66% respectively (See Table: 1). Despite macro level constraints that the prevailing economic and political environment imposed, farmers' per capita income increased from US\$125 to US\$ 234⁽³⁶⁾.

Table No. (1): Increase in Yield Levels and Earnings by the End ENCCP Period (1998)

Season	Increase in	Increase in
Crop	Productivity	Earnings
Millet	23%	13%
Sorghum	30%	11%
Groundnuts	55%	115%
Water Mellon	---	66%
Sesame	---	66%

Source: Compiled from IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Farm Income', Working Paper VII, An Unpublished Report, June 2001, p.1; and, IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Procurement and Distribution of Agricultural Inputs', Working Paper IX, An Unpublished Report, June 2001, p.1.

ENCCP livestock component provided Livestock restocking through the distribution of light livestock on credit and the provision of veterinary services. ENCCP distributed 6851 sheep and goats to 749 families in 55 villages⁽³⁷⁾. The Project also extended access to

veterinary medicines and vaccines and provided training in animal health practices. The importance of the livestock program arises from the contribution that light livestock make to poor families' food security. Light livestock for poor peasant farmers is a source of food that contributes to improved nutrition. As a potential source of cash, light livestock also contribute to the reduction of poor farmers' vulnerability to sudden and unforeseen shocks. In drought periods livestock constitute a buffer against the drop in crop yields and crop failure by providing both food and cash. Poor farmers' demand to include livestock in the Project stems from the significance peasant poor farmers attach to livestock as an important component of their livelihood.

Drinking water scarcity is one major problem in Western Kordofan area and water availability is significant for both human health and economic activities. Drinking water is scarce and water availability and easy access to it, is a significant factor in shaping the spatial distribution of farming activities and human settlement patterns⁽³⁸⁾. In West Kordofan the main drinking water sources for both humans and animals could be categorized into two; i) traditional water sources that include natural pools, shallow wells, man-made pools and baobab tree trunks to conserve water during the rainy season; and, ii) modern water sources that consist of water yards having deep wells with one or two diesel- powered water pumps installed, in addition to tankers and cement water tanks⁽³⁹⁾.

However, water yards with diesel-powered pumps were the most reliable sources of safe drinking water. Prior to ENCCP, water yards, which the State Water Corporation owned and administered, suffered from inefficiency of operation, lack of maintenance and mismanagement. In the 1980s a combination of lack of spare parts, fuel shortage, failure to recover costs and lack of annual repairs all led to the malfunction and stoppage of 50% of diesel-powered pumps, and the remaining 50% were operating at 70% capacity⁽⁴⁰⁾. Thus when ENCCP was about to start, water scarcity in En Nahud area was endemic and both farmers' health and economic activities were greatly affected as a result. Available unsafe water sources impacted on human health, fetching water wasted time and effort

and drinking water consumed about 30-50% of household income⁽⁴¹⁾. Peasant farmers consequently pinpointed water as a major constraint to improving economic activities and living conditions and succeeded in having it included as one of ENCCP main interventions.

ENCCP water provision program component, attempted to provide water through multiple means. One was the maintenance of more than 16 existing water yards. Another was the training in maintenance of 3 or 4 local personnel, for each water yard, in order to enable communities be self-reliant in keeping water yards in operation⁽⁴²⁾. A third was the extension of credit to communities and individuals to construct 44 cements water tanks ⁽⁴³⁾. And fourth, was the financing of 18 community ownership of some water yards. To facilitate water delivery ENCCP also distributed 377 donkey-driven water carts on credit ⁽⁴⁴⁾. Water users associations were formed to run community-owned water yards and recover cost by collecting nominal drinking water rates. The effort to improve water delivery and access in poor communities was also a real contribution to the improvement of rural living conditions in the ENCCP area.

Although grassroots did not participate in project formulation, nonetheless their views and interests being voiced reshaped the Project formulation, however, grassroots effectively participated in the implementation of almost all ENCCP activities. Emphasis on the participation of beneficiaries in the implementation of IFAD's ENCCP, has led to the formation of a number of grassroots organizations; including credit cooperatives, women in development groups, water users' associations and agricultural development committees. These grassroots' organizations actively participated in the implementation of the different project components. With all attendant constraints to grassroots' participation, which would be discussed below, the formation of these organizations in the impoverished and marginalized villages of rural West Kordofan could in itself be regarded as a significant contribution to capacity building and the empowerment of the rural poor for poverty reduction. Despite problems relating to the sustainability of these rural organizations, the experience the poor gained in running their

own affairs and in taking part in decisions affecting their lives could be considered as an important community-based institutional framework for future poverty reduction actions; whether arising from within villages at the grassroots level or resulting from outside intervention.

A combination of diffusion of technical knowledge adapted to local drought conditions, access to production inputs and badly needed credit was adopted to increase yield levels without increasing the size of land under cultivation. Emphasis on the intensification of production to increase yield levels and boost output curbed horizontal expansion to compensate for the drop in yield levels as a result of the drought. Horizontal expansion, in the absence of ENCCP could have led to the clearing up of more land, exposed the top soil cover and intensified soil erosion and land degradation. In this sense ENCCP contributed to efficient natural resource use and halted further land deterioration.

The increase in land productivity was achieved through seasonal credit extension to poor peasant farmers, which was not possible before the Project. Farmers through credit cooperatives, which the Project formed, were able to obtain improved seeds, fertilizer, pesticides and agricultural implements. Agricultural committees were also formed for the participatory transfer of technical knowledge to farmers to improve farming practices. Both food and cash crops increased as result leading to improved food security and a rise in cash income for the target group; poor farmers and female household heads.

Similarly, the livestock restocking intervention contributed to meeting the rural poor food and cash needs; by providing light livestock to poor peasant families as an asset build-up that lessened vulnerability to sudden shocks. Credit extension also contributed to reduce dependence on informal credit dealers; thus enabling some poor peasant farmers to benefit from increased productivity levels by being able to sell crops at relatively higher prices. The provision of water facilities, community ownership of some water yards and the formation of water users' associations to run community-owned water sources, was also a significant progress against rural poverty

and the promotion of community self-reliance. Despite some successes in poverty reduction, ENCCP faced serious constraints that threatened the progress it made and limited its potential in poverty reduction achievements

ENCCP Contribution to Rural Poverty Reduction: Micro Local Level Limitations

Though as an area rural development and poverty reduction project, ENCCP achieved some successes, yet it faced some major constraints and limitations that greatly restricted its poverty reduction impact. Limitations and constraints could be categorized into two main sets that correspond to two levels; micro level constraints that correspond to the Project level, which hindered the achievement of improving the living conditions of poor peasant farmers *more effectively*. And, macro level constraints that correspond to the broader socioeconomic and political context, external to the Project, that limited ENCCP poverty reduction impact and impeded the sustainability of improvements the Project had made after it was phased out in 1998.

IFAD conception of poverty and perception of how to identify the poor has made it target and select the drought-susceptible region of West Kordofan whose rural population was considered one of the most impoverished in Sudan; having an average per capita of US\$131 (i.e., less than half a dollar a day) in 1987/88⁽⁴⁵⁾. It targeted only poor peasant farmers who lived on less than US\$ 1 a day with special priority given to female-headed households. Thus in line with its declared approach that targets the rural poor, IFAD was selective in terms of covering only poor peasant farmers and excluding better-off farmers who run large-sized farmers, involved in trade and in informal credit (*shail*). However, the Project excluded tenant sharecroppers, agricultural wage workers and day labors, who made up important sections of the rural poor in the En Nahud area; mostly composed of Southern Sudanese war-displaced who poured into En Nahud district in 1988 after the intensification of the civil war in the South⁽⁴⁶⁾. Moreover, the selection of the target group did not cover or capture other rural poor groups in the Project

area. The rural poor involved in handicraft manufacturing, the disabled and the elderly who could not carter for themselves for example were not part of IFAD's poverty reduction targeting.

Apart from the inclusiveness or non-inclusiveness of the target group, the Project did not deal with two issues significant for the target group's (poor farmers) exit from poverty. The first one relates to the rural poor access to markets, which was not part of ENCCP components. Poor market access deprived the target group from fully realizing the benefits of increased yield levels as a result of the Project's modern input package. Although one of the main ENCCP objectives was to increase poor farmers' cash income through increased cash crop production resulting from raising crop yield levels, the problem of marketing proved to be a major obstacle to the full realization of potential cash income gains⁽⁴⁷⁾. The main problem, which ENCCP did not deal with by providing marketing credit (consumption credit), is poor farmers' cash need for consumption that compels them to sell their crops immediately after harvest at low prices.

Low prices almost wiped out the productivity gains made possible by the Project's interventions. The lack of better market access deprived poor peasant farmers from at least 70% of potential cash income gains⁽⁴⁸⁾. Consequently poor farmers were not able to realize the full benefits from increases in yield levels, which IFAD ENCCP helped to achieve. Traders and government monopolies gained more from productivity and agricultural output increases than the target group. For groundnuts and water melons which were sold to village traders, peasant producers got only 26% of the final price, and for Gum Arabic the Government-owned Gum Arabic Corporation got 40% of the final price as a profit margin⁽⁴⁹⁾.

Marketing arrangements using the cooperatives, already established for credit extension, for *marketing credit* could have contributed to substantial cash returns from yield increases by meeting the urgent need for cash immediately after harvest that would have enabled farmers to sell crops at higher prices later in the off-season.

Judged from the viewpoint of poverty reduction in its broad multidimensional sense, the absence of health and education in the

Project intervention could be pinpointed as the second important issue being neglected. Although the provision of water facilities, incorporated into the Project redesign in response to the rural poor demand, added to improving the rural poor living conditions and reducing the severity of poverty, the provision of health services was neglected by the Project. Nor was education, an important factor both for empowering poor rural communities and for breaking the cycle of chronic poverty, provided for by the Project. However, the absence of education and health signifies government (at the Local, State and Federal levels) failure; resulting from the neglect and marginalization of the rural poor; particularly in Sudan's marginalized regions, rather than a shortcoming in IFAD's ENCCP. The provision of health and education was neither part of IFAD's mandate, nor was it part of the Project's objectives. However, because ENCCP was largely a rural development and poverty reduction project, long term poverty reduction (exit from poverty) could not be perceived to be realized without health and education provision.

Another set of issues connected to constraints internal to the micro level are a number of factors internal to the local communities in the Project area. One constraint relates to the sustainability of rural organizations; particularly those in charge of water yards and credit extension. Water users' associations and credit cooperatives sustainability was hampered by the weakness of community members' participation. High illiteracy rate and migration of articulate and young community members were some of the factors that account for low participation levels. These coupled with poor farmers' inability or reluctance to devote unpaid labor time and effort required to run community organizations, all contributed to these organizations being controlled by very few members. Corruption became widespread and community interest in efficiently running these organizations subsequently waned⁽⁵⁰⁾.

ENCCP Contribution to Rural Poverty Reduction: Macro External Level Constraints

Cash income gains from productivity increases were also largely offset by excessive Federal, State and Local Council taxes, dues and levies. The decentralization that accompanied the implementation of the Federal system, in 1995 and 1998, in fact increased the burden on the rural poor; including those whom ENCCP targeted. The federal system led to the creation of 26 duplicate state bureaucracies and shifted service delivery responsibilities from the Federal to the lower levels of government (the State and Local Councils) without adequate resources to support them⁽⁵¹⁾.

According to the newly-introduced Federal system, the responsibility for basic education, community health and drinking water were transferred to the State level, while the responsibility for agricultural extension and crop protection were transferred to the Local Councils. Therefore the States and Local Councils resorted to the imposition of numerous taxes on farming; the major economic activity in Sudan's countryside. Known official taxes on crops amounted to 27%; a huge burden on the rural poor in the small holder rain-fed sub-sector⁽⁵²⁾. (See Table: 2).

Table No. (2): Taxes on Rain Fed Farming before and after the 1999 Presidential Decree

Tax Category	PRE-D	AFT-D	Comments
Zakat	10%	10%	Federal
Ushur	8%	8%	State, Source of Revenue
Services Charge	3%	3%	State, Source of Revenue
Other L Taxes	2%	----	Local, Abolished
Farmers' Union	0.5%	0.5%	Applies for Some Areas
Agricul. Tax	2%	2%	State, Source of Revenue
Jihad	1.5%	----	Abolished by the Pre. Decree
Total	27%	23.5	Only 3.5% were cancelled

Legend: PRE-D = Pre-Decree; AFT-D = After Decree

Source: Worked out from IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Macro-economic Policies', Working Paper II, An Unpublished Report, June 2001, p.11.

IFAD, Working Paper, 2001: 4.

The burden on the rural poor has also been further intensified by the Local Councils, which increased under the new system by 300%. Local Councils imposed random levies, taxes and dues on poor peasant farmers to meet their financial needs. The insufficiency of transfers from the Federal government and the revenue share from official taxes stipulated or earmarked for States and Local Councils made them resort to levying *ad hoc* taxes and fees, to meet increasing expenditure needs that has indirectly affected the rural poor⁽⁵³⁾.

The revenue that State and Local Councils generated from taxing the rural poor met administrative costs and little, if any, was spent on service delivery. In the Project area, agricultural extension activities subsided because of lack of funds. The inability of the Local Councils to provide for development and social services led to the disintegration of agricultural extension and the loss of extension staff⁽⁵⁴⁾. The distribution of improved seeds and drought resistant varieties generated from adaptive research and field trials was also discontinued because of lack of funds.

Moreover, ENCCP credit extension that succeeded during the Project period to finance poor peasant farmers' access to production inputs and implements, during the critical times of the year, ceased to function. The 1998 Bank of Sudan newly-issued regulations for credit extension, made 100% repayment of loans extended to *the cooperative as an entity* a condition for any of its members to have access to fresh loans⁽⁵⁵⁾. Accordingly peasant farmer members of a cooperative who were able to fully repay their loan; i.e., by 100%, were deprived of new loans as a result of being members of a cooperative which was rendered ineligible for credit extension because some of its members were unable to repay their debts. This negated the more permissive IFAD requirements for credit extension to poor peasant farmers that allowed cooperative members who were able to repay their loans and whose cooperative was able to repay only 80% of its debt to have access to fresh loans. Under the 1998 Bank of Sudan rules, peasant farmer members of an indebted cooperative were penalized for the default of their fellow

cooperative members; i.e., barred from having access to credit, even if they were able to fully repay their debts. Subsequently, after ENCCP was phased out, in 1998, small farmers' access to credit was limited and subsequently their ability to make use of credit on easy terms was almost discontinued. Functioning purely on commercial basis the ABS's deprived most cooperatives from access to credit on easy terms and peasant farmers as individuals refrained from applying for ABS credit⁽⁵⁶⁾. The regulations under which the Agricultural Bank of Sudan deals with individuals have been unattractive to peasant farmers⁽⁵⁷⁾. Moreover, the ABS has been reluctant under the conditions of drought and the risk of crop failure to extend credit to peasant farmers as individuals⁽⁵⁸⁾.

In addition to the restrictions the new ABS rules imposed, cooperatives were also subjected to an unfavorable legal institutional framework that hampered their evolution into effective and sustainable community-based credit provision mechanisms for the poor. Credit cooperatives have been functioning under the Cooperative Societies' Law, which was disadvantageous to the cooperatives. The Cooperatives Societies Law gives different government officials room for interference in the cooperatives' affairs. Cooperative officers, the State Cooperative Registrar, the General Registrar and the concerned Minister continuously interfered in the cooperatives' affairs. According to the Law, the concerned Minister has the authority to dissolve the cooperative society, confiscate its assets and seize its funds and assets without investigation or justification⁽⁵⁹⁾. This further weakened credit cooperatives and most poor farmers reverted to the conditions before ENCCP was implemented.

Other community organizations and activities, which ENCCP established, also disintegrated. Some water yards functioning under community ownership (under the control of Water Users' Associations and Village Development Committees), which while well run, were not secure under conditions in which the relationships between government departments and local community organizations are unclear. Legislation that protects community ownership rights over assets i.e., drinking water

provision facilities that the Project transferred to the community, were lacking. With the absence of a clear legal status of community asset ownership, community control over such Project-provided assets were unsettled and government officials often encroached on community rights and assumed control over community assets⁽⁶⁰⁾. Besides, most water yards under Rural Water Corporation ownership had been facing problems of breakdown, frequent stoppage or low productivity because of lack of funds to obtain fuel, spare parts and other maintenance requirements⁽⁶¹⁾. Moreover, the State and Local Councils have been viewing water provision as a source of revenue rather than a service; thus charging higher water rates that added burden to the already burdened poor peasant farmers.

CONCLUSIONS

IFAD conception of poverty has shaped the Project objectives, the mechanisms adopted to achieve those objectives and also contributed to shape its outcome. Although IFAD poverty conception is based on the cash income criteria of one dollar a day, in practice ENCCP adopted a more encompassing multidimensional approach to poverty alleviation coverage. However, ENCCP primarily aimed at reducing poverty by improving food security and raising cash income. This was to be achieved by boosting food and cash crop yield levels through the adoption of improved farming practices and the extension of input package on credit.

The broadening of the conception of poverty to include water provision and asset building was a response to beneficiaries' demands. The Project also created a number of rural organizations that promoted community participation for the implementation of the Project's components and constituted a significant contribution to community capacity building. The increase in food and cash crop production, the provision of drinking water and the provision of livestock made *some* contribution to poverty reduction among *some* of the rural poor in the short term; however, long term sustainability

of ENCCP achievements, institutions and activities was restricted by a number of micro and macro level limitations.

The relative successes the Project were held in check by factors and forces inherent in the Sudanese socioeconomic and political structure; both at the Federal and the State levels. Cash income gains were swallowed by low prices offered by traders and state monopolies, and numerous and excessive Federal, State and Local Councils taxes, dues and levies. Although some constraints arising from within the community; (i.e., limited participation and the control of a minority over community organizations) weakened ENCCP performance, nonetheless, it is the wider economic and political constraints that basically made the project structures, mechanisms, activities and achievements unsustainable.

Poor farmer credit cooperatives' access to credit on easy terms became unattainable. Agricultural extension, pest control and access to improved seeds, which became the responsibility of the State and Rural Councils, were discontinued for lack of funds. Thus while Federal, State and Rural Councils' extractions from the rural poor increased and intensified, service provision and service delivery to the rural poor declined; including those necessary for ENCCP achievements' sustainability. The legal and institutional framework was also unfavorable to grassroots community organizations and the latter subsequently retreated and were unable to maintain ENCCP activities and achievements after it was phased out in 1998.

ENCCP poverty reduction interventions failure, despite its relative initial success, is thus mainly due to the divergence between ENCCP objectives and activities that reallocated resources to the poor on the one hand, and national and local economic and political processes that extracted economic resources from the rural poor on the other. In ENCCP implementation some resources trickled down to the poor and there was thus a relative reduction in poverty despite continued economic resource extractions.

However, after ENCCP was phased-out state and market economic extractions prevailed without resource reallocations trickling down to maintain the productive and poverty reduction structures. This has been a result of a national and local socioeconomic context

within which the interests of the rural poor are subordinated to powerful sectional central and local interests. Under these socio-economic and political conditions that prevailed in the Sudan during and after the Project's implementation, no national rural development strategy in favor of the poor had been formulated with which ENCCP could synchronize to realize its full poverty reduction potential and make its achievements sustainable.

The conclusions drawn from ENCCP experience have implications for the formulation of future rural poverty reduction projects in similar situations in Sudan and beyond. Some of these implications could be briefly summarized as follows: i). The importance of *commitment* of and coordination between the different implementing partners for project success; ii) the importance of the rural poor participation in all project stages; i.e., in project identification, formulation, implementation, evaluation and the sharing of project benefits for the success of projects and in this the formation and the strengthening of rural organizations for the target groups' participation is detrimental to project performance; iii). The need for comprehensiveness in coverage to include all poverty dimensions and all rural poor groups. The neglect of some rural poor groups (the landless, the unemployed, handicraft manufacturers, the handicapped and the elderly) and other poverty dimensions (like health, education and marketing) leads only to partial and relative success at the project level; iv). However, the most significant implication to emerge from ENCCP experience is that that the structures and achievements of area rural development and poverty reduction projects would not be sustainable, even if relative initial success is achieved, when socioeconomic and political conditions within which they operate are not favorable. For such projects to succeed and be sustainable, both micro and macro level economic and political conditions have to function in favor of the rural poor within a national rural development strategy framework that has agriculture and the rural poor as its primary focus and this largely depends on the extent to which the poor, who constitute the majority of Sudan's population, are empowered

to influence the decision-making process; both nationally and at the regional level.

REFERENCES

1. George P S, 'Rural Development in India: Problems and Prospects', Indian Institute of Management Ahmedabad, Research and Publication Department, Working Paper No, WP1976-07-01_00201, 1976). http://ideas.repec.org/p/iim/iimawp/wp1976-07-01_00201.html
2. Ruttan VW, 'Integrated rural development programs: a skeptical perspective', *International Development Review* Nov; 17:4: (1975) 9-16. <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/12311877>
3. Nemes Gustav, 'Integrated Rural Development, The Concept and its Operation', The Institute of Economics, Hungarian Academy of Sciences, Budapest, 2005. <http://ideas.repec.org/p/has/discpr/0506.html>
4. Andrew N. Parker, 'Decentralization: The Way Forward for Rural Development?' World Bank, World Bank Policy Research Working Paper No. 1475, June 1995. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=620575
5. Martha, R Silvestre, J, 'Mandate Issues in the Activities of the International Fund for Agricultural Development', Paper Presented at Geneva, 2009, <http://www.iilj.org/gal/documents/GALch.Martha.pdf>
6. IFAD, Strategy for Rural Reduction in Near East and North Africa, p.8. <http://www.ifad.org/operations/regional/2002/pn/pn.htm>
7. Harriss John, 'General Introduction', in Harriss John, (ed.), *Rural Development; Theories of Peasant Economy and Agrarian Change*, (Hutchinson, London, 1982),
8. IFAD, 'Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty, the Rural Poor', Chapter 2, p.18. <http://www.ifad.org/poverty/chapter2.pdf>.
9. IFAD, The Rural Poor, op.cit. p.12-15. <http://www.ifad.org/poverty/chapter2.pdf>

10. IFAD, 'Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty, Introduction and Overview', Chapter 1, p.2. <http://www.ifad.org/poverty/chapter1.pdf>
11. IFAD, Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty Chapter 2, The Rural Poor, op.cit., p.17. <http://www.ifad.org/poverty/chapter2.pdf>
12. IFAD, Rural Poverty Report 2001: Chapter 1, Introduction and Overview, op.cit. p.2. <http://www.ifad.org/poverty/chapter1.pdf>
13. Ibid.p.2.
14. Ibid.p.2.
15. IFAD, IFAD Strategy for Rural Poverty Reduction in the Near East op.cit, p.6.<http://www.ifad.org/operations/regional/2002/pn/pn.htm>
16. Ibid., p.7.
17. IFAD, Rural Poverty Report 2001: Chapter 1, Introduction and Overview, op.cit, p.3. <http://www.ifad.org/poverty/chapter1.pdf>
18. IFAD, IFAD Strategy for Rural Poverty Reduction in the Near East op.cit, p.7. <http://www.ifad.org/operations/regional/2002/pn/pn.htm>
19. IFAD, 'Rural Poverty Report 2001, The Challenge of Ending Rural Poverty, Chapter 6, Institutions and the Rural Poor: Building Coalitions for Rural Poverty Reduction', p.191. <http://www.ifad.org/poverty/chapter6.pdf>
20. Government of Sudan, IFAD and West Kordofan State, the Ministry of Agriculture and Forestry Resources, 'ENCCP Internal Evaluation Study', Final Report, Unpublished Report, 1998.p.1
21. IFAD, 'The Sudan, Country Portfolio Evaluation, Volume II, Annex IV, Agricultural Credit', Monitoring and Evaluation Division, Economic Policy and Resource Strategy Department, Unpublished Report, 1994, p.6.
22. Republic of Sudan, 'En Nahud Cooperative Credit Project; Appraisal Report, Baseline Survey for En Nahud District',

- Working paper 4, ENCCP Internal Files, En Nahud, 1989, p.197.
23. Ibid.p.203.
 24. IFAD, The Sudan, Country Portfolio Evaluation, Volume II, Annex IV, Agricultural Credit, op.cit., p.7.
 25. Ibid.p.6.
 26. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Strategic Opportunity Paper', Near East and North Africa Division, Programme Management Department, Draft Version, Feb., 2002, p.iv.
 27. IFAD, The Sudan, Country Portfolio Evaluation Volume II, Annex IV, Agricultural Credit, op.cit. pp.6-7.
 28. Republic of the Sudan, 'En Nahud Cooperative Credit Project....', Working paper 4, 1989, op.cit. pp.197-201.
 29. IFAD, Technology Generation and Dissemination, Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, Sociology, Working Paper IV, An Unpublished Report, June 2001, p.21
 30. Republic of Sudan, En Nahud Cooperative Credit Project; Appraisal Report, Baseline Survey for En Nahud District, Working paper 4, ENCCP Internal Files, En Nahud,1989, p.197.
 31. IFAD, 'IFAD Strategy for Rural Poverty Reduction in Near', op.cit. p.6. <http://www.ifad.org/operations/regional/2002/pn/pn.htm>
 32. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, Technology Generation and Dissemination,' Working Paper IV, An Unpublished Report, June 2001, p.20.
 33. Ibid. p.14.
 34. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, Farm Income', Working Paper No. VIII, An Unpublished Report, June 2001, p.1.
 35. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, The Livestock Sector,' Working Paper VI, June 2001. p. 20.
 36. Khalid A El Amin, 'En Nahud Camp Southern-War Displaced Residents; Future CARE Intervention: From Relief to Self-

- Reliance, Prospects and Options', A Report Prepared for Care-Sudan, Khartoum, 1998.p.5.
37. Toghani El Amin, Impact of the Drought on Human Welfare in West Kordofan State, An Unpublished Report for the UNDP, El Obied, 1992; also see Republic of Sudan, 'En Nahud Cooperative Credit Project...., Working paper 4, 1989, op.cit. pp.197-201
 38. Salah Hassan, The Role of Microfinance in Achieving Agricultural and Rural Development, An M.Sc. Dissertation, DSRI, University of Khartoum, 2011.p.86.
 39. Ibid.p.86.
 40. Government of Sudan, IFAD, West Kordofan State and the Ministry of Agriculture and Forestry Resources, 'ENCCP Internal Evaluation Study' op.cit, p.1.
 41. Salah Hassan, op.cit, p.85.
 42. Government of Sudan, IFAD, West Darfur State and the Ministry of Agriculture and Forestry Resources, 'ENCCP Internal Evaluation Study' op.cit., p.26,
 43. Khalid A El Amin, op.cit.pp.11-17.
 44. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, Macroeconomic Policies', Working Paper II, , June 2001, p.6. Also see the proceeding source.
 45. Technoserve Inc, 'En Nahud Cooperative Credit Marketing Study', Technserve Khartoum, 1991, pp. 106-110.
 46. Omer Haggam, IFAD ENCCP Coordinator, Informal Personal Interview, Khartoum, March, 2003.
 47. Mohamed M Malik, Government Organization: Horizontal and Vertical relationships between Government Levels in the Sudan, (in Arabic), a paper presented to the National Civil Service Conference, The Ministry of Labor and Administrative Reform, Khartoum, 2001, pp.59-63
 48. Farmers' outcry resulted in the issuing of a Presidential Decree in 1999 that reduced the total amount of taxes by only 3.5%.

49. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Technology Generation and Dissemination', Working Paper V, An Unpublished Report, June 2001, p.11.
50. Omer Haggam, Informal Personal Interview, Also see Ibid. p.12. IFAD, Republic of the Sudan, Country Portfolio Review, Working Paper I, Institutional Performance, An Unpublished Report No.1277-SD, June 2001, p.12.
51. Omer Haggam, IFAD Coordinator, Informal Personal Interview, Khartoum, March, 2003.
52. Omer Haggam, op.cit.
53. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Credit', Working Paper III, An Unpublished Report, June 2001, pp.3-4.
54. Ibid.,3-4
55. IFAD, 'Republic of the Sudan, Country Portfolio Review: Institutional Performance', Working Paper No. I, An Unpublished Report, June 2001, p.13.